توفيق المديني

اليسار التونسي وعولمة الطريق الثالث

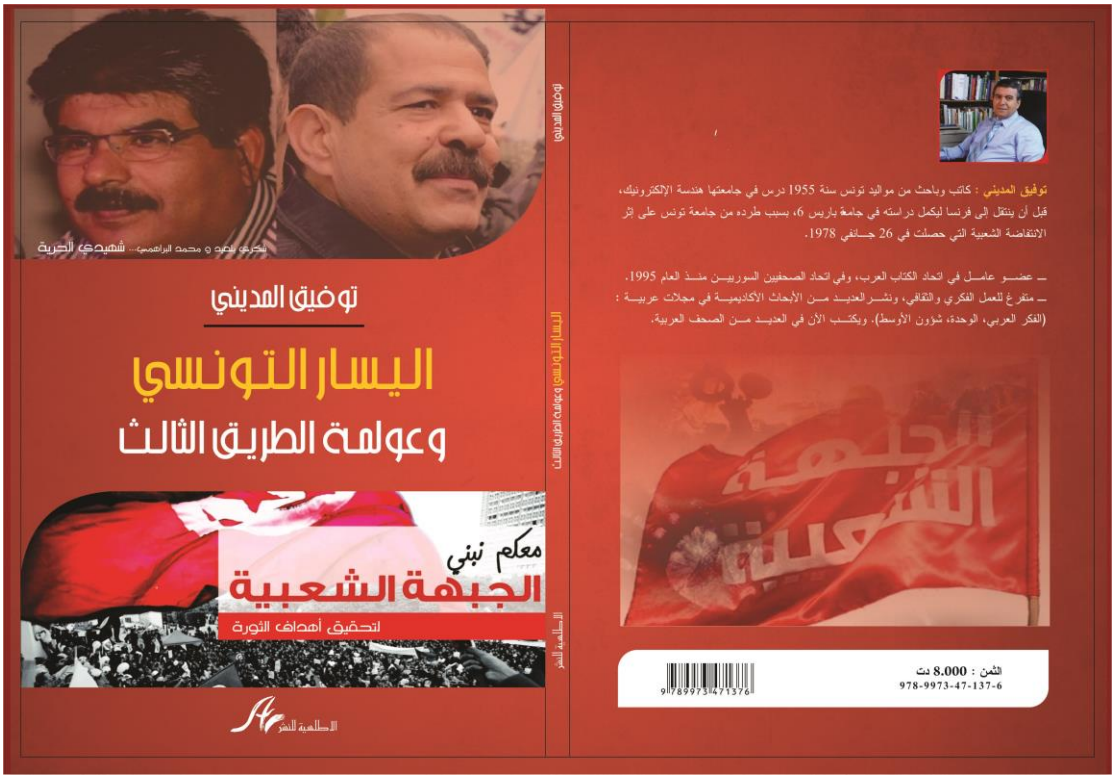

الأطلسية للنشر
2014
جميع الحقوق محفوظة للناشر©

الفهرس

المقدمة 5
الفصل الأول :اليسار التونسي يحتاج إلى إعادة قراءة لتجربته.....19
الفصل الثاني : الجبهة الشعبية والبديل الثالث في تونس؟.....33
- ممارسات سلطة «النهضة» عمقت الاستياء الشعبي.....40
- التناقض بين مطالب قواعدالجبهة الشعبية وطموحات قادتها.....43

الفصل الثالث: تراجع الجبهة الشعبية من أسبابه التحالف مع نداء تونس ...51
- التحول بعد اغتيال الشهيد محمد البراهمي.....54
- المبادرة للجبهة الشعبية تتمثل في المسائل التالية.....62

الفصل الرابع:هل تستطيع الجبهة الشعبية توحيد اليسار التعددي التونسي؟..
الفصل الخامس:
التأسيس للجبهة الشعبية بدلالة الدور المتصاعد للطبقة المتوسطة
- في نقد مفهوم «الجبهة الشعبية»
- فما هو تعريف الطبقة المتوسطة ؟
- التحولات التي عرفتها الطبقة المتوسطة
- العولمة الليبرالية و طحن الطبقة المتوسطة
- الطبقة المتوسطة وتطلعاتها إلى الديمقراطية في تونس

الفصل السادس :الجبهة الشعبية و تبني فلسفة الاشتراكية الديمقراطية
- الاشتراكية الديمقراطية نجحت ثقافيا بعد انهيار الشيوعية
- هل فقدت الإشتراكية الديمقراطية هويتها، و قدرتها على الوجود كبرنامج للإصلاح؟

الفصل السابع: اليسار التونسي و الدعوة إلى«الطريق الثالث»
- في مفهوم «الطريق الثالث»
- الجبهة الشعبية و «الطريق الثالث»في تونس

الفصل الثامن:
الجبهة الشعبية والعقد الاجتماعي الغائب لبناءنظام ديمقراطي جديد
1-تأسيس عقد اجتماعي جديد
2-مضمون هذه الدولة المدنية
وثائق للجبهة الشعبية
1-الأرضية السّياسية
2-حول خط الجبهة السياسي والتكتيكي المباشر

المقدمة

تعيش الأحزاب اليسارية في تونس- على اختلاف مكوناتها، من حركة التجديد (الحزب الشيوعي التونسي سابقاً)، الذي تحوّل مع أواسط عام 2012 إلى (حزب المسار الديمقراطي)، والتجمع الاشتراكي التقدمي، الذي غيّر اسمه إلى (الحزب الديمقراطي التقدمي، ثم إلى الحزب الجمهوري في عام 2012)، مروراً بحزب العمال الشيوعي التونسي ،الذي غير اسمه أيضاًإلى حزب العمال التونسي مع بداية الثورة، وحزب الوطنيين الديمقراطيين الموحد الذي اغتيل أمينه العام الشهيد شكري بلعيد في 6فبراير 2013، أزمة عميقة، ولهذه الأزمة أبعادها السياسية والاجتماعية والأيديولوجية.

وعلى الرغم ما قامت به كل هذه الأحزاب من نشاطات سياسية كلٍّ من موقعه، وقدمت تضحيات كبيرة، في مرحلة ماقبل الثورة و بعدها، فإنهالم تستطيع أن تنجز أهدافها السياسية، ولاسيما بناء ديمقراطية فعلية وحقيقية في تونس. فالحزب الشيوعي لم ينجز البديل التقدمي الديمقراطي في تونس الذي ظل يمجده طيلة تاريخه، والتجمع الاشتراكي التقدمي لم يحقق الإصلاح المنشود، وحزب العمال الشيوعي التونسي لم يقم بالثورة الوطنية الديمقراطية، و«الثورة الاشتراكية ».

وتؤكد التجربة السياسية والتاريخية في تونس أن المعارضة اليسارية بمختلف مكوناتها لم تستطع أن تجند قطاعاً واسعاً من المواطنين، وبالتالي أن تعبر عن إرادة طبقة أو تحالف طبقي شعبي. و يعود هذا من وجهة نظرنا إلى أن أحزاب المعارضة اليسارية في تونس كانت أحزاباً مدنية، في وقت كانت فيه المدينة أقلية بالنسبة لسائر الشعب التونسي. وأن هذه الأحزاب كانت أحزاب نخبة من المثقفين في مدينة تونس العاصمة والمراكز المدينية الأخرى، وأنها لم تكن أحزاباً شعبية. ولأن المشاركين في هذه الأحزاب كانوا كذلك، وكانوا يعملون على هامش السلطة، فيدعون إلى المشاركة في الانتخابات، ويكتفون بالمطالبة بالإصلاحات، ظلوا بعيدين عن جماهير الشعب، التي هجرتهم.

ولهذا لم تصبح أحزاب المعارضة اليسارية أحزاب طبقة وشرائح اجتماعية ذات مصلحة في إحداث تحول ديمقراطي حقيقي وتغيير جذري. وظلت الطبقات والفئات الاجتماعية في تونس تسلك طريقها الخاص، عندما تريد أن تعبر عن إرادتها، كما وجدت في انتفاضة 26 جانفي1978، و«ثورة الخبز» في نهاية 1983 وبداية 1984، وعندما أنجزت ثورتها في 14 جانفي2011 بإسقاط نظام زين العابدين بن علي، ولم تكن في مثل هذه الحالات مستعدة لاعتبار أحزاب المعارضة اليسارية، أي حزب منها، قيادتها. وهذه مسألة طبيعية، لأن قيادات الجماهير الشعبية التي تمردت في أكثر من مناسبة في تونس، كانت تتطلب تنظيم قطاعات منها، ووضع البرامج التي تعبر عن مصالحها، وانتهاج النهج الذي يلبي مطامحها، وهذا ما لم تستطع أحزاب المعارضة اليسارية أن تفعله .

و لقد أخذت التطورات والأحداث العالمية منذ نهاية الحرب الباردة، تدفع إلى تحديد برنامج آلية التحرك نحو بناء ديمقراطية فعلية. وهذا البرنامج لا يتحقق بالوسائل التي تتبعها المعارضة اليسارية في شكلها الكلاسيكي القديم ، التي ترفض أن تمارس سياسة المعارضة الجدلية للسلطة، التي قد تؤدي إلى قطيعة مع السلطة، بل اكتفت بممارسة دور معارض لا يتجاوز حدود الوفاق الوطني، الذي أقرته الدولة التسلطية التونسية. ولذلك غابت التجمعات الشعبية عن أحزاب المعارضة اليسارية، في مواسم الانتخابات .

كماعجزت أحزاب المعارضة اليسارية التونسية بجميع فصائلها الماركسية اللينينية، عن عملية الاستقطاب والتنظيم الواسعة للجماهير العمالية والفلاحية لقيادتها نحو الانعتاق النهائي ، وأخفقت في اكتشاف البرنامج اللازم في مرحلة معينة، وحين أشارت إلى بعض ملامح التحول الديمقراطي، لم تكتشف الأسلوب اللازم الذي يحقق عملية بناء دولة الحق والقانون بالتلازم مع بناء مجتمع مدني حديث. وفي الوقت الذي كانت أحزاب المعارضة اليسارية أنها أحزاب طليعية ثورية لقيادة الطبقات الفقيرة، جاءت المحصلة التاريخية لمسيرة النضال السياسي في شكلها العكسي للمعادلة البسيطة لمهام الطليعة، إذ أصبحت هذه الطليعة ظلاً تابعاً وذيلاً لحركة الجماهير الواسعة والمفعمة بالاحتمالات وخصوصيات التجارب .

لم تنقطع القوى الثورية الوطنية والديمقراطية والاجتماعية المناضلة عن النضال ضد الظلم و الاستغلال والاضطهاد منذ قيام النظام التونسي ما بعد الاستقلال ، وقدّمت مئات الشهداء وآلاف

المساجين ،وخاضت ملاحم كبرى لعل أبرزها: تحركات الفلاحين الفقراء في أواخر ستينيات القرن الماضي، وحركة فيفري 1972 الطلابية والشبابية ،ونضالات النقابيين والطبقة العاملة التي توجت بالإضراب العام في 26 جانفي 1978، وانتفاضة الخبز في جانفي 1984، وانتفاضة الحوض المنجمي سنة 2008، علاوة على التحركات والنضالات ذات البعد القومي التي شقت كل هذه المرحلة دعماً لفلسطين والعراق ولبنان وسائر الأقطار العربية في المواجهة مع الكيان الصهيوني والقوى الإمبريالية و الكفاح من أجل الوحدة العربية ، حيث أدّى تراكم هذه النضالات إلى انتفاضة عارمة انطلقت شرارتها الأولى في 17 ديسمبر 2010 بسيدي بوزيد لتتمكّن جماهير الشعب من إسقاط بن علي، رأس الاستبداد والفساد، يوم 14 جانفي 2010.

وبدلاً من أن تقودالقوى اليسارية و القومية الثورة التونسية على أرضية برنامج وطني ديمقراطي يحدد بدقة أهدافها الاستراتيجية ، وهذا على شرط الاستيعاب والتعلم منها لا على شرط الوصاية والأبوة، أصبحت هذه الجماهير المسحوقة والعفوية في المحافظات المهمشة والمحرومة من مشاريع التنمية –مستقطبة من قبل قوى الإسلام السياسي و التيارات السلفية المتشددة، المعادية لها استراتيجياً . وباتت هذه الطليعة اليسارية المشتتة تولد وتموت في المنفى، أو في صالونات المدن التونسية الكبرى، على هامش مدارس الاستهلاك الفلسفية .

وظلت الحركة الوطنية والثورية التونسية التي تعد أكثر من 15 تنظيماً ومنظمة وحزباً في مرحلة السبعينات عاجزة ومتشرذمة تنظيمياً،وتعاني من التأخرالتاريخي والتخلف عن مواكبة حركة الشعب ، وأصبحت تبحث بعد ثورة الشعب التونسي الأخيرة ، وفي خضم الأبوة والوصاية والتشرذم والقتامة – عن حزبها السياسي الثوري ،الذي ظل رضيعاً يحبو على الأرض. فبعد مرور ثلاث سنوات على الثورة، دخلت تونس عصراً جديداً شهدت فيه تغيرات غيرت المشهد السياسي فيها بصورة جذرية و في مقدمة هذه التغييرات حرية تكوين الأحزاب بشكل جعل عددها يقارب المائتين .وبذلك انتقلت صورة الواقع السياسي من المطالبة بحرية تكوين الأحزاب إلى التساؤل عن وظيفتها ،ودورها في الحياة السياسية الوطنية ، في ظل هيمنة عدد من الأحزاب ضمن محاصصة كرّست سيطرة الإسلام السياسي متمثلاً في حزب النهضة الإسلامي، وأدخلت البلاد في تجاذبات وانقسامات زادت في تشويه صورة التعددية السياسية لدى الرأي العام الوطني.

ومنذ نجاح انتخابات المجلس الوطني التأسيسي في 23 أكتوبر 2011، وتمكن حزب النهضة من ضمان أكثرية مريحة في المجلس الوطني التأسيسي، حين أقام ائتلافاً ثلاثياً حاكماً مع حزبي «المؤتمر الوطني» ذي التوجهات العلمانية الوسطية، و«التكتل الديموقراطي» الأقرب نظرياً إلى يسارالوسط ، إضافة إلى سيطرته على السلطة فيها، حكومةً ورئاسةً ومجلساً ،سواء مباشرة أو بالتحالف، شهد المجتمع التونسي «حرب»السياسة والمجتمع، القائمة حول صياغة الدستور الجديد، و الهوية، وهي ليست كما يستسهل البعض توصيفها دوغمائياً،على أنها بين التيارات العلمانية و الليبرالية والتيارات الإسلامية ،بمن فيها الذي صعد إلى السلطة حديثاً ، بل تبدو «المعركة» أكثر راديكالية بين «من هم مع النهضة الإسلامية ومن هم ضدها»، على حدّ تعبير أحد أساتذة الإعلام الجامعيين الناشطين سياسياً في تونس، في إشارة إلى فئة من التونسيين الذين يعترفون بإسلامهم من جهة وبديموقراطيتهم من جهة أخرى، منتقدين على السواء، اليسار التونسي لتقصيره في كثير من المحطات السياسية، و«النهضة» التي «خطفت الثورة» بخطابها الديني.

في ظل هذا المشهد السياسي شكل رئيس الوزراء التونسي السابق الباجي قائد السبسي حزب «نداء تونس»، الذي يضم في صفوفه أعضاء سابقين في حزب التجمع الدستوري الديمقراطي للرئيس المخلوع زين العابدين بن علي، المنحل بقرار قضائي، و الذي استطاع في فترة وجيزة أن يستقطب عشرات الألاف من المنخرطين الجدد المستائين من حكم الترويكا، تكرس في المشهد السياسي التونسي استقطاباً ثنائياً حاداً.ومنذ حينئذ، أصبح الوضع السياسي في تونس مستقطباً في ظل نظام ذي قطبين، بوجود هذه الثنائية: السلطة وحزب النهضة الحاكم الذي أصبح أكثر قوة، وسيطرة في الوقت عينه على مجمل المؤسسات الحكومية من جهة، وحزب نداء تونس من جهة أخرى. وبقيت المعركة محدودة بين هذين الخصمين، الأول يساند الحكومة في مجمل خياراتها بإطلاقية، والثاني يخوض معركة استعادة السلطة، وبالتالي معركة التناوب عليها.

و في ظل هذا الواقع شكلت مجموعة من الأحزاب اليسارية والقومية تحت اسم « الجبهة الشعبية » في خريف العام 2012، قوة سياسية تقدمية تسعى لكي تلعب دوراً مهماً في الحياة السياسية الوطنية ، وتبلورخطاً وطنياً ديمقراطياً تقدمياً ذي بعد وحدوي ينهل من تجربة النضال التقدمي في تونس، بشكل يجعل برنامجها و توجهاتها تنحاز لمصلحة القوى والفئات الشعبية من طبقة وسطى وعمال و مفقرين ورأس مال وطني. ولا شك في أن هذه المسألة تبدو اليوم حيوية في وقت تنحاز فيه أغلب برامج الأحزاب والقوى الحاكمة أو المعارضة الليبرالية إلى خيارات لا تخدم مصالح هذه الفئات التي زادتها مرحلة حكم النهضة و الأطراف المتحالفة معها فقراً وسدّت أمامها كل إمكانيات التنمية و التطوّر. و في مرحلة يزداد فيها رهن حاضر البلاد ومستقبلها للمؤسسات المالية الدولية و يرهن فيها قرارها السياسي إلى القوى الخارجية .

والجبهة الشعبية قوة تقدمية تؤمن بالفكر التقدمي الذي يرفع مكانة الإنسان و يدافع عن حقوقه و يساوي بين أفراده و يدافع عن المساواة بين المرأة والرجل. وحددت هذه التشكيلة السياسية الجديدة، في منطلقاتها أن التقاء أعضائها لم يتم على أساس الوحدة الإيديولوجية المتراصة، وإنما على أساس الانعتاق في خوض تجربة عمل سياسي في إطار من التوجه الديمقراطي والتقدمي، وشق لنفسها طريقة أخرى في سيرورة العمل السياسي داخل تونس.

و في ضوء التجاذبات السياسية التي تشهدها الساحة الوطنية ، رأت الجبهة الشعبية أن هذه التجاذبات التي تكاد تأتي على كل مكاسب الحرية التي تحققت للشعب التونسي بعد الثورة، هي نتاج طبيعي لعملية سياسية أدت إلى إدخال البلاد في صراعات أُقْحِمَ فيها الإسلام للتغطية على توجهات قوى معادية للتطلعات الحقيقية لشعبنا في الحرية و الكرامة و هي الأهداف الحقيقية التي قامت من أجلها الثورة. والحال هذه وقعت تونس في ثنائية مغشوشة بين حزب النهضة من جهة، وحزب نداء تونس الذي بات يستقطب بقايا النظام السابق من جهة أخرى، إذيتبين يوما بعد يوم استعداد كل منهما للإلتقاء مع الطرف الآخر من أجل تقاسم السلطة بعد الانتخابات المقبلة.

و رغم أن الجبهة الشعبية تشكلت من أجل التصدي لهذا الثنائي، وعملت لرص صفوف القوى الديمقراطية و تكوينات المجتمع المدني ،والنقابات العمالية ،من أجل تبني فلسفة «الطريق الثالث» للخروج من الاستقطاب الثنائي، يمكن أن تجد لها أصداء شعبية واسعة، إذا ما تحولت إلى أداة في بناء الدولة الوطنية الديمقراطية، وتصبح أحد الحلول الرائدة لحل المشاكل الاقتصادية و الاجتماعية التي تتخبط فيها البلاد، وضمان الاستقرار السياسي في ظل تنامي ظاهرة الإرهاب التكفيري، فإن الجبهة الشعبية أخفقت في كل ذلك، بسبب القصور الفكري للأطراف المهيمنة فيها وعدم قدرتها على استيعاب الفكر الجبهوي وعلى إدارة الاختلاف في الرؤى،وتأرجحها بين التقليد والتجديد.

يتضمن الفكر الأيديولوجي لليسار الراديكالي العديد من المقولات : العداء للغرب، أو للإمبريالية بما تعنيه من سياسات الهيمنة الدولية عبر التكتل السياسي الغربي الليبرالي (لا للإستعمار)، العدالة الاجتماعية، الثورة على الماضي والتقاليد، وتصفية مرتكزات الطبقة الارستقراطية والبرجوازية الكمبرادورية ، التوجهات التقدمية واليسارية، والتحرر الديني، هذه هي قيم الأحزاب و التنظيمات اليسارية الثورية لحقبة ما بعد الاستعمار .ولأن هاذه المقولات ارتبطت بفكرة الحزب الطليعي الثوري، أصبح من الطبيعي أن لا ترى الأحزاب والتنظيمات اليسارية أي قيمة للقيم الديمقراطية والتمثيلية القانونية والدستورية الموروثة من الثورة الديمقراطية البرجوازية، وأن تركز بشكل أكبر على النخبة الثورية المخلصة والمنظمة في تكوينات حزبية قوية ضمن المفهوم اللينيني. وبالمثل، لم يعد لبناء دولة الحق والقانون، أو الدولة الديمقراطية التعددية في منظور هذه الأحزاب اليسارية التقدمية والثورية قيمة مركزية طالما أصبحت تعتمد بشكل أكبر في ضمان تقدمها واستقرارها على قوى الثورة العالمية والمعسكر الاشتراكي،وعلى التقدم والتغيير الاجتماعي. وبهذا المعنى تشكل المرجعية الأيديولوجية والسياسية للأحزاب و التنظيمات اليسارية في الخمسينيات والستينيات والسبعينيات نموذجاً لما أطلقت عليه الأدبيات الماركسية إسم حركة التحرر الوطني كجزء من حركة التحرر العالمي من السيطرة الغربية والرأسمالية.

مع سقوط جدار برلين ونهاية الحرب الباردة، وسقوط الأنظمة الشمولية في الاتحاد السوفياتي و دول أوروبا الشرقية، اتخذت الردة على الأحزاب و التنظيمات الأيديولوجية اليسارية التي كانت في أصل الإخفاق للمشروع الاشتراكي ،أوالتي يُحَمِلُهَا أكثر الرأي العام مسؤولية الإخفاق، ويُحَمِلُهَا قسم أقل

مسؤولية قيادة العديد من الشعوب في طريق مسدودة، جرياً وراء الأوهام و الطوباويات ، شكل الارتداد أيضا عن الاشتراكية نفسها، أو التشكيك في قيمة هذه الاشتراكية وفائدتها بل في وجودها.وأكثر فأكثر يستفيد معارضي الفكرة الاشتراكية من فائض في المعنى، يؤمنه لهم تنصلهم من فكرة أصبحت تبدو عبئا على المجتمعات العربية بعد أن كانت تبدو حافزاً لتحريرها.

بذلك، بدا أن اليساريين التونسيين قد حصروا مفهومهم للجبهة الشعبية بجملة عناوين عريضة لا خلاف حولها، لكنها لا تكفي وحدها لإنتاج مشروع تحرري قابل للتطبيق، في الوقت الذي ينتظر فيه كثيرون من التونسيين أن تتحلى الجبهة الشعبية بالجرأة الكافية للإقرار بأن يساراً جديداً قد ولد من رحم الثورات العربية يتبنى فلسفة الطريقة الثالث، و يريد أن يخرج من الجمود الفكري، وأن تدفع باتجاه بلورته وتعزيزه، لا أن تتجاهله، حتى لا تكرر تجارب تاريخية أدخلتها خلال مراحل عديدة في عزلة ثورية .

برغم ذلك، فإن ثمة نقاطاً عديدة تسجل لصالح اليساريين التونسيين، أبرزها أنهم، خلافاً لقوى أخرى، لم يفقدوا البوصلة التي تمكّنهم من رصد طبيعة «المشروع الإمبريالي» الذي يستهدف الانقضاض على ما حققته الثورة التونسية والثورة المصرية، ويتبدّى خصوصاً في دعم الولايات المتحدة لما يسمى بقوى الثورة المضادة، كما يجري اليوم في مصر وتونس، ورعايتها للتوجهات القمعية التي تنتهجها دكتاتوريات النفط في الخليج العربي، وخطتها الهادفة لعسكرة «الربيع العربي»، بغرض تحويله إلى خريف دامٍ، كما ما حدث في ليبيا، وما يجري اليوم في سوريا.

ولعلّ ذلك ينطبق أيضاً على إدراك اليساريين التونسيين خطورة ما يسمى بـ«الإسلام السياسي»، الذي دخل في تحالف طبيعي مع الولايات المتحدة لفرض مشروع رجعي – سياسياً واقتصادياً واجتماعياً ـ على الشعب التونسي ، وإن كان ثمة توجه عند بعض اليساريين للتعامل مع القوى الإسلامية باعتبارها كتلة واحدة، في نظرة دوغمائية لا تأخذ في الحسبان التناقضات والاختلافات الواضحة بين مكونات هذه القوى الإسلاموية .

وفي اعتقادي، سوف يبقى الإسلام السياسي الذي احتل جزءاً كبيراًمن الفضاء الذي كانت تشغله المعارضة اليسارية و القومية، ولا يزال يسعى إلى الحلول محلها، من دون آفاق ولا مرتكزات سياسية وثقافية عميقة، إذا انفصل كلياً عن المشروع الوطني التونسي لبناء الدولة الديمقراطية العصرية بالتلازم مع بناء مجتمع مدني حديث. وبالعكس، كلما انخرط الاسلامويون في الكفاح من أجل الاندراج في العصر، أي التفاعل بنجاعة وفعالية معه، وتحقيق السيادة والاستقلال السياسي والثقافي والفكري، والانخراط في إدارة الدولة الديمقراطية وتسيير الاقتصاد، سيجدون أنفسهم مضطرين إلى التراجع إلى موقع الديمقراطية وخندقها، وإعادة بناء عقيدتهم أو مرجعيتهم الاسلامية بالترابط معها. فالمشروع القومي الديمقراطي هووحده الذي يستطيع أن يستوعب عصرنة المجتمعات العربية الاسلامية أو تحديثها، من دون أن يخاطر بالانفصال عن الاسلام أو الوقوف في مواجهته.

وبهذا المعنى، تشكل القطيعة الإيبستيمولوجية الفكرية و السياسية والثقافية بين حركة النهضة الإسلامية و أيديولوجية الإخوان المسلمين، وكذلك التوجه الجاد و المسؤول نحو بناء الدولة الوطنية الديمقراطية في نظري نقطة التراجع الأخيرة والحتمية للإسلام السياسي في تونس، عندما تصمم حركة النهضة الإسلامية وهي متحررة من السلطة المرجعية للإخوان المسلمين على الانخراط الفعلي في معركة عصرها، والحفاظ على نفوذها وسلطتها. ومن خلال الدولة الوطنية الديمقراطية وحدها يمكن لحركة النهضة إعادة تجديد أيديولوجيتها وبث روح العصر فيها، بما في ذلك تمثل منطق احترام حقوق الإنسان والحريات الشخصية والاعتقادية. ومن دون قاع الدولة الوطنية الديمقراطية ، ستبقى استثمارات الإسلامويين وتضحياتهم من دون قرار، وستكون جهودهم كمن يزرع في الفراغ. إذ حتى الفكرة الدينية بحاجة إلى وعاء قومي يحملها. وأحد نقاط ضعف الحركات الاسلاموية العربية هي بالضبط في العدمية القومية التي دفعهم إليها صدامهم التاريخي والطويل مع الحركة القومية العربية كما تجسدت في النظم الناصرية والبعثية بشكل خاص.

أما الأيديولوجية القطرية التونسية بالمعنى الضيق ، فليس لها أمل كبير في النمو لأنها لا ترتبط بأي ثقافة كونية وأخلاقية سياسية. فقد قطعت الإمبريالية، في المرحلة الأولى، ثم العولمة، في مرحلة ثانية، الطريق على تكوين ثقافات وطنية حية ونشيطة مستقلة عن الثقافة العربية الإسلامية التاريخية في الدول التي نالت الاستقلال. وهذا ما يميز مسارها عن مسار تكون الثقافات والأمم في أوروباواللاتينية.

لكن، بالنسبة لليسار التونسي حتى ينجح في استعادة مكانته الفكرية و الثقافية و السياسية ، ينبغي أن يغير أيضا من جلده الذي أصبح ضيقاً جداً عليه، وهو جلد مرحلة الحرب الباردة وأيديولوجية القرن العشرين الذي ارتبط في مفهومه وأسلوب تجليه وقيمه وغاياته بالقضية الاشتراكية ، ليلبس جلد الفكرة الوطنية الديمقراطية الإنسانية، أي أن يكون في نمط تفكيره ووسائل عمله وغاياته حاملاً لقضية الحرية والعدالة الاجتماعية والمساواة الأخلاقية والقانونية. عندئذ سيكون يساراًللمستقبل، وسيرتبط به لا محالة الانبعاث الفكري والاجتماعي والسياسي اليساري القادم، فيكون أيديويولجية المستقبل لا أيديولوجية الماضي.

إذا أردنا لليسارالتونسي أن يعيش، ويستمر عبر القرن الواحد والعشرين، ينبغي عليه صوغ فكره و ثقافته و سياسته على عكس فلسفة وإرث انحطاط الاشتراكية المشيدة ، التي أدت إلى ما نسميه النظام الشمولي المتناقض مع الحداثة و الديمقراطية. وهو ما يستدعي إعادة بناء اليسار التونسي بمفهومه العصري خارج السلطة المرجعية للإشتركية المشيدة في القرن العشرين ، وربطه بالقيم الديمقراطية الإنسانية، وبالتالي إندماجه واندراجه في تاريخ الحضارة الكونية.

اليسار التونسي يحتاج إلى العقلانية السياسية من أجل التحرر من الخطاب الشعبوي، و إقامة علاقات صحيحة و سليمة مع الحركات السياسية الأخرى التي تتبنى منظومات أيديولوجية قومية و إسلامية، ذلك أنه من أسوأ التقاليد التي كرستها الحركات السياسية العربية على اختلاف مرجعياتها الفكرية : الماركسية و القومية و الإسلامية ،هي انتهاج الخطاب الشعبوي الذي يهيمن عليه الطابع الأيديولوجي، والذي تكمن وظيفته في التسويغ والتبرير وطمس واقع الفروقات والاختلافات واللجوء الى التوفيق والتلفيق، والذي يفتقر إلى العقلانية، ويقلل من أهمية المسألة الفكرية ويحط من شأنها، ولا ينطلق من حقيقة أن الفكر العقلاني هو الذي يصنع التغيير الجذري وبالتالي يصنع التاريخ، ذلك أنه ليس ثمة من تاريخ ممكن من دون حركة الفكر .

ويظل التنازع بين المسألة السياسية الضاغطة بحجم وجودها، وثقلها في الخطاب السياسوي الشعبوي وبين الفكر العربي المعاصر قائماً، لأن السياسة في طبيعتها الأصلية، وهي تبحث عن التغيير، تخدم المصلحة طبقية كانت أم حزبية، بصرف النظر عن المشروع السياسي المنضوية في سيرورته، قد لا تستمد معاييرها من الحقيقة الموضوعية، في حين أن الفكر باستخدامه العقل العلمي والفلسفي، هو الذي ينتج التصورات الصحيحة والرؤى العلمية عن حقائق التاريخ الاجتماعية وعلاقاتها.

فهيمنة المسألة السياسية على الفكر العربي، بادعائها أنها تحتكر الحقيقة العلمية للتاريخ الاجتماعي، وباستمالتها الفكر واستخدامه وأحياناً في جعله رهن الاعتقال، وتدجينه، وحتى التنكيل به، واختلال العلاقة بين الأيديولوجي والسياسي، يدفع الحوار السياسي بين القوى السياسية ذات التوجه اليساري والحركات الإسلامية على تنوعها إلى سجال أيديولوجي، تسود فيه الرؤية الحصرية. وهي تمثل صياغة جديدة للأحادية والنظرة الإقصائية التي تحل نفسها محل الكل الاجتماعي، وتطرد الآخر من عالمها، ولا تنظر إلى الاختلاف والتعدد إلا على أنه كفر.

وهذه الرؤية الأحادية والحصرية السائدة في صفوف الحركة السياسية العربية على اختلاف مشاربها الفكرية:اليسارية و القومية والإسلامية، ومناهجها وبرامجها، تجعل الفكر العربي متناقضاً لا يسوده الانسجام والوحدة في بناه النظرية والمعرفية، لأن موضوعاته وإشكالياته أتت في ظروف تاريخية، أو تحت وطأة الضغوطات السياسية والأيديولوجية، ويظل عاجزاً عن تحقيق توافق أولي مبدئي على القضايا الأساسية للأمة، ولا سيما منها العلاقة بين الديموقراطية والاسلام.

إن الضمانة الجدية للتوافق وديمومته بين القوى اليسارية والإسلام هي انتهاج خط الواقعية والعقلانية، في الإجابة عن أسئلة ومعضلات الواقع. فالعقلانية تقوم على أساس النقد، نقد الذات ونقد الموضوع الذي هو أيضاً ذات وحياة. وهو ما يسميه المفكر الراحل الياس مرقص «جهاد النفس وجهاد المعرفة». فالنقد هو أبرز خصائص العقل، والعقل واحد، عند الكل، وهو كوني بطبيعته، وليس بخاصية قوميات ضيقة، أو التقسيمات الجغراسياسية التي تقسم العالم الى مناطق نفوذ وهيمنة.

ليس العقل منهجاً قائماً على الحساب، والمنطق، وأداة تفكير فقط، ينمو الى تعامل بين مقتضيات الذهن المنطقية والمعطيات الاختبارية الصادرة عن عالم الظواهر. والعقل نظري وعملي، فالعقل النظري أساس العلم والحكمة، يحمل في ذاته الإيمان بالمعرفة والشك فيها في علاقة متبادلة بينهما، لا يني يثبت وينفي الى ما لانهاية، وهو باحث جيد من أجل الحقيقة، ومنتج لمنظومات متماسكة من الأفكار

والنظريات، والأسس المعرفية للعمل البشري والانتاج الاجتماعي، وساع من أجل وحدة الفكر والواقع وإعادة بناء صورته في الذهن، في ضوء التقدم العلمي الحاصل.

والعقل العملي أساس الاجتماع والحياة السياسية، هو عقل مفتوح يجسد نمطاً من التعامل الوحيد بين العقلاني واللاعقلاني، ويكون بذلك ضرورياً ضرورة مطلقة بالنسبة إلينا للتعامل مع الواقع، بما أنه تجسيد للعقلانية الحقيقية باعتبارها مسعى من أجل مطابقة مفهوم الفرد الاجتماعي ومفهوم المواطن بوصفه عضواً في المجتمع المدني وعضواً في الدولة بالتلازم الضروري. ولهذا تصبح العقلانية ركيزة أساسية للديموقراطية، وبالتالي ركيزة أساسية لمجتمع القانون والحقوق، كما تصبح السياسة بكونها الشأن العام المشترك بين جميع الأفراد في مجتمع الأفراد، في مجتمع معين ودولة معينة، علم الممارسة المعقولة، وهي تهم العمل الكوني الذي وإن كان من خلال أصله العيني عماداً فردياً أو جماعياً، لا يهدف إلى الفرد والجماعة بل يهدف إلى الوصول إلى الجنس البشري.

لذلك كله، فإن العقلانية باعتبارها أخص منجزات الروح البشرية، لا سيما حين تنطلق من مفهوم الإنسان وفكرة التاريخ والتقدم، هي كونية بطبيعتها، لأنها قائمة على كونية العقل وإنسانية الفكر. فليس هناك عقل عربي أو إسلامي أو أوروبي وعقل أميركي وعقل هندي وآخر روسي، مثلما ليست العقلانية من منجزات الغرب ومكتسباته فقط، حتى إن تجذرت في الغرب المسيحي وذهبت الى أبعد ما تكون وأعمق ما تكون.

العقلانية في الفكر والسياسة، مفهومة فهماً جدلياً سليماً هي تلك التي تنطلق من وحدة المجتمع الديالكتيكية التناقضية ومن وحدة الأمة العربية باعتبارها كينونة اجتماعية في التاريخ وفي العالم ومن الشأن العام والمصلحة القومية المشتركة التي تتقاطع فيها المصالح الخاصة والفردية، وتجد فيها ميدان تحققها الواقعي .فالعام هو الذي يحدد الخاص والفردي، والكل هو الذي يحدد الأجزاء وليس العكس وبالتالي فإن السياسات الفئوية، طبقية كانت أم حزبية، أم عشائرية أم مذهبية التي تحل الخاص محل العام هي سياسات لاعقلانية وإذ تقوم هذه السياسات على المنفعة الخاصة الجزئية، الفئوية، فإنها لا تلغي المصلحة العامة الوطنية القومية فقط، بل تلغي ذاتها ايضاً وهذا أساس لاعقلانيتها، والسياسات اللاعقلانية هذه هي بالضرورة سياسات استبدادية، وأنساق مولدة للعنف. فمن ليس في فكره وفي روحه المطلق يحول نسبيه الى مطلق وذلك هو الاستبداد.

العقلانية في الوضع العربي الراهن، صفة السياسة القومية الراديكالية المؤمنة حقاً بالمشروع القومي الديموقراطي النهضوي، التي تضع حداً للأيديولوجيا وتقيم حداً على الشعارات والشعاراتية في الحوار بين الأطياف السياسية من أجل إعادة بناء وعي جديد مطابق لبناء دولة القانون، وتحقيق وفاق تاريخي حقيقي بين الحركة الاسلامية والقوى اليسارية ،على أهداف استراتيجية محددة لمواجهة التحديات الداخلية والخارجية، حيث أن بناء هذا الوعي الجديد وهذا الاتفاق التاريخي لا يكونان بالتسويات الأيديولوجية، ولا برفض الأيديولوجيات ذاتها والاستسلام لتأثيراتها موضوعياً، بل ينطلقان من العقلانية والمنطق في سبيل تقديم الحلول والأجوبة لإشكالية ثنائية العلمانية والاسلام وتساؤلها وإخراجها من المحنة التي شكلها استمرار المعارضة بينهما.

إن الكثير من الحركات الاسلامية المعاصرة، ولا نبالغ إذا قلنا أكثريتها،إنما تقف من مبدأ العلمانية والتعددية، سواء في الرؤى الفكرية أو السياسية، موقف الرفض العدائي أو الريبة الشديدة أو الشك في شرعيتها أو في ضرورتها وجدواها، في حين ان أمام الاسلاميين واليساريين ، واللاهوتيين والعلمانيين مسؤوليتين أولاهما معرفة الواقع بأبعاده العالمية أو الكونية، والتاريخية والعقلانية بشكل مطابق وصحيح، حيث أن معرفة هذا الواقع تقتضي منهجاً عقلانياً لفهم الصراعات والتناقضات التي تولد حركة تطوره، والقوى التي تؤثر فيه، لا سيما ان العالم اليوم يتوحد بوتائر سريعة .

فلم تعد ثمة مشكلات أو قضايا أساسية محلية خالصة خارج سياق العولمة الرأسمالية، الجديدة، أو الهيمنة الامبريالية الأميركية.والثانية، نقد العقل السياسي العربي، ليشمل ظاهرة الاسلام السياسي المعاصر، والخطاب الأيديولوجي الاسلاموي المتطرف الدوغمائي من جهة، والفكري المرن النقدي المنفتح من جهة أخرى، الذي ما زال يرفض تجسيد القطيعة المعرفية والمنهجية مع الأرثوذكسية الإخوانية الإسلامية التي تأتي في سياق العملية التاريخية، وكنتيجة حتمية للتطور التاريخي العام في المجتمع العربي، باعتبارها هي وحدها التي تؤهلها (هذه العملية) لبناء مشروع ثقافي اسلامي تنويري يصير تكويناً وليس تكراراً، علماً بأن هذه القطيعة متى حصلت تمثل تاريخ التحولات الجذرية في نظرة

العقل الاسلامي نفسه الى المعرفة، وطرق إدراكه للواقع العربي والاشتباك مع معضلاته الأساسية، وتعبيره المعرفي والسياسي عن تأويلاته لهذا الواقع.

وهكذا يصبح الإسلام والعلمانية فاعلية فكرية اجتماعية كفاحية من أجل التحرر المعرفي الحقيقي للتراث من الميراث الذي أضحى يشكل عقبة معرفية في الخطاب الأيديولوجي للحركات الاسلامية المعاصرة، يرميان من خلال هذا الجهد الانساني إلى الإندماج بالعالم الواقعي، ونشر ما يعتقد الإسلاميون والعلمانيون أنه التنوير الحقيقي في الفضاء الاجتماعي على قدم المساواة، حيث أن التنوير لم يكن حكراً على التجربة التاريخية الغربية المحددة بعصر صعود البرجوازية والرأسمالية منذ القرن السادس عشر، بل إن الحضارة العربية الاسلامية امتلكت تراثاً تنويرياً مع ابن رشد في القرون الوسطى، سبق التنوير الغربي في العصر الحديث.

إن أهم درس قدمه القرن العشرون التونسي (في ما يتعلق بالمسار السياسي) متمثلاً في حقيقة أن التيارات، التي تفاعلت مع الثقافة المحلية (الحزب الاشتراكي الدستوري) أو أخذت مخزونها الأيديولوجي منها (الإسلاميين)، كانت في حالة صعود وترسخ، فيما ظل اليسار التونسي مرتبطاً و تابعاً فكرياً و أيديولوجيا للمدارس الفكرية في موسكو وبكين و تيرانا و باريس. ونظراً للفراغ الفكري الذي تميز به اليسار الجديد في تونس،والذي كان وراء فشل أطروحاته اليسارية الطوباوية،ظلت تنظيمات اليسار الجديد سجينة حرب الخنادق المغلقة في حرم الجامعات،الموروثة والمرتبطة بصراعات الحركة الطلابية التونسية ،وبالصراعات النقابية العمالية ،فعجزت عن بلورة مشروع سياسي وطني وديمقراطي يقدم أجوبة عقلانية وواقعية لمعضلات المجبمع التونسي ، ولأنها أيضاًلم تستطع (أو لم ترد)إيجاد حالة تفاعل أواستناد إلى عوامل الثقافة المحلية التي يشكل الإسلام أهم مكوناتها، استمرت قابعة عند حدود القشرة السطحية للمجتمع التونسي.

هل سيقدم اليسار التونسي ، في القرن الحادي والعشرين، صورة معاكسة على هذا الصعيد تكون مختلفة عما شهدناه في القرن المنصرم، وفي مرحلة ما بعد الثورة ؟

الفصل الأول

اليسار التونسي يحتاج إلى إعادة قراءة لتجربته

وجد اليسار التونسي نفسه على تعدد مكوناته بعد ثورة 14 جانفي 2011 في طريق مسدود، في ضوء نتائج الانتخابات التي جرت في تونس في 23 أكتوبر 2011، و التي كانت نتيجتها كارثية على مجمل الأحزاب اليسارية و القومية، إذحصل الحزب الديموقراطي التقدمي (يسار الوسط) على 16 مقعدا، والقطب الديموقراطي الحداثي (ائتلاف ضم حزب التجديد -الشيوعي سابقا- ومستقلين): 5 مقاعد، وحزب العمال الشيوعي التونسي:
3 مقاعد، وحزب الشعب (قوميون عرب): مقعدان، وحزب الديمقراطيين الاشتراكيين (وسط): مقعدان،وحزب الوطنيون الديمقراطيون، مقعد واحد، أي ما مجموعه 29 مقعداً، في المجلس التأسيسي المتشكل من 217 مقعداً.بينما فاز حزب النهضة الإسلامي بـ89 مقعداً، وتيار «العريضة الشعبية» المستقل (26 مقعدا).وحلّ حزب المؤتمر من أجل الجمهورية بزعامة الدكتور المنصف المرزوقي ثالثاً،وحصل على 29 مقعداً يليه حزب التكتل الديموقراطي من أجل العمل والحريات بزعامة الدكتور مصطفى بن جعفر بـ20 مقعداً).

ورغم هذا المسار الطويل الذي قطعه اليسار بكلّ مكوّناته في النضال ضد النظام الديكتاتوري السابق، فإن النتائج الهزيلة التي حصل عليها في أول انتخابات ديمقراطية تستوجب تفكيك المنظومة الفكرية التي أوصلته إلى هذا المأزق الوجودي. و يعزى هذا الأمر في رأينا إلى سببين أساسيين يتعلق الأول بالظروف والملابسات التي نشأ فيها هذا اليسار والثاني بتأثير تلك الظروف في أفكاره و برامجه.ففي خصوص ظروف النشأة نعرف جميعا أن اليسار التونسي قبل الاستقلال كان يتمثل في الحزب الشيوعي وهو الحزب الذي لعب دوراً كبيراً في بلورة فكرة الاستقلال قبل الانقلاب عليها والمناداة بفكرة الاتحاد الفرنسي مما جعله يعيش عزلة
تطورت بمرور الزمن.

عندما حصلت تونس على استقلالها الداخلي عام 1955 انفجر صراع دموي بين جناحي الحزب الحر الدستوري التونسي :الأول بقيادة الحبيب بورقيبة المدعوم من الاتحاد العام التونسي للشغل و الثاني بقيادة صالح بن يوسف و المدعوم بقواعد كبيرة من الحزب الدستوري و من التيار القومي الذي كان يمثله آنذاك جمال عبد الناصر. حصل الاستقلال و البلاد تعيش على وقع صراع دموي داخل الحزب الذي قاد الحركة الوطنية و هو ما أبقاها منقسمة سياسيا على نفسها ولم يحسم هذا الصراع الدموي إلا باغتيال الشهيد صالح بن يوسف و فشل انقلاب 1962 ،الذي كان من نتائجه إنهاء آخر مظاهر التعددية السياسية بحظر الحزب الشيوعي ،و سيطرة الحزب الدستوري على كافة مناحي الحياة السياسية في البلاد.و بحكم هذا الصراع وجد التيار القومي نفسه منذ البداية في صراع عدائي مع النظام البورقيبي في الوقت الذي بدأت تبرز فيه النواتات الأولى الجديدة لليسار الماركسي الجديد بشقيه الماوي و التروتسكي ، الذي نشأ بدوره في خضم انقسامات الحركة الشيوعية و الثورات الشبابية العالميتين.

تاريخياً، برزت التيارات المعارضة اليسارية في وقت شهد فيه النظام أولى أزماته التي أجبرته على تبني خيارات جديدة تمثلت في ما أطلق عليه تجربة «الاشتراكية الدستورية»، وفي الصراع مع قيادة المنظمة الشغيلة حليفة النظام البورقيبي في الصراع مع الحركة اليوسفية .هذه الأزمة الداخلية و تخبط النظام في خياراته قوّت نزعاته القمعية التي برزت في الأحكام القاسية التي سلّطت على مناضلي اليسار في المحاكمات الأولى، وهو ما قاد في المقابل إلى نزوع بأفكار اليسار الجديد في أوروبا، والعالم العربي .

و أفقد القمع المسلط على اليسار منذ نشأته إمكانية تأسيس قواعد شعبية له داخل البلاد، الأمر الذي أدخله في سياسة الفعل و ردّ الفعل التي طبعت علاقته بالنظام. في حين عمقت سياسة النظام ارتباط التيار القومي الذي تبلورت نواتاته الأولى في الصراع اليوسفي البورقيبي بالعواصم العربية التي كانت

تحكمها أنظمة أو أحزاب قومية، وهذا ما جعل هذا التيار يبرز في داخله جناحان متأثران بالانقسام البعثي بين العراق و سوريا منذ حركة 23 فبراير 1966،أو بالنظام القائم في ليبيا بعد عام 1969 .

بدا الصراع بين المعارضة اليسارية و القومية من جهة و النظام البورقيبي من جهة ثانية ،و كأنه لا يمكن حسمه إلا بإسقاط النظام من طرف المعارضة أو بقمع متواصل من طرف النظام لكل حالة سياسية يمكن أن تظهر. ولذلك كانت البلاد ساحة لمعركة متواصلة بين النظام الذي عمل على تطوير آلته القمعية و اليسار الذي وجد في الجامعة أولاً، ثم في النقابات(الاتحاد العام التونسي للشغل) ثانياً، ساحة لخوض صراعه ضد النظام، فامتلأت السجون بالمعتقلين ، وامتلأت المنافي بالفارين من القمع، بينما تفنّن النظام في بناء ترسانة هائلة من القوانين القمعية ،والأجهزة الأمنية التي أصبحت تتحكم بمفاصل البلاد .و نظراً للطابع الطفولي الذي طبع فكر وسياسة هذا اليسار، كانت آفاق الصراع بينه و بين النظام البورقيبي، محكومة دائما بمزيد من القمع، في ظل غياب عقلية التسوية السياسية. ورغم أن الحزب الشيوعي كان يطرح مطالب إصلاحية، فقد كان يهاجم دائمامن قبل التنظيمات اليسارية ، التي كانت تنعته ب«التحريفية»، كما نعتت المطالبات بالديمقراطية بأنها «خزعبلات برجوازية».

منذ أواسط الستينيات من القرن الماضي ، بدأت أزمة النظام البورقيبي تتعمق، فبرزت في داخله انقسامات حادّة شكلت انقلابات على العديد من خياراته وتصفية أجنحة داخله ،بدأت مع الرسالة الشهيرة التي أرسلها القائد النقابي أحمد التليلي من منفاه بفرنسا في 25 جانفي عام 1966 و التي طالب فيها بمجموعة من إجراءات الانفتاح السياسي، حيث جاءت تلك الرسالة متزامنة مع محاكمة القائد النقابي الحبيب عاشور، و تلت ذلك محاكمة أحمد بن صالح و الجناح «الاشتراكي» عام 1969،و صعود الشق المتسلط من النظام الذي يعتنق فلسفة الرأسمالية الليبرالية بقيادة الهادي نويرة متزامنا مع تدهور الحالة الصحية «للمجاهد الأكبر» التي بدأت منذ عام 1967.و انتهت هذه الموجة بانقلاب معلن على نتائج مؤتمر الحزب الاشتراكي الدستوري عام 1971، الذي انتصر فيه الجناح الليبرالي بقيادة أحمد المستيري و الباجي القائد السبسي، حيث عمد الرئيس بورقيبة إلى استبدال نتائج الانتخابات و تعيين قيادة لم تفرزها نتائج الصندوق.و جاء هذا المؤتمر بعد ثماني سنوات من مؤتمر المصير ببنزرت عام 1964 ،و شهدت نتائجه وقراراته تراجعا عن مضامين خطاب الرئيس بورقيبة في 8 جوان 1970 ،الذي كان يحمل بعض التوجهات على درب الانفتاح السياسي و اعتماد الخيار الديمقراطي في تسيير الحزب ممّا ما دفع المجموعة المقصية بقيادة أحمد المستيري إلى طرح برنامج يطالب بإصلاحات ديمقراطية تقر التعددية السياسية .

أدخلت هذه التطورات المتلاحقة الحياة السياسية في تونس في مرحلة المطالبة بالتعددية السياسية في عقد السبعينيات من القرن الماضي، و جعلت اليسار الذي كانت ما تزال تنهال عليه عصا القمع أمام إشكالية جديدة. تتالت الأحداث السياسية وازداد تفكك النظام داخليا و شهدت البلاد أحداثا دامية تمثلت في انتفاضة 26 جانفي 1978، وعملية قفصة المسلحة عام 1980، مما أجبره على إقرار أول خطوة في التعددية برفع الحظر عن الحزب الشيوعي في 18 جويلية 1981 لتتلوها تنظيم انتخابات تشريعية وقع تزويرها على نطاق واسع في خريف عام 1981.

طوال المرحلة التاريخية التي تلت الاستقلال، ومنذ تشكيل أولى نواتاته ،تعرّض اليسار إلى قمع شرس و متواصل عبر عشرات المحاكمات السياسية ممّا جعله في حالة دفاع مستمرّة ،قوّت لديه النزعة الاحتجاجية ،و دفعت بالعديد من كوادره إلى التحصّن بالعمل النقابي ممّا خلق في صفوفه نزعة نقابوية و ميلا لدى العديد من كوادره إلى العمل الجمعياتي .

أما على المستوى الفكري ولد اليسار التونسي في خضم الصراعات الفكرية التي عاشها اليسار العربي و العالمي في فترة انقسام الحركة الشيوعية العالمية و ظهور حركات التحرر الوطني في بلدان العالم الثالث ،و الانتصارات التي حققتها في خضم الحرب الباردة، و ظهور المقاومة الفلسطينية .و لما كان هذا اليسار التونسي معزولاً عن الفعل السياسي في الأوساط الشعبية، وعاجزاً عن بلورة رؤى و أطروحات سياسية تقدم أجوبة عقلانية وواقعية ، فقد أدّى به هذا الوضع إلى بروز انقسامات عديدة في صفوفه ،قوّت الشحنة الأيديولوجية لديه، كغطاء مقنع لإخفاقاته التاريخية.

انطلق النشاط المعارض للنظام بقوّة من الأوساط الطلابية ،حيث ووجهت محاولات الهيمنةعلى اتحاد الطلبة بمعارضة قويّة و واسعة من التيارات اليسارية و القومية، غذاها توافد الآلاف من الطلبة الجدد الذين أفرزهم توسيع و انتشار التعليم ، إذاحتل الطلبة القادمون من الأرياف و مدن الداخل نسبة

عالية منهم. فحمل هؤلاء الطلبة معهم عدداً من المطالب الجديدة تتعلق بظروف الدراسة و الحياة الجامعية، إضافة إلى أساليب جديدة في النضال تتميز بالاحتجاجية العالية.و بقدر ما مثل هؤلاء في الفترة الأولى حاضنة للفكر اليساري، فإنّ المراحل الموالية شهدت تغيرا في تلك الأوساط نحو تبني فكر الإسلام السياسي، متمثلاً في تلك الفترة بتنظيم «الاتجاه الإسلامي».

لم يكن قمع النظام وحده السبب في انحسار تأثير اليسار بل إن التحوّلات الاجتماعية التي شهدها المجتمع التونسي منذ سبعينيات القرن الماضي، أسهمت في تراجع إشعاعه داخل الأطر التي يتحرك فيها. فقد تسببت سياسة إفقار الريف و ظهور أولى نواتات المناطق الصناعية في المناطق الساحلية و في العاصمة بالأساس إلى حركة هجرة داخلية نحو تلك المناطق مما خلق أحزمة مدن جديدة من الفقراء حول المدن التونسية الكبرى، حاول النظام في مرحلة متقدّمة منع تشكلها ،إلا أنه فشل في مسعاه. فقد كانت أحداث برج على الرايس في ستينيات القرن الماضي أول صدام دموي بين الأهالي و النظام البورقيبي ،مما جعله يتراجع عن المنهج القمعي في معالجة مسألة النزوح من الريف إلى المدينة.

هذه الأحياء شكلت محيطاً ملائماً لظهور مجتمع جديد يعيش فضاءين متناقضين: فضاء جغرافي مديني يجسّد قيم الحداثة التي يحملها المجتمع التابع، و فضاء قيمي ما يزال متعلقاًبالقيم الشعبية الفلاحية التي تتعرض في الفضاء الجديد إلى محاولات تدمير يومية .و نحن هنا أمام صراع بين نظامين من القيم ،فلا المدينة قادرة على احتضان القيم الفلاحية الوافدة، ولا هي قادرة على إدماج الوافدين الجدد، وبالتالي فرض قيم الحداثة المدنية في الوقت عينه.وفي مثل هذا الفضاء يلعب الدين دور الحاضن لهذا المجتمع القلق و الحاضن للقيم الشعبية التقليدية التي لا تستطيع المدينة استيعابها .وظهرت في الأحياء الجديدة أشكال تضامنية تعوّض الأدوار التي لم تلعبها الدولة.

و في هذا الفضاء ظهرت جمعية المحافظة على القرآن الكريم كواجهة لتيار سياسي جديد يستفيد من هاجس السلطة من تنامي التيارات اليسارية التي اكتسحت الساحات التلمذيّة و الجامعية و النقابية. و يلعب دورا مكملا للقمع المادي و الفكري الذي تمارسه السلطة ضدّ تلك الأطراف .فاستفاد التيار الديني من الصراع بين السلطة و اليسار، بل ولعب دوراً كبيراً في مواجهة اليسار بشكل حوّله إلى طرف فاعل في الحياة السياسية ،و عندما حاول النظام إنهاء دوره اكتشف أنه أمام طرف سياسي يمتلك قواعد شعبية، و امتدادت اجتماعية و إقليمية تهدّد سلطته .و بذلك حدث الصدام الأوّل بين الطرفين في بداية الثمانينيات من القرن الماضي انتهى بتسوية أولى في الصيف الذي تلا أحداث ثورة الخبز عام 1984،لتعود الأزمة مرة ثانية عام 1987 التي شهدت المحاكمة الثانية لقيادات الاتجاه الإسلامي، و التي مهّدت للانقلاب الأبيض الذي قام به بن علي في7نوفمبر 1987، والذي تبعته حالة انفراج ثانية سرعان ما انتهت بمحاولة الانقلاب الذي خططت له قيادة حركة النهضة عام 1991 وما تلاها من قمع شرس شمل الآلاف من قواعد النهضة (انظر في هذا الصدد كتابي عن تاريخ المعارضة التونسية من النشأة إلى الثورة، الصادر في تونس عام 2012).

في بداية التسعينيات من القرن الماضي، حصلت المواجهة بين الحركة الإسلامية التونسية و نظام زين العابدين بن علي، و انهزمت حركة النهضة بزعامة الشيخ راشد الغنوشي في هذه المواجهة، بعد أن ورطت المجتمع التونسي في صراع لم يكن الطرف المقرر فيه، فنتجت عن هذه الحملة القمعية تحوّل في النظام باتجاه بناء دولة بوليسية يستهدف قمعها كل الفعاليات السياسية في نفس الوقت ،بل وبموازاة ذلك دبّ الفساد في كل مناحي الحياة السياسية والاجتماعية .كما دخلت تونس في تلك الفترة في نظام العولمة الليبرالية ، وشهدت أيضاًانسحاباًواضحا للدولة من الدور الاقتصادي الذي لعبته منذ الاستقلال كفاعل أساسي إلى حدود السبعينيات ثم كمعدّل بعد ذلك ،و ذلك عبر خوصصة أغلب المؤسسات التابعة للدولة وسيطرة المافيا الاقتصادية على الحياة الاقتصادية في تحالف واسع بين رأس المال الفاسد وعائلة الرئيس بن علي .

أنتج الفساد ببعديه الاقتصادي و الاجتماعي نوعاًمن الوعي ما دون السياسي في صفوف المجتمع و منع تبلور وعي يوجّه الحياة السياسية . اختزال الصراع في بعد أخلاقي ما قبل سياسي مهّد الأرضية الملائمة في المجتمع ما قبل الحداثي الذي أنشأته الرأسمالية التابعة إلى ثنائية الفساد و النظافة ممّا نشر في المجتمع عقلية طهورية تختزل الصراع في ثنائية واقع فاسد وماض موهوم طاهر. وهذه العقلية هي التي تحكّمت في التصويت في انتخابات 23 اكتوبر 2011. ما يهمّنا من هذا الاستعراض

التاريخي للصراع السياسي في الفترات التاريخية المتعدّدة التي تلت الاستقلال هو البحث عن الوسائل النضالية و البدائل التي طرحها اليسار في مختلف محطّات الصراع .وصولا إلى فهم وضعه الحالي .

كنّا أشرنا في البداية إلى أن القمع الذي سلّطه النظام على اليسار دفع هذا التيار إلى تبني أطروحات متطرفة و متشددة،تتمحور حول إسقاط النظام، وتندرج ضمن تيار اليسار العالمي والأوربي بشكل خاص. فتسبّب القمع في نشوء قيادة سياسية في الخارج تعيش هموم و مشاغل اليسار العالمي مقابل قيادات طلاّبية في الداخل تتغيّر بسرعة بين الاعتقال والهجرة إلى الخارج لتفادي الاعتقال .

لقد تسبّب هذا الوضع في منع نشوء قيادات ميدانية تلتصق بالقضايا الحقيقية و الحياتية لجماهير الشعب من جهة، و من تبلور أطروحات سياسية نابعة من ذلك الواقعمن جهة أخرى. لذلك تركّز العمل السياسي على ترديد وتطبيق المقولات الأيديولوجية و السياسية لهذا التيار اليساري العالمي أو لتلك المدارس الأيديولوجية الصينية و والسوفياتية والألبانية، إضافة إلى انقسام التيارات القومية بين مختلف تجارب الحكم في عدد من الأقطار العربية . و نجم عن هذه التبعية للمدارس الأيديولوجية العالمية، سيطرة النزعة الإرادوية لليسار التونسي ، التي لا تأخذ بعين الاعتبار مسألة موازين القوى في العلاقة بين النظام و قوى المعارضة .

وفي ظل غياب التأصيل الفكري و الثقافي و السياسي من جاب قوى اليسار، التجأت قواعد واسعة من مناضلي اليسار إلى العمل داخل النقابات، فنمت نزعة نقابية لدى قوى اليسار تتأرجح مواقفها بين التطرف و المهادنة، و ارتبطت مواقفها بالصراعات الدائرة بين أجنحة النظام و التحالف مع هذا الطرف أو ذاك ،و أنشأ ت لديها منظومات أيديولوجية تعطي الأولوية للتحالفات في الصراع على البناء الذاتي ، و أخضعت البعد الاستراتيجي لمصلحة التكتيك الظرفي .و قد استغرق هذا التكتيك مرحلة زمنية طويلة في فترة السبعينيات ، حيث طغت على المشهد السياسي التونسي، الصراعات بين القيادات النقابية و السلطة الحاكمة، بعد انتفاضة 26 جانفي 1978 ثمّ عقب أحداث « ثورة الخبز» عام1984.

استقطب الحزب الشيوعي بعد رفع الحظر عليه أعداداًكبيرة من مناضلي اليسار، لكنه لم يستطع أن يحافظ على ذلك الزخم، بسبب سياسة قيادته التي ظلت تتوجّس من اختراق الحزب من قبل العناصر اليسارية المتطرفة، حيث اتبعت سياسة مهادنة مع السلطة. وأقصى كل من قانون الجمعيات في المرحلة البورقيبية ،ثم قانون الأحزاب في مرحلة بن علي، اليسار من المشهد السياسي الذي بدأ يتشكل في إطار الديمقراطية المتحكم فيها. في مثل هذا الوضع وجدت الأطراف اليسارية نفسها مقصية من التعبير و من التشكّل السياسيين .فتموقعت في الأطر الجمعياتية و النقابية، وخاضت فيها حرب مواقع اقتضت تحالفات تكتيكية معقدة.

تواجد داخل « الإتحاد العام التونسي للشغل » نقابيون من مختلف الإنتماءات السياسية،لا سيما من التيارات اليسارية التي شكلت ثقلاً أساسياً داخل الهياكل الدنيا و الوسطى للنقابات ، رغم مناورات القيادة النقابية ،التي نجحت في إبعاد العناصر اليسارية من تولي المناصب العليا. علماًأن هذه العناصر اليسارية هي التي تفاعلت مع المحتجين و المتظاهرين عند انطلاق الاحتجاجات الشعبية في انتفاضة الرديف عام 2008 ،ثم عند انطلاقة انتفاضة 17 ديسمبر 2010 في سيدي بوزيد. وكانت العديد من العناصر اليسارية احتلت مواقع قيادية في منظمات المجتمع المدني: كالرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان،و الهيئة الوطنية للمحامين، والجمعية التونسية للنساء الديمقراطيات .

عشية انطلاق الانتفاضة في 17 ديسمبر2010 لا شئ كان ينبئ باندلاع حراك سيؤدّي إلى الإطاحة برأس النظام بعد أقل من شهر من اندلاع تلك الأحداث. فالنظام الذي كانت أخبار فساده تنتقل بين الأفواه بشكل يكاد يكون علنياً، كان يعتمد في بقائه على أجهزة شرطة متنوعة يتجاوز عددها 150 ألفا، وعلى حزب حاكم شمولي ينتشر في المدن و القرى والأحياء والأرياف وعلى شبكة من المتعاونين و المخبرين و آلاف المتفرغين من«حزب التجمع الدستوري»المنحل، تسدد لهم الدولة و القطاع العام رواتبهم .

وعلى الرغم من أن محاصرة و إنهاء انتفاضة الرديف التي دامت أكثر من ستة أشهرعام 2008 كانت توحي بقدرة النظام على إنهاء أي حراك شعبي«من دون استعمال مفرط للقوّة»، فإن هنالك عوامل مهمة أسهمت عام 2010، في توسّع الحركة الاحتجاجية و تواصلها يمكن إيجازها على النحو التالي:

1-إصرار الشباب العاطل عن العمل على المضي قدما في المطالبة بالحد الأدنى من الحقوق.

2- التحاق جزء هام من مواطني الوسط والجنوب الغربي بأبنائهم، وتوسع رقعة الإحتجاجات.
3- دور القيادات النقابية المحلية وعمال الصحة والإتصالات والبريد والتعليم في مساندة التحركات.
4- مشاركة مناضلي اليسار بكثافة في عمليات المساندة وتنظيمها وتسييرها في بعض المناطق.
5-التحاق جزء من الشرائح العليا للبرجوازية الصغيرة والفئات الوسطى بالحركة الإحتجاجية.
6-استغلال مختلف الشبكات الإخبارية المهنية والشخصية لنشر وتعميم الأخبار.
7- انقسام أجهزة القمع إزاء ممارسات ميليشيا الحزب الحاكم والأجهزة التابعة للقصر الرئاسي.
8- تذمر فئات من البرجوازية من تجاوزات « العائلات الحاكمة» وتحكمها «دون وجه حق »في قوانين اللعبة.
9- تجاوب القيادة النقابية مع الحركة الإحتجاجية، بداية من 2011/12/28، بضغط من قواعدها.
10- تخلي الدول الغربية عن دعم الرئيس المخلوع زين العابدين بن علي، بعد عجزه عن إخماد نار الإحتجاجات لمدة ثلاثة أسابيع كاملة، وعن احتواء الحركة الإحتجاجية، رغم محاولة المزج بين القمع والتنازلات.

يوم 14 جانفي 2011 أي بعد أقل من شهرمن بدء الانتفاضة، فرّ بن علي من البلاد في مناخ سمحت فيه عفوية الثورة، و غياب أي تأطير لها، و انعدام أية قيادة إلى ترميم النظام، وتشكيل حكومة محمد الغنوشي و تطعيمها بعناصر من بعض أحزاب المعارضة «الشرعية». وفي مقابل ذلك صعّدت قيادات الحراك الشعبي ،أشكالها النضالية في إطار اعتصامي القصبة 1و2، اللذين تخلليهما طرح مجموعة من المطالب الاجتماعية والسياسية، ومن الصمود أمام آلة القمع الرهيبة التي حرّكتها السلطة الجديدة لفضهما.وقد تصدّر تلك المطالب حل الحزب الحاكم ،ومحاكمة مسؤوليه، وإبعادهم عن مركز القرار .

شاركت أحزاب اليسار و مناضلوه في الحراك الشعبي الذى أدى إلى إسقاط حكومة محمد الغنوشي الثانية ، و تميزت تلك المشاركة بالارتجال في طرح عديد القضايا و من دون برنامج خاص بها. إذ لم يبلورالمشاركون في الاعتصامات مطالب سياسية تحدد بدقة طبيعة المرحلة و المهام العاجلة ،أو برامج عمل ترتقي بالمطالب الجزئية لتصوغ منها برنامجاً شاملاً يتجاوز الإصلاحات إلى تغيير طبيعة النظام ،والسيطرة على أجهزة الإعلام، ووسائل الإنتاج والإدارات المحلية ودواليب الدولة . بل إن ذلك الحراك الشعبي وظّفته قوى النظام السابق «الكامنة »للإتيان بأحد رموز نظامي بورقيبة و بن علي رئيساً للحكومة التي يطرح عليها مهمة تحقيق أهداف الثورة و هو الباجي قائد السبسي .كما أن بعض أطراف اليسار(حزبي العمال ، والوطنيين الديمقراطيين) ، نظراً لتأثرها بالمرجعية التأسيسية لثورة أكتوبر البلشفية عام 1917،هي التي سوقت لمطلب المجلس التأسيسي من دون قراءة واقعية لموازين القوى . وشاركت بعض أطراف اليسار التي أسهمت في بعث الجبهة الشعبية فيما بعد في هيئة عياض بن عاشور التي ساهمت إلى حد كبير في امتصاص المد الثوري، و شكلت إطاراً للتجاذبات السياسية التي مهدت لقوى الإسلام السياسي الاندماج في الحراك الشعبي ، الذي أطاح برأس النظام رغم أنها لم تسهم فيه .

قوّت المكاسب التي تحصّلت عليها بعض الفئات الاجتماعية التي وضعتها بعض قوى اليسار في صدارة مطالبها ،النزعة الإصلاحية في صفوف الحراك الشعبي، و حوّلت الحراك الشعبي الذي انطلق بمطالب سياسية واضحة إلى حراك يطالب بإصلاحات ،و تحقيق مكاسب فئوية أو قطاعية و نقابية .الشعب الثائر كان يرفع شعار« الشعب يريد إسقاط النظام »في وقت اكتفت فيه بعض الأطراف اليسارية و التقدمية بمطالب ذات طابع ديمقراطي ،لم تتجاوز أفق «الحريات السياسية» ،و هو الشعار العزيز على قلوب بعض أطراف اليسار التي تريد استنساخ تجربة ثورة أكتوبر1917 .

ولم تكن مسألة تغيير نظام الحكم مطروحة في جدول أعمال اليسار التونسي، بسبب بعده عن هموم الفقراء والكادحين وعدم اندماجه داخل الفئات الشعبية التي يفترض أنه يمثل مصالحها وطموحاتها، وكان يطالب بإصلاحات بالتحالف مع الليبراليين والإسلام السياسي (تحالف 18 اكتوبر) أو مع قوى ترفض تجاوز المنظومة المسموح بها من قبل النظام (الإئتلاف الديمقراطي)، أو بعض المجموعات الصغيرة الأخرى التي لم تطرح بدورها خطة للتغيير الثوري... ولما حانت الفرصة

التاريخية ، لم تستطع هذه القوى اللحاق بالركب الثوري ، لأنها لم تتجاوز الصيغة المطلبية الإصلاحية ،وبقيت إلى آخر لحظة تطالب النظام المتهاوي ببعض الإصلاحات، وواصلت ذلك بعد سقوط رأس النظام، وتعويضه برموز أقل انكشافا، ودخل بعضها في مساومات مشينة مع حكومات «محمد الغنوشي» الأولى والثانية وحكومة «الباجي قائد السبسي»، ولم تعمر «جبهة 14 جانفي» طويلاً بسبب انتهازية البعض بدعوى« معارضة سياسة المقاطعة أو الكرسي الفارغ »،وبسبب محاولة قوى أخرى الهيمنة واحتلال مواقع أكبر من حجمها الحقيقي...

لم تستطع أطراف اليسار استيعاب الحركة الشعبية الواسعة لأنّها لم تكن متهيئة فكرياً للخروج من جبة الاحتجاجية التي طبعت عملها في معارضة بن علي .بل إنها ساهمت في بث أوهام الشرعية والعمل القانوني عبر الانتخابات لافتكاك« الحريات السياسية»،وإن ظلت بعض الشعارات الثورية تبرز في هذا الموقف أو ذاك ،فإنها ظلت كصرخات في الصحراء .لقد صنع اليسار قيادات تميزت بالصلابة الاحتجاجية ،و لكنه لم يصنع بالمقابل قيادات سياسية قادرة على استيعاب مهام المراحل و التعرجات التي يمر بها النضال الشعبي.

كانت هنالك تحولات خفية و بطيئة تحدث في تونس و في العالم العربي منذ بداية العقد الأول للقرن الحادي و العشرين ،و تتمثل في الموقع الذي بدأت قوى الهيمنة الدولية تهيء الإسلام السياسي لاحتلاله المشهد السياسي العربي بعد عقود من النبذ .بدأ ذلك التوجّه الجديد يبرز في تونس بعد إطلاق سراح جزء من قيادات حركة النهضة من سجون بن علي و الزيارات التي أداها ديبلوماسيون أميركيون لبعض من هؤلاءالقياديين، والحراك الذي قاده نشطاء وقياديون سياسيون يتقدمهم أحمد نجيب الشابيالأمين العام للحزب الديمقراطي التقدمي آنذاك(زعيم الحزب الجمهوري حالياً) ،و حمة الهمامي الناطق الرسمي باسم حزب العمال الشيوعي، و سمير ديلو أحد وجوه حركة النهضة(و الذي تولى وزارة حقوق الإنسان و العدالة الانتقالية في حكومتي النهضة بعد انتخابات 23 أكتوبر2011) ،و الذي أفضى إلى تشكل ما أطلق عليه «تحالف 18 أكتوبر 2005» . فتشكل هذا التحالف على أرضية افتكاك «الحريات السياسية » ،وقسم الحركة اليسارية و التقدمية إلى تيارين : تيار يدافع عن التحالف مع الإسلام السياسي ،وتيار مقابل يرى أن ذلك التحالف لا يمكن إلا أن يخدم القوى الرجعية و يمهد لها التسلل على السلطة .

في الواقع السياسي التونسي ، يوجد يساران، الأول يسار راديكالي مناهض للإسلاميين،و الثاني يسارمحافظ ووحدوي، لكن الحدود الفاصلة بينهما لم تكن واضحة.

اليسار الراديكالي المناهض للإسلاميين بسبب الاختلاف الجذري بين الطرفين حول موقع الدين في السياسة،لأنه إذا تم فصل الدين عن السياسة، لم يعدهناك مكان للإسلاميين أصلاً، وهذا ما لم تفهمه أطراف يسارية عدة .وهناك اليسار المحافظ الذي قبل بالعمل مع الإسلاميين فيما يسمى تحالف حركة 18 أكتوبر 2005، حيث تشكل طيلة السنوات 2005-2007تحالف كبير ضم اليساريين المعتدلين ذوي التوجهات الاشتراكية الديمقراطية، والشيوعيين ، والإسلاميين . وكان ذلك التحالف الظرفي يركز في خطابه السياسي على الظفر بالحريات العامة والخاصة، و إقرار المواطنية الكاملة، وتحقيق العفو التشريعي العام من خلال إطلاق سراح المساجين السياسيين. وكان الإسلاميون من حركة النهضة المستفدين الرئيسيين من هذا التقارب مع اليسار المحافظ و المعتدل ، المدافع عن الوعي الكوني بحقوق الإنسان، و المشاعر الطيبة، والوفي لمبادئه المثالية، والذي كان بعيداً عن حقائق الحكم.

كان هذا اليسار المحافظ والمعتدل يثق بالإسلاميين، بينما كان الإسلاميون يستخدمونه بشكل تكتيكي لكي يصبحوا مُكَوِناً أساسياً من مكونات المجتمع المدني الحديث، ويطلبون الإلتماس من سلطة بن علي، بعد أن تم إقصائهم من المشهد السياسي.لقد حول نظام بن علي الإسلاميون إلى ضحايا، بينما عمل اليسار على شَرْعَنَتِهِمْ سياسياً و أيديولوجياً.و أسهم هذا اليسار في ولادة البراديغم للإسلاميين المعتدلين، وهو الآن يدفع الثمن.

الآن بعد أن التحق قسم من هذا اليسار المحافظ بتجمع الاتحاد من أجل تونس(وهو تجمع ليبرالي في توجهاته السياسية و الاقتصادية)، الذي يقوده عمليا حزب نداء تونس، التحق في الوقت عينه قسم من اليسار الراديكالي بجبهة الإنقاذ، التي يهيمن عليها سياسياً حزب نداء تونس، فضاعت الحدود الفاصلة بين اليسار المحافظ ذي التوجه الليبرالي، و اليسار الراديكالي.

في المقابل كرس العمل الاحتجاجي ضد نظام بن علي وجود علاقات للعديد من الأطراف السياسية بما فيها اليسارية والتقدمية بعديد الأطراف ومنظمات المجتمع المدني القريبة من الحكومات الأجنبية لاستعمالها في الضغط على بن علي من أجل الحصول على «الحريات السياسية» .و هي العلاقات التي استثمرت من القوى الأجنبية في فترة الحوار الوطني و قبلها في التدخل في الشأن الداخلي «لتقريب وجهات النظر» بين الفرقاء السياسين .

في هذه المناخات الفكرية و السياسية التي كانت من أبرز نتائجها الفشل الذريع والهزيمة العادلة لليسار في انتخابات 23 أكتوبر 2011، نشأت فكرة تأسيس الجبهة الشعبية في تواصل مع فكرة جبهة 14 جانفي التي سقطت بسبب تهافت بعض مكوناتها على التحالف مع القوى المضادة للثورة.

الفصل الثاني

الجبهة الشعبية والبديل الثالث في تونس

منذ نجاح انتخابات المجلس الوطني التاسيسي في 23 أكتوبر 2011، وتمكن حركة النهضة من ضمان أكثرية مريحة في المجلس الوطني التأسيسي ، حين أقامت ائتلافاً ثلاثياً حاكماً مع حزبي «المؤتمر الوطني» ذي التوجهات العلمانية الوسطية، و«التكتل الديموقراطي» الأقرب نظرياً إلى يسارالوسط ، إضافة إلى سيطرتها على السلطة فيها، حكومةً ورئاسةً ومجلساً ،سواء مباشرة أو بالتحالف، شهد المجتمع التونسي «حرب»السياسة والمجتمع، القائمة حالياًحول صياغة الدستور الجديد، و الهوية ، و هي ليست كما يستسهل البعض توصيفها دوغمائياً،على أنها بين التيارات العلمانية و الليبرالية والتيارات الإسلامية ،بمن فيها الذي صعد إلى السلطة حديثاً ، بل تبدو «المعركة» أكثر راديكالية بين «من هم مع النهضة الإسلامية ومن هم ضدها»، على حدّ تعبير أحد أساتذة الإعلام الجامعيين الناشطين سياسياً في تونس، في إشارة إلى فئة من التونسيين الذين يعترفون بإسلامهم من جهة وبديموقراطيتهم من جهة أخرى، منتقدين على السواء، اليسار التونسي لتقصيره في كثير من المحطات السياسية، و«النهضة» التي «خطفت الثورة» بخطابها الديني.

تأسست «الجبهة الشعبية لتحقيق أهداف الثورة »يوم 7/أكتوبر/2012 بتحالف بين أهم التيارات التقدمية (اليسار الشيوعي والقومي) وعدد من المستقلين التقدميين، بكثير من التأخير، وتحت ضغط الأحداث، بعد فترة فراغ طويلة تركتها «جبهة 14 جانفي »التي تأسست في فبراير 2011، إثر سقوط رأس النظام المتمثل في رئيسه زين العابدين بن علي الذي لجأ إلى السعودية...ومن الناحية العملية تكونت الجبهة الشعبية كإطار بديل لجبهة 14 جانفي، في البداية من 12 مكوناً حزبياً :

4 -أحزاب من اليسار الماركسي اللينيني الراديكالي: حزب العمال، حزب الوطنيين الديمقراطيين الموحد،حزب الوطنيين الديمقراطيين الثوري، حزب النضال التقدمي،و رابطة اليسار العمالي5حزب تروتسكي).

3- أحزاب من يسار الوسط: شق من حركة الديمقراطيين الاشتراكيين(حركة الديمقراطيين الاجتماعيين) الحزب الشعبي للحرية والتقدم، وحزب تونس الخضراء.

4-أحزاب قومية عربية: حركة الشعب(ناصرية)، حركة البعث، حزب الطليعة العربي الديمقراطي، و الجبهة الشعبية الوحدوية.

تعتبر الجبهة الشعبية إعادة تشكيل لجبهة « 14 جانفي» ، التي انفرط عقدهامباشرة بعد إعلان «حكومة الباجي قائد السبسي» عن موعد انتخابات المجلس التأسيسي وشروطها في جوان 2011، بإشراف ممثل الولايات المتحدةالأمريكية «جيفري فلتمان»، وخاضتها الأحزاب منفردة، طمعاً في الفوز ببعض المقاعد (بفضل طريقة توزيع الكسور)، فكانت هزيمة كبيرة للقوى اليسارية وانتصاراً مهماًلقوى الإسلام السياسي،لأنها كانت الأكثر تنظيماً وثروة. واستنزفت الحملة الإنتخابية الجهود وطاقة المناضلين، مؤجلة قضايا «الشغل والحرية والكرامة الوطنية» إلى ما بعد الإنتخابات، إضافة إلى انخراط بعض أطراف «جبهة 14 جانفي» في «هيئة عياض بن عاشور» التي لعبت دوراً مهماًفي توفير الأرضية السياسية والقانونية لانتخابات 23 أكتوبر 2011...

لم يناقش المؤسسون إلا عرضيا المستجدات التي شهدتها الساحة و أسباب فشلهم في الانتخابات السابقة، واكتفوا بتحميل ذلك لتشتتهم في قائمات عديدة .والسبب هذاوإن كان حقيقياً، فإنه لا يمثل إلا جزءاً من الحقيقة ،و الشجرة التي تخفي الغابة ،و أيضاً الحقيقة السهلة التي سينتهي مفعولها بمجرد لملمة صفوف اليسار .عند الانطلاق كان هنالك عنوانان كبيران متناقضان يشقان الجبهة : ثورة أم انتفاضة؟

كان الطرحان متعايشين مع أن لكل منهما استحقاقاته وآليات تحقيقه. البعض يتحدّث عن ثورة ويحدد لها سقفاً مطلبياً إصلاحياً .وبالمقابل كان هنالك طرح لانتفاضة توكل لها مهام آنية ثورية .هذه اللغة الملتبسة صيغت بها أرضية الجبهة التي قضى مناضلو الأطراف المؤسسة مئات الساعات لإعدادها، فجاءت وفاقية على أرضية رؤى في الواقع متناقضة و ملغومة، كل نقاش يتخللها يُعِيدُ الجميع

الى المُرَبَع الْأَوَلِ .لذلك كان كل اجتماع للأمناء العامين يستغرق ساعات طويلة حتى و إن كان جدول أعماله يتناول قضايا إجرائية ،و لأن الجميع كان يُحَاذِرُ من هذا الموقف أو ذاك للطرف الآخر.و كثيراً ما كانت الاجتماعات تنتهي بتشنجات و تلاسن يعيد طرح مسائل خلافية تعود إلى سنوات مضت .

من البداية كان هنالك سؤال محوري ،سؤال الانطلاقة : هل إن أزمة اليسار نابعة من تشتته وهل أن الحَلَ يكمن في توحّده (انظر شعار الحزب اليساري الكبيرالذي طرحه كل من الشهيد شكري بلعيد و حمة الهمامي)،أم أنه كان مطالباً ببناء جبهة سياسية على أساس مسألة ومهمة محددتين لا تتطلبان انسجاماًكاملاً و توحيداًتاماًفي كل الرؤى .؟

في الواقع وكما استعرضنا تطوّر رُؤَى اليسار، فإن ضُعْفَهُ مُتَأَت أساساً من القفز على واقعه الفعلي نحو وحدة مستحيلة كما أثبتت ذلك تجارب التوحيد حتى في داخل التيار الواحد (الوطنيون الديمقراطيون مثلا). ذلك أن تشتت اليسار يُعَبِرُ عن اختلاف جوهري في الرؤى والتصورات و المنطلقات ،و أن طرح مسألة وحدته خارج إعادة تقييم التجارب السابقة و خارج استيعاب ما طرأ في الحقب الماضية من تغيرات في الفكروالمجتمع لا يمكن أن يؤدي إلا إلى تجميع للاختلاف .

الجبهة الشعبية وقفت في منتصف الطريق في هذا الشأن ،فهي لم تُحَدّد بالدقّة الكافية مهامها ،حتى إن المسألة الأساسية في سبب وجودها (كسر الثنائية بين النهضة و نداء تونس) كانت مَحَلَ جِدَالٍ و صراع دائمين منذ انطلاقتها، وانتهت بالتراجع عنها بالتحالف مع النداء في إطار جبهة الإنقاذ.و تدريجياً تَحوّل مجلس الأمناء إلى منبرٍ للحوارات و المُنَاكَفَاتِ العقيمة شلّت طاقات العمل الجبهوي .وكان يُمْكِن كما طرحت بعض الأطراف ذلك تفادي المآزق التي وقعت فيها الجبهة منذ البداية و ذلك بهيكلتها و تحويلها إلى كيان سياسي يملك استقلاليته التسييرية والمالية عن الأحزاب المكونة .فما الذي منع ذلك ؟

في ظل هذا المشهد السياسي شكل رئيس الوزراء التونسي السابق الباجي قائد السبسي حزب «نداء تونس» في أواسط عام 2012، الذي يضم في صفوفه أعضاء سابقين في حزب التجمع الدستوري الديمقراطي للرئيس المخلوع زين العابدين بن علي، المنحل بقرار قضائي، والذي استطاع في فترة وجيزة أن يستقطب عشرات الألاف من المنخرطين الجدد المستائين من حكم الترويكا، تَكَرَسَ في المشهد السياسي التونسي استقطاباً ثنائياً حاداً.ومنذ حينئذ، أصبح الوضع السياسي في تونس مستقطباً في ظل نظام ذي قطبين، بوجود هذه الثنائية : السلطة وحزب النهضة الحاكم الذي أصبح أكثر قوة، وسيطرة في الوقت عينه على مجمل المؤسسات الحكومية من جهة، و حزب نداء تونس من جهة أخرى. وبقيت المعركة محدودة بين هذين الخصمين، الأول يُسَانِدُ الحكومة في مجمل خياراتها بإطلاقية،والثاني يَخُوضُ معركة استعادة السلطة ،وبالتالي معركة التناوب عليها.

في ظلّ هذا الوضع الجديد، وازدياد التشابكات والمعارك السياسية والنقابية والأيديولوجية بين «الترويكا»الحاكمة والمجتمع المدني التونسي بمعناه الشامل للحركة النقابية والنشاط القضائي وبعض كيانات المعارضة السياسية الفاعلة مدنياً، شهدت الساحة السياسية الوطنية مع بداية هذه السنة ولادة ائتلاف يساري وقومي جديد تحت اسم «الجبهة الشعبية»التي تضم رسميا ثلاثة عشر حزبا. فتشكلت الجبهة الشعبية على أساس تكسير الاستقطاب بين الائتلاف الحاكم بقيادة حركة النهضة والفصائل الليبرالية المنضوية في حزب نداء تونس،والتي تدعي بحكم تواجدها خارج السلطة أنها تمثل بديلاً عن حكومة الترويكا، وتَشْكِيلَ بَدِيلٍ ثَالِثٍ ، تَكْمُنُ أهدافه في تحقيق أهداف الثورة في الحرية والعدالة الاجتماعية والديموقراطية في شكلهاالشعبي ،لا الديموقراطية الليبرالية التي لا تخدم، كما كانت دَوماً،غير البورجوازية ورجال الأعمال والمتنفذين مالاً وجاهاً... وتحقيق المساواة والعدالة الثورية في كل مستوياتها سواء بين المرأة والرجل أو بين الفئات الشعبية وبين الجهات.

في أواخر عام 2012، وبداية عام2013،ركزت حركة النهضة الإسلامية هجماتها على الجبهة الشعبية،وتزامن ذلك مع قرار الإضراب العام (2012/12/13) وأحداث «سليانة» التي شارك فيها الشباب وأهالي المنطقة بكثافة، برغم عدم مساندة الجبهة الشعبية بشكل صريح لمختلف الإنتفاضات المحلية، ولم تتبن شعار «إسقاط النظام» أو «الثورة من جديد» ولكنها تطمح إلى «تحقيق أهداف الثورة»، بحسب البيان الأول الذي أصدرته. وأصبحت الجبهة الشعبية بعد مدة قصيرة طرفاً ثالثاً في الحياة السياسية التونسية إضافة إلى الحزب الحاكم الحالي (النهضة) والحزب الحاكم السابق (نداء تونس)، يهدف إلى «تجميع القوى الوطنية و الثورية و توحيد صفوفها... لاستكمال المسار الثوري و إرساء سلطة الشعب عبر كل أشكال النضال الممكنة بما في ذلك الانتخابات». وأعلن حمة الهمامي،

الناطق الرسمي باسم الجبهة الشعبية، في كلمة ألقاها بمناسبة أربعينية الشهيد «شكري بلعيد »عن «قرب البدء في نقاش حول تأسيس الحزب اليساري الموحد»...

يفترض تحقيق هذه الأهداف رؤية وبرنامجا يستجيب لمطالب «الشغل والحرية والكرامة الوطنية»، ووسائل لتطبيق هذه الرؤية وهذا البرنامج، وتصوراً عن تكاليفه وعن الموارد ومصدرها الخ، كما يفترض القطع مع النماذج السابقة والحالية للتنمية وللحكم وتسيير شؤون البلاد ووضع حد (ولو تدريجيا) لعلاقات التبعية نحو القوى الإمبريالية ومؤسسات «بريتن وودز» (البنك العالمي وصندوق النقد الدولي) الخ. كما يتطلب هذا وجود البديل، ويفترض القيام بعمل دعائي ضخم حول إمكانية تطبيق سياسة أخرى مناقضة لما عرفته أجيال من المواطنين على صعيد محلي أوعربي أوعالمي،وحول وسائل تحقيقها،وحول مشاركة المستفيدين من هذه السياسة ،وهذه البرامج في إعدادها وتطبيقها وتصويبها ونقدها.

وكانت هذه الفرصة متاحة خلال الأشهر القليلة الأولى من سنة 2011 حين كان مجلس «حماية الثورة» يشكل حاضنة لقوى التغيير وحين كانت الجماهير المعتصمة في ساحة «القصبة» (حيث توجد الوزارة الأولى وأهم الوزارات) تنادي بالتغيير الجذري، وعدم الإكتفاء بتغيير رأس النظام، غيرأن معظم القوى تغاضت عن القمع الشديد الذي طال المعتصمين القادمين من مختلف مناطق البلاد،وانتقلت من «الشرعية الثورية »إلى« الشرعية الإنتخابية »وكانت تلك بداية هزيمة المسار الثوري ...

وَرَدَ في النداء الأول «للجبهة الشعبية » نَقْدٌ لسياسة الإئتلاف الحاكم بقيادة «النهضة » (إسلام سياسي) بخصوص المسائل الديمقراطية، ك«الإستحواذ على أجهزة الدولة وتوظيفها لصالح سياسات حزبية ضيقة.. »، ونقد «الخيارات والإجراءات الإقتصادية الليبرالية المتوحشة التي تعمق معاناة الشعب وتزيد من فقر المواطنين وبؤسهم... فهذا الائتلاف يرهن مقدرات الوطن للدوائر الاستعمارية ووكلائها، (ويهدد بشكل غير مسبوق) النسيج الاجتماعي و السيادة الوطنية و قيم الجمهورية ». ووعدت الجبهة بالإهتمام بالمسائل الوطنية «والتصدي لهذه السياسات اللاشعبية واللاوطنية، وتقديم بديل سياسي يرسم (للجماهير الشعبية) آفاقا على درب تحررها الوطني وانعتاقها الاجتماعي... »، ويتوجه النداء بالخصوص إلى «العمّال والفلاّحين، والطلبة والمثقفين والمبدعين، والشباب المعطّل... محرّك الثورة وشعلتها لاستكمال أهداف الثورة..». و دعت الجبهة هذه الفئات للمشاركة «في بناء الجبهة الشعبية والمساهمة في برامجها، لتحقيق أهداف الثورة، وبناء جبهة شعبية تنتصر للشعب ولقيم الثورة»، وورد في «الأرضية السياسية »أن أهداف الجبهة تتعارض مع سياسة... (هذا التحالف الذي) «يسير بخطى حثيثة نحو الإلتفاف على ثورة شعبنا والتمهيد لإعادة إنتاج نظام التبعية والإستبداد والفساد، بغلاف ديني»...

لقد تمكنت مكونات الجبهة الشعبية من الإتفاق على أهم مطالب المرحلة من إصلاحات ديمقراطية (حريات، عدالة انتقالية، إعلام، قضاء، أمن...) ومن استقلال اقتصادي مناهض «لرهن مقدرات الوطن للدوائر الاستعمارية ووكلائها...»، وترفض الجبهة في أرضيتها السياسية: «الاستقطاب الثنائي المغشوش الذي يقابل بين (قطبين)يلتقيان في الحفاظ على نفس التوجهات الاقتصادية الليبرالية المرتهنة للدوائر الأجنبية ،وإن تغلف أحدهما بغلاف (ديني) والاخر بغلاف (حداثوي) ...مما يدفع باتجاه طمس التناقض الحقيقي بين القوى المتمسكة بتحقيق أهداف الثورة والقوى التي تعمل على الإلتفاف عليها».

وتعتبر الجبهة أن «لا مخرج (للبلاد) إلا بمواصلة الشعب التونسي لمسيرته النضالية بأبعادها الوطنية والديمقراطية والاجتماعية والثقافية والبيئيّة حتى تحقيق أهداف الثورة كاملة وإرساء سلطة الشعب، ولن يكون ذلك ممكنا إلا بالقطع مع تشتت القوى الثورية والوطنية والديمقراطية والتقدمية أحزابا وجمعيات ومنظمات وشبابا وشخصيات مستقلة وتحالفها معا صلب جبهة شعبية تشكل بديل حكم حقيقي ...لاستكمال المسار الثوري وإرساء سلطة الشعب عبر كل أشكال النضال الممكنة بما في ذلك الانتخابات... ويؤكدون على الاستعداد للتفاعل الايجابي مع كل المبادرات الوطنية والشعبية التي تلتقي مع توجهات الجبهة ومهامها... ».

لقد أوردنا هذه الإستشهادات المطولة المقتطفة من النصوص القليلة التي أصدرتها« الجبهة الشعبية» في بدايات تكوينها (وبقي بعضها مجرد مشاريع لم تعرض للمصادقة النهائية) لإظهار الهوة بين المنطلقات، والمسار الذي اتخذته في ما بعد، وهي بمنزلة انقلاب «كامل الأوصاف »على الأهداف

المعلنة عند التأسيس.. » .ويفيد استخدام عبارات «استكمال مهام الثورة» أن هناك انتكاسة استغلتها «قوى الثورة المضادة» التي« التفت »على الثورة ومطالبها، ووجب إعادة توجيه المسار التاريخي نحو تحقيق مطالب الجماهير التي انتفضت ضد الإستبداد، وضد انسداد الأفق الإقتصادي أمام الشباب الباحث عن عمل، وبالتالي فإن «الجبهة الشعبية» اختارت صفها بوضوح إلى جانب الفقراء والكادحين والفئات المهمشة والعاطلين عن العمل وهي الفئات التي انتفضت قبل أن تلتحق بها فئات أخرى مثل المدرسين والمحامين والإعلاميين والفنانين الخ.

وورد في النصوص الأساسية للجبهة الشعبية أن الحلول تنبع من الداخل وليس من التبعية للإمبريالية أو الخضوع لمؤسساتها المالية (صندوق النقد الدولي والبنك العالمي ومنظمة التجارة العالمية...)، والتبعية والإستبداد والفساد هي قواسم مشتركة بين التحالف الحاكم بقيادة الإسلام السياسي (اليمين الديني) والتحالف الذي كان حاكما بقيادة «نداء تونس» (اليمين «الحداثي»)، وكثيرا ما رفع المتظاهرون شعار «ثورتنا شعبية لا دساترة ولا إخوانجية » أو «لا، لا للرجعية ...دساترة و اخواجية» (الدساترة هم منتسبو «الحزب الاشتراكي الدستوري »الذي حكم البلاد منذ 1956، وغير اسمه سنة 1987 إلى« التجمع الدستوري الديمقراطي» وحكم إلى غاية 2011/01/14).

وأعلن حمة الهمامي، الناطق الرسمي باسم الجبهة، خلال أول مهرجان عمومي للجبهة في«قصر المؤتمرات» في العاصمة يوم 7 أكتوبر2012 «إن الجبهة ليست جبهة احتجاج ومعارضة بل جبهة بدائل و حكم و هي قادرة على تسيير شؤون البلاد».وكان «حزب العمال التونسي» اليساري أعلن في بيان، إن الجبهة الجديدة تريد أن تكون «بديلاً عن الاستقطاب المغشوش بين الائتلاف الحاكم والفصائل الليبرالية التي تدعي بحكم تواجدها خارج السلطة أنها تمثل بديلاً عن حكومة الترويكا».ولخص أهداف الجبهة في «تحقيق أهداف الثورة في الحرية والعدالة الاجتماعية والديموقراطية في شكلهاالشعبي وليست الديموقراطية الليبرالية التي لا تخدم، كما كانت دوماً، غير البورجوازية ،ورجال الأعمال والمتنفذين مالاً وجاهاً... وتحقيق المساواة والعدالة الثورية في كل مستوياتها سواء بين المرأة والرجل أو بين الفئات الشعبية وبين الجهات».

1- ممارسات سلطة «النهضة» عمقت الاستياء الشعبي

لقد تعمقت الخلافات بين حزب النهضة و مكونات المجتمع المدني الحديث حول طبيعة الدولة التي يجب بناؤها في مرحلة ما بعد الثورة ، هل هي دولة مدنية ديمقراطية تعددية، أم دولة دينية، لا سيما في ظل رفض حزب النهضة الانتقادات الموجهة إليه، مُتَكِأً في ذلك على الشرعية الانتخابية في صناديق الاقتراع التي حظي بها، والتي منحت حكمه « شرعية ثورية»تُقَوِّضُ مناورات المعارضة الديمقراطية ،التي تُرَكِزُهي الأخرى على الدور الهامشي للإسلاميين في الحراك الثوري نفسه،والتقليل من أهمية خلاصات الصناديق الانتقالية.

بداية لا بد من التذكير أن أعضاء «النهضة» وقياداتها وكوادرها لم يشاركوا في المظاهرات قبل يوم 2011/01/17 أي بعد ثلاثة أيام من هروب الرئيس السابق، وشهراً بعد انطلاق المظاهرات من «سيدي بوزيد»، وما تأسيس الميليشيا التي أسموها «رابطات حماية الثورة» سوى عملية التفاف على حدث لم يساهموا فيه، بل استغلوا المال الوفير والتنظيم العمودي (شبه العسكري) الذي يتميز به حزبهم، للإنقضاض على البلاد...ويتمثل دور« النهضة» في كونها مجرد «وكيل» لشيوخ النفط (لا سيما قطر، راعية تنظيم الإخوان المسلمين العالمي)، وشيوخ النفط هم وكلاء للإمبريالية الغربية ، متعاقدون من الباطن (تحتل القواعد العسكرية الأميركية في العيديد والسيلية نصف أراضي قطر، إضافة إلى قاعدة فرنسية)، أي أن«النهضة» وكيل من درجة ثالثة. وتميزت فترة حكم «النهضة» في تونس (وكذا حال الإخوان المسلمين في مصر) ببعض ممارسات الهيمنة على الدواليب الدولة، واللهفة الجامحة على المال والمناصب ، و يمكن تشخيصها على النحو التالي :

- رهن البلاد ومقدراتها للدائنين من قوى إمبريالية (مجموعة الثمانية، وملتقى« دوفيل »ومنتدى «دافوس») ،وأدوات الهيمنة الإمبريالية (صندوق النقد الدولي والبنك العالمي والبنك الأوروبي للإنشاء والتعمير).
- تعيين أعضائها في كافة المناصب السياسية والإدارية والأمنية والقضائية والإعلامية، دون اعتبار المؤهلات أو ضرورة «حياد الإدارة»، وهي ممارسات تقوم بها الأحزاب الحاكمة في دول «العالم الثالث»، بعد سنوات من الحكم، وليس منذ الأشهر الأولى لحكم انتقالي مؤقت.

●خلق أجهزة «أمنية موازية» في وزارة الداخلية، وميليشيا حزبية مسلحة (تحت اسم « رابطات حماية الثورة») مارست القمع العلني ضد المتظاهرين والمعارضين لسياسة الحزب الحاكم، وحرقت وخربت مقرات «الإتحاد العام التونسي للشغل» (نقابة العمال) ،وجرحت قيادات نقابية، ومارست العنف ضد العمال المضربين (عمال نظافة المدن على سبيل المثال)، وقامت بترويع كل من اختلف مع الحزب الحاكم .

●إطلاق إحدى أسوأ حملات القمع التي شهدتها البلاد في تاريخها ضد الإعلاميين والفنانين والنقابيين والنساء، وسجن كل من اختلف سياسياً وعقائدياً مع تيار الإخوان المسلمين الحاكم في تونس(النهضة)، وترويج الدعايات الفجة التي كان يروجها النظام السابق ضد كل من خالفهم الرأي، ونَعْتِ المعارضين والمختلفين ب«فلول النظام السابق ».

●قمع المتظاهرين في المدن الداخلية الفقيرة التي انطلقت منها شرارة الإحتجاجات ضد حكم الرئيس السابق، وقَنْصِهِمْ بالرصاص، وقمع العاطلين عن العمل وأهالي الشهداء و الجرحى خلال مظاهرة 9 أبريل 2012 (عيد الشهداء في تونس)، فاضطر الشباب الذي أشعل لهيب الثورة إلى الهروب، عبر البحار، بحثاً عن عمل حُرِمَ منه في بلاده، والموت غرقاً في سبيل ذلك في زوارق مهترئة، إضافة إلى ما يعانيه الشعب من حرمان وغلاء الأسعار وتضخم، وبطالة...

●مواصلة خصخصة ما تبقى من مؤسسات عمومية، وبيع الممتلكات التي صادرتها الدولة (وأصبحت ملكا لها) من العائلة الحاكمة السابقة (عائلة بن علي – الطرابلسي) إلى المقربين (سياسياً وعائلياً من حزب النهضة الإسلامي) بأسعار منخفضة إلى الموالين والمقربين من رجال أعمال وقياديين حزبيين وأفراد عائلاتهم وأصهارهم الخ .

●رفع الدعم عن بعض المواد الأساسية (وفقا لأوامر صندوق النقد الدولي) وارتفاع جنوني لأسعار الكهرباء والغاز والطاقة، إلى جانب الإرتفاع المشط لأسعار الخضروات والفواكه والحبوب، واختفاء العديد من المواد الضرورية كالحليب، لأشهر عديدة

●اللهث وراء المال بأشكال دَنِيئَةٍ ومُرِيبَةٍ، ومحاولة زيادة رواتب نواب المجلس التأسيسي، وتعويض مساجين النهضة (ماليا)، وتعيين قادتها في مناصب لا علاقة لها بمستوياتهم العلمية أو خبرتهم المهنية، واختلاق مهمات وهمية لتبرير الرواتب والحوافز المرتفعة لبعض قادة ونواب الحزب الحاكم، وابتزاز أرباب العمل «للتبرع الإجباري» لفائدة الحزب الحاكم، إضافة إلى أخبار متواترة عن أعمال سرقة وفساد وابتزاز وتلاعب بالمال العام...

●التطبيع مع الكيان الصهيوني من خلال اللقاءات المباشرة بين الشيخ راشد الغنوشي وقادة منظمة «الإيباك »ممثلة اللوبي الصهيوني في واشنطن(زيارة واشنطن للشيخ راشد الغنوشي في ديسمبر 2011) ، والتصريحات العلنية، واعتبار المسألة الفلسطينية شأن خاص بـ«الفلسطينيين» (أي سلطة الحكم الذاتي الإداري في رام الله وحماس في غزة وليس اللاجئون في المخيمات).

دعوة الإمبريالية الغربية لاحتلال سوريا، وقطع العلاقات الدبلوماسية معها، وإغلاق السفارة وطرد السفيرالسوري ، قبل أن تقوم بذلك بعض دول الخليج، الداعمة لقوى الإسلام السياسي المسلح في سوريا.

كما نجح الإسلام السياسي الحاكم في خلق حالة من الفوضى («الهدامة»؟) جعلت المواطن العادي الذي كان يشتكي من قمع الأجهزة الأمنية، يطالب بتركيز «هيبة الدولة »وتعزيز أجهزة الأمن وتحويل مهام الجيش من الدفاع على حدود الوطن إلى مهام الأمن الداخلي، لتوفير الطمأنينة، وردع «السلفيين» والمجرمين والمنحرفين الذين روعوا مستخدمي وسائل النقل والطرقات والتجار وسكان الأحياء الشعبية، وأصبح بعض المواطنين يَتَرَحَمُونَ على النظام السابق الذي (رغم القمع) «جَنَبَ البلاد هذه الفوضى السائدة حاليا».

في ظل هذه التجاذبات السياسية الحادة، ترى الأحزاب والتنظيمات اليسارية الراديكالية أنّه بعد الانتخابات اتضح أن الحكم الحالي لايزال يعمل بآليات النظام السابق عينها، وَيُكَرِّسُ العلاقات مع القوى الغربية عينها، من خلال تجديد التحالفات وآخرها الاتفاقية العسكرية مع الولايات المتحدة، وتكريس الاتفاقيات المشتركة مع الاتحاد الأوروبي. كما تمت ملاحظة التوجه الليبرالي في السياسة الاقتصادية للحكومة التي ترأسها السيد حمادي الجبالي في مرحلة أولى، والسيد علي العريض في مرحلة ثانية، ممّا

يعني حسب تعبيرهذه القوى اليسارية و القومية أنّ هذه الحكومة تسير في الاتّجاه المعاكس لأهداف ثورة 14 جانفي.

انطلاقاً من هذه الرؤية،أكدت الأحزاب والتنظيمات اليسارية و القومية التي شكلت مع بداية عام 2013 «الجبهة الشعبية» على ضرورة التصدي لمشاريع الهيمنة المتجددة ،غير أنّ ذلك لا يمكن أن ينجح إلا بتكتل أكثر ما يمكن من القوى التي تطرح برامج معارضة للتوجهات السياسية والاقتصادية للسلطة الحاكمة.وفي هذا السياق هاجمت «الجبهة الشعبية » حزب«النهضة» الإسلامي،وحزب «نداء تونس» المعارض الليبرالي الذي أسسه في أواسط عام 2012 رئيس الوزراء السابق الباجي قايد السبسي، وقالت إن التونسيين «لم يجنوا من ثورتهم سوى مزيد من التفقير والتهميش والاستبلاه والتسويف»، متهمة الحكومة بـ «السمسرة بدماء شهداء الثورة وجرحاها».وشبهت الجبهة الحزب الذي أسسه السبسي بـ «الحضن الناعم للتجمعيين (أعضاء حزب التجمع الحاكم في عهد الرئيس المخلوع زين العابدين بن علي) وكل الفاسدين من رجال الأعمال».

2-التناقض بين مطالب قواعد الجبهة الشعبية وطموحات قادتها

في البداية كانت هناك خلافات تشق الجبهة الشعبية حول الخطة السياسية في موضوع التحالفات، لا سيما مع حزب نداء تونس.ومع ذلك أظهر الحراك الكبير بعد اغتيال الشهيد شكري بلعيد صلابة و تماسكاً كبيرين بين مكونات الجبهة الشعبية التي تضم رسميا ثلاثة عشر حزبا وبعد اغتيال «شكري بلعيد»، أحد قادة اليسار والجبهة الشعبية، (يوم 2013/02/06) خرجت جماهير غفيرة إلى الشوارع، يوم جنازته، غطت مسافة سبعة كيلومترات، احتجاجاً على الجريمة، رغم البرد القارس والرياح والأمطار، وطالب عشرات آلاف المواطنين الإنتساب إلى الجبهة الشعبية وإلى أحزاب اليسار.

لكن قيادة الجبهة (المؤلفة من زعماء الأحزاب وبعض المستقلين) اتجهت نحو التحالف مع حكام الأمس الذين تجمعوا في حزب«نداء تونس» بقيادة «الباجي قائد السبسي» أحد رموز النظام الحاكم منذ 1956، وأعلنوا في البداية أنها مجرد «تقاطعات» حول بعض القضايا، أو «مجرد تنسيق مواقف أو تفاهمات حول مهام محددة لا ترتقي إلى مستوى التحالف الجبهوي» ثم تحول الأمر إلى تحالف صريح بعد اغتيال الشهيد «محمد البراهمي» (يوم عيد الجمهورية 2013/07/25)، أحد قادة الجبهة الشعبية أيضاً، والنائب في المجلس التأسيسي. فانتقلت الجبهة الشعبية من «التقاطع» مع «نداء تونس»، إلى التحالف الصريح، وإلى حد الذوبان في جبهة جديدة تحت مُسَمَى «جبهة الإنقاذ الوطني». وغاب اسم الجبهة الشعبية من البيانات والدعوات إلى التظاهر وبقية الفعاليات، ولم يستشر قادة الجبهة قواعدهم، بل قَرَرُوا ذلك ،وَوَقَعُوا الإتفاقيات، ثم بَرَرُوا ذلك لاحقاًللقواعد والجهات النائية وللمنتسبين والأصدقاء، وأَقْصَوْا بعض القوى والأحزاب التي عبرت عن خطورة هذا التوجه).وكان محمد البراهمي قد اعترض على هذا التوجه قبل اغتياله)... وتغير الهدف من «استكمال مهام الثورة وإرساء سلطة الشعب» إلى «حكومة تكنوقراط للإنقاذ الوطني»، مع من؟ مع من أمروا بقمع الشباب والمتظاهرين في ساحة «القصبة» سنة 2011، وشباب وأهالي الحوض المنجمي، ومع من اتهم العمال المضربين «بتعطيل عجلة الإقتصاد ودفع البلاد نحو الهاوية وإبعاد السياح والمستثمرين الأجانب» الخ. وتحولت العملية إلى ذوبان الجبهة الشعبية داخل «جبهة الإنقاذ»باسم البراغماتية (الواقعية) وموازين القوى، وباسم الحداثة ضد الظلامية...

أما الأساس النظري لهذا الذوبان فهو ينطلق من فرضية تعتبر أن الإسلام السياسي الحاكم قوة «فاشية»، ولذا وجب القيام بتحالف واسع لإسقاط الحكم «الفاشي»، وتأجيل «تحقيق أهداف الثورة »إلى ما بعد الإطاحة بحكم الإستبداد الديني) وهي نفس المبررات التي قدمها حزب العمال أثناء تحالفه مع الإخوان المسلمين في «ائتلاف 18 اكتوبر»عام 2005 ضد «الحكم الإستبدادي لبن علي »، وهو هدف ينأى بالجبهة بعيداً عن مطلب «إسقاط النظام» الذي طالما رَدَدَهُ المتظاهرون قبل وبعد الإطاحة بن علي («الشعب يريد إسقاط النظام» أو« الشعب يريد الثورة من جديد»)، أما قادة «نداء تونس» (أو «الإتحاد من أجل تونس») فإن جزءاً هاماً منهم كانوا من مَسْؤُولِي ومُسَيِرِي ذلك النظام ،الذي كان الكادحون والمضطهدون والفقراء يعملون على إسقاطه، لأنهم يدركون استحالة ترميمه (لا يحس الجمرة إلا من اكتوى بنارها)، والتحق جزء هام من كوادر وقياديي الحزب الحاكم قبل 2011 بحركة النهضة بعد استيلائها على دواليب الحكم والدولة، واستقطبت النهضة عدداً هاماً منهم وعينتهم في مناصب قيادية ...

إن هذا الإتجاه الجديد يزج بالجبهة الشعبية في مساومات مع قوى ليبرالية، ذات مصالح متناقضة مع قواعد الجبهة الشعبية، وذات تجربة في السلطة، ما يُؤَدِي إلى وضع« موسى الحاج» مكان «الحاج موسى»،ويُفقِدُ الجبهة الشعبية ارتباطها بالفقراء والعمال والكادحين الذين يطمحون إلى تغيير حياتهم نحو الأفضل، ويُفْقِدُهَا أيضاًشرعية التعبير عن مطالبهم في «الشغل والحرية والكرامة الوطنية». كما يُفْقِدُ هذا التوجه السياسي للجبهة الشعبية استقلالية قرارها (بحكم ذوبانها داخل «جبهة الإنقاذ»)، ويُبْعِدُهَا عن «تحقيق أهداف الثورة»، وعن جماهيرها التي خرجت لتشييع شكري بلعيد ومحمد البراهمي ، (حيث طلبت عائلة هذا الأخير من أعضاء «نداء تونس» الإمتناع عن حضور جنازته وعن المشاركة في أربعينيته) ،من شباب ونساء وفقراء ومعطلين وعمال ونقابيين، من سكان القرى والمدن الداخلية والأحياء الشعبية.

لا شك أن هذه السياسة التي تتبعها الجبهة الشعبية تجعلها مطية لعودة قادة الحزب الحاكم السابق إلى الحكم، من الباب الكبير، وعلى أكتاف اليسار والقوميين وشباب وسكان سيدي بوزيد والحوض المنجمي والقصرين وسليانة، الذين اكتووا بنار القمع والتهميش والفقر، الذي كان الحلفاء الجدد «للجبهة الشعبية» سبباً مباشراًفيه (من التخطيط إلى التنفيذ).فقد اهتم قادة الجبهة الشعبية بالمحادثات في صالونات الفنادق الفاخرة مع حكام الأمس، وبالتزاحم للظهور في وسائل الإعلام، وأهملوا البحث في تطوير وسائل النضال وتوسيع نطاق الإحتجاجات والمد الشعبي جغرافياً وطبقياً، وتطوير المطالب الجزئية إلى مطالب أكثر شمولية والمطالب المحلية أو القطاعية إلى مطالب وطنية.

وتعتبر قيادة «الجبهة الشعبية »مسؤولة سياسياً عن تراجع الزخم الثوري للإنتفاضة وتحويله إلى مسار انتخابي، الأمر الذي قد يضعف الحزب الحاكم حاليا (النهضة) ولكنه سيعيد حتما الحزب الذي كان حاكماً من 1956 إلى 2011، لاسيما وأن «جبهة الإنقاذ» تضم اتحاد أرباب العمل (الإتحاد التونسي للصناعة والتجارة) وكبار الفلاحين، ويشاع أن اتحاد أرباب العمل مَوَلَ مهرجانات وفعاليات لبعض القوى، منها تلك المنتمية إلى «الجبهة الشعبية». فكيف يمكن في هذه الحالة التوفيق بين مصالح ومطالب العاطلين عن العمل والفقراء في الحوض المنجمي وسيدي بوزيد وتالة والقصرين، ومصالح أرباب العمل وقادة الحزب الحاكم سابقا؟ هل هذه هي «الواقعية الإنتهازية» والوفاق الطبقي (بعد «الواقعية الإشتراكية») أم هي المكيافيلية وتغييب المبادئ في أوضح مظاهرها؟

من جهة أخرى دعت قواعد الجبهة الشعبية إلى نمط تنمية يعتمد على القوى المنتجة المحلية، والتصدي إلى سياسة الإرتباط بالإمبريالية من خلال التداين ورهن البلاد إلى صندوق النقد الدولي والبنك العالمي ومنتدى دافوس، وغيرها من أدوات ومؤسسات الهيمنة الإمبريالية (منها تقديم مختلف التسهيلات والحوافز للإستثمارات الأجنبية). وها هي الجبهة الشعبية اليوم تتحالف مع من يدافع عن نقيض برنامجها الإقتصادي والإجتماعي، بدعوى ضرورات المرحلة، وباسم الواقعية. ومن جهة أخرى طالب عدد من قياديي الجبهة الشعبية بإعادة النظر والتدقيق في مسألة الديون الخارجية ورفض تسديدها (دعا حزب العمال إلى تأجيل أو تعليق تسديدها لفترة ثلاث سنوات)، في حين أغرق حلفاؤها البلاد بالديون أثناء حكم بورقيبة وبن علي وخلال الفترة الإنتقالية (حكومات محمد الغنوشي والباجي قائد السبسي)، إضافة إلى مواقفهم وممارساتهم الرجعية بخصوص القضية الفلسطينية وقضايا التحرر من التبعية والإستعمار والهيمنة، وعلاقات التبعية تجاه الإتحاد الأوروبي وأميركا ...

أصبح بعض القادة البارزين للجبهة الشعبية يُصَرِحُونَ (بعد اغتيال أحد قادتها محمد البراهمي) بأنها «ليست جبهة يسار وليست جبهة تقدمية وإنما هي جبهة ديمقراطية»،وتعلل نفس القادة بميزان القوى لتبرير الذوبان داخل جبهة الإنقاذ (وليس مجرد التقاطع الظرفي المحدود في الزمان والمكان) .والحال هذه فرطت الجبهة الشعبية في مكاسب همهمة ولم تحاول خلق ميزان قوى يخدم «أهداف الثورة» بل بالعكس،تركت مواطني وشباب المناطق الداخلية من دون حماية ومن دون سند لمواصلة نضالاتهم العديدة، ولم تحول هذه البؤر الثورية المتعددة إلى غضب عارم على المستوى الوطني،وخلق موازين قوى لمصلحة البرنامج والتغيير الثوريين، مقابل اليمين الديني الحاكم واليمين« الحداثي» الذي كان يحكم قبله...

ولم تطور الجبهة الشعبية (والأحزاب المكونة لها) أشكال النضال والتنظيم والمساندة والإعلام،لتغيير ميزان القوى لمصلحة الفقراء والكادحين والمنتجين والعاطلين، والأجراء،ولم تواكب جهودهم ونضالاتهم للإرتقاء بالمطالب المحلية إلى مطالب وطنية أوسع، وتوسيع مجال الحريات،بل

تقهقر الوضع وتراجع مستوى الحريات الفردية والجماعية التي اقتلعها الشعب خلال الإنتفاضة،وهيمن الإسلام السياسي على الإعلام والأمن والقضاء والإدارة، وزج بالفنانين والصحافيين والنقابيين والشباب الغاضب في السجون، وترك المجموعات الإرهابية و التكفيرية المسلحة ترتع في البلاد، تغتال وتعتدي وتهدد وتكفر من تشاء... ووجدت الجبهة الشعبية الحل في الإنتقال من شعار« بناء سلطة الشعب» إلى المطالبة ب«حكومة تكنوقراط » (محايدة؟) بدعوى إنقاذ البلاد، باسم الواقعية وموازين القوى وترتيب الأولويات، وتحديد «الأصدقاء» و«الأعداء».

ولم تنشر الجبهة تحليلاً سياسياً دقيقاًللقوى السياسية والإجتماعية (أحزاب، منظمات نقابات...) لتوضح نظرتها لطبيعة التحالفات،وما هي القوى التي يمكن التحالف معها «لتحقيق أهداف الثورة » أو للتقدم خطوة نحو تحقيق هذه الأهداف،وما هي القوى التي تعرقل التقدم نحو تحقيق هذه الأهداف،وما هي القوى التي يجب العمل ضدها الخ.كما أنه لم تبين الجبهة كيف يمكن للتحالف مع «نداء تونس »إلى حد الذوبان داخل «جبهة الإنقاذ»،أن يكون خطوة إيجابية باتجاه ا«ستكمال المسار الثوري وتحقيق أهداف الثورة. ».. هل يمكن لقيادات الجبهة الشعبية الدفاع عن مصالح الفئات الإجتماعية الكادحة والفقيرة وتمثيلها،والتحالف في الوقت عينه مع كبار التجار والمالكين العقاريين والبرجوازيين الذين حكموا البلاد مع بورقيبة وبن علي، وهم مستعدون لمساندة النهضة (ومشاركتها الحكم) لو تركت لهم هامشاً أوسع؟

لقد اتسمت تصريحات بعض قيادات اليسار والجبهة الشعبية بالتذبذب في مسألة التحالفات،إذ سبق لأحد فصائل اليسار («حزب العمال الشيوعي» سابقاً، «حزب العمال» حاليا)،أن تحالف مع نظام بن علي ضد «الظلامية والفاشية » (أي ضد حركة «النهضة ») ومثلت صحيفة «الإعلان» (التي كانت تديرها وزارة الداخلية) ومكتب أحد المقاولين الكبار، همزة الوصل بين الطرفين،وتجسد هذا التحالف في اصطفاف «حزب العمال الشيوعي»،حزب العمال حاليا (الذي كان ينشر جريدة أسبوعية علنية وقانونية) إلى جانب النظام، ضد بعض رموز تيار الإخوان المسلمين، الذي كان يسمى «حركة الإتجاه الإسلامي»، ثم« النهضة »منهم علي العريض (وزير الداخلية ثم رئيس الحكومة في عهد «النهضة»)،الذي لفق له النظام الحاكم قضية أخلاقية وهو في السجن (1991/1990) وضد عبد الفتاح مورو،أحد أبرز مؤسسي تيار الإسلام السياسي في تونس، وبعد سنوات (2005)تحالف نفس الحزب مع «الظلاميين» (النهضة) في ائتلاف «18 اكتوبر»، ضد نفس الحزب الحاكم ونفس النظام، بدعوى« الكل ضد الحكم الإستبدادي»، وتأجلت كل القضايا الأخرى، بدعوى أنها ثانوية، أمام «ضرورة القضاء على الإستبداد» بالتحالف مع «الإخوان المسلمين».

وكان قادة اليسار يفتخرون بزيارات سفراء بريطانيا وأميركا ومبعوثي أوروبا لهم، وبالرحلات العديدة لعدد من «الناشطين» لحضور ندوات مشبوهة في بروكسل وباريس وواشنطن،تمولها أجهزة حكومية متخفية وراء «منظمات غير حكومية» ،إضافة إلى تمويلات مشبوهة باسم جمعيات تأسست بغرض كسب المال واستخدمت كواجهة لاستجداء التمويل الأجنبي، ومساندة السفارات الأجنبية والمراكز الثقافية ومنظمات ومؤسسات خطيرة مثل «ميبي» و«فريدوم هاوس »و (NED)...وعاش اليسار المصري والسوري نفس التجربة، أما اليسار الفلسطيني فقد اختنق من مثل هذه المشاكل ...ويحاول كل طرف، في هذه التحالفات المشبوهة، إقناع القوى الامبريالية الراعية لـ« الانتقال الديمقراطي» أنه الأقدر على ضمان مصالحها بإشاعة «الاستقرار» وهو ما يفسر تدخل سفارات الدول الامبريالية بشكل مفضوح ومباشر في هذه المعركة سواء بتنظيم الملتقيات والحوارات في تونس وخارجها أو باستقبال رموز الأحزاب والجبهات السياسية التونسية للسفراء في مقراتها. ويدخل في هذا الباب، ذلك الترحيب الذي لقيه السفير الأمريكي من طرف أركان الجبهة الشعبية،خلال زيارته لها في مقرها، فضلا عن اللقاء مع دبلوماسيين أوروبيين، وسرعان ما تبخر شعار : «شعب تونس شعب حر لا أميركا لا فرنسا لا قطر»،الذي نادت به الجماهير (قواعد الجبهة الشعبية) التي تظاهرت،احتجاجاً على زيارة أمير قطر،في الذكرى الأولى لهروب بن علي،وعوضه شعار مستتر تقديره ن«حن أقدر من النهضة على ضمان مصالح الإمبريالية ...».

في أوج الضجيج الإعلامي حول تشكيل «جبهة الإنقاذ الوطني»، بين رموز النظام السابق (1956 – 2011) ومعظم تيارات اليسار والقوميين،التقى في باريس (يوم 14 أوت2013) الشيخ راشد الغنوشي،مؤسس ورئيس حزب« النهضة» والباجي القائد السبسي زعيم حزب « نداء تونس » (الذي لم يخبر حلفاءه الجدد بهذا اللقاء) ما أثار تساؤلات في صفوف «الجبهة الشعبية» وفي صفوف بعض

أحزاب المعارضة وشرائح عديدة من المجتمع، وكل من آمن بضرورة التغيير الجذري،لمصلحة العمال والكادحين والمنتجين والفقراء... بعد هذا اللقاء، أعلن الحزب الحاكم (النهضة) قبول مبدأ تشكيل حكومة «وحدة وطنية»، ويمكن تفسير ذلك بأن الحزبين (النهضة ونداء تونس) يلتقيان حول نقاط مشتركة أهمها معاداة اليسار والفئات الشعبية الكادحة والدفاع عن التوجه الاقتصادي الليبرالي، بمباركة الإمبريالية وأدواتها (صندوق النقد الدولي والبنك العالمي ومنظمة التجارة العالمية...)،وليس من المصادفة أن يلتقي قطبا الرجعية (الغنوشي وقائد السبسي) في باريس، عاصمة الدولة التي تهيمن على اقتصاد البلاد، وعلى ثقافتها (بواسطة الفرنكفونية)، وهي التي استعمرت البلاد بشكل مباشر من 1881 إلى 1956...

الفصل الثالث

تراجع الجبهة الشعبية من أسبابه التحالف مع نداء تونس

بعد مرور ثلاث سنوات على انطلاق الثورة التونسية ذات يوم 17 ديسمبر 2010 من سيدي بوزيد لتنتشر فيما بعد إلى باقي مناطق البلاد لتنتهي بهروب رأس النظام يوم 14 جانفي2011 ،ودخول تونس عصر جديد شهدت فيه تغيرات غيرت المشهد السياسي فيها بصورة جذرية و في مقدمة هذه التغييرات حرية تكوين الأحزاب بشكل جعل عددها يقارب المائتين، وبعد ما أفرزت انتخابات 23 أكتوبر 2011، فوزاً كاسحاً لحركة النهضة الإسلامية ، هيمن على المشهد السياسي التونسي عدد من الأحزاب ضمن محاصصة كرّست سيطرة الإسلام السياسي الذي أفسح في المجال لتنامي ظاهرة الإرهاب التكفيري،و تزايد عدد العمليات الإرهابية المستهدفه لرموز المعارضة اليسارية و القومية،وقوات الحرس الوطني، و الشرطة،والجيش، الأمر الذي أدخل البلاد في تجاذبات و انقسامات سياسية و أيديولوجية حادة، أدت في تشويه صورة التعددية السياسية لدى الرأي العام الوطني .

هذا الواقع هو الذي يدفعنا اليوم إلى التساؤل عن دور القوى اليسارية في الحياة السياسية الوطنية المتميزة بسيطرة حزب «النهضة »الإسلامي،الممثل لليمين الديني ،وحزب «نداء تونس »،الممثل لليمين الليبرالي بشقيه الاقتصادي و السياسي ،والذي بات يشكل استعادة لبقايا النظام السابق،حيث يتبين يوماً بعد يوم استعداد هذين الحزبين ،للتحالف في مرحلة ما بعد الانتخابات المقبلة لإدارة الحكم وفق صيغة جديدة.إضافة إلى أن الجبهة الشعبية ليست من القوة بمكان لكي تسيطر على المشهد السياسي بتونس ،في ظل سيطرة المال السياسي ،الأمر الذي يقودنا إلى التساؤل أيضاً عن الآليات و الأشكال النضالية التي تمكن القوى اليسارية من لعب دورمهم في الحياة السياسية .

لقد تشكلت الجبهة الشعبية على أساس تكسير الاستقطاب بين الإئتلاف الحاكم السابق بقيادة حزب النهضة والفصائل الليبرالية المنضوية في حزب« نداء تونس»، والتي تدعي بحكم تواجدها خارج السلطة أنها تمثل بديلاً عن حكومة الترويكا، وتشكيل بديل ثالث ، تكمن أهدافه في تحقيق أهداف الثورة في الحرية والعدالة الاجتماعية والديموقراطية في شكلهاالشعبي وليست الديموقراطية الليبرالية التي لا تخدم، كما كانت دوماً، غير البورجوازية ورجال الأعمال والمتنفذين مالاً وجاهاً... وتحقيق المساواة والعدالة الثورية في كل مستوياتها سواء بين المرأة والرجل أو بين الفئات الشعبية وبين الجهات.

ورغم أن الجبهة الشعبية حظيت بدعم شعبي كبير، كان بإمكانها أن تستثمره لتشكيل قطب يساري بارز ذي وزن انتخابي،فإن قيادة الجبهة الشعبية ، و أبرزها الناطق الرسمي باسمها السيد حمه الهمامي ، الذي يتزعم في الوقت عينه حزب العمال التونسي أهم فصيل في الجبهة ، لم يستثمر هذا الزخم الشعبي الكبير لبناء قوة يسارية شعبية تشق لنفسها طريقا ثالثة بين اليمين الديني ، و اليمين الليبرالي .

كان الهدف المعلن من تأسيس الجبهة الشعبية هو تشكيل بديل ثالث (عن حركة النهضة ونداء تونس) يتضمن برنامجه النقاط الأساسية التي قامت من أجلها «الثورة،» منها تحقيق العدالة الاجتماعية و المساواة بين المرأة والرجل كما بين مختلف جهات البلاد، وتحقيق ديمقراطية تنبع من القاعدة، واتجهت مكونات الجبهة إلى تأسيس «قطب يساري» ليعطي دفعا للمطالب الشعبية، ورفضت أغلبية مكونات الجبهة، خلال الندوة المنعقدة في مدينة «سوسة»

(1 و 2 جوان 2013) التحالف مع «نداء تونس»، في حين دافع حزب العمال، وحزب الوطنيين الديمقراطيين الموحد (كان الشهيد شكري بلعيد أمينه العام وأحد مؤسسيه)، عن هذا التحالف، بحجة «وجود تقاطعات من أجل إسقاط حكومة النهضة».

بعد ثمانية أشهر من عملية تأسيسها،عقدت الجبهة الشعبية مؤتمرها الوطني في مدينة سوسة يومي 1و2جوان 2013، حيث سُجِلَ حضوراً مميزاً للمشاركين الذين بلغ عددهم نحو372 مشاركا،منهم 260بصفة مشارك والبقيّة بصفة ملاحظين .ويمثل هذا الحضور مختلف التنسيقيات الجهوية والمحلية وتنسيقيات الهجرة.و تمت مناقشة ثلاث وثائق أساسية توزعت أشغالها على ثلاث ورشات. ورشة

مناقشة الخط السياسي المرحلي أبرز نتائجها طرح المبادرة السياسية التي سنناقشها في هذا المقال . وورشة لمناقشة البرنامج الاقتصادي والاجتماعي اشرف على انجازه خبراء من داخل الجبهة. وورشة ثالثة اهتمت بالنظام الداخلي.

في هذا المؤتمر الوطني ، كشفت الجبهة الشعبية عن خريطة طريق عملها لما تبقى من الفترة الانتقالية الحالية ،إذ قدم الأمين العام لحزب العمال التونسي والناطق الرسمي باسم الجبهة الشعبية ، السيد حمّه الهمّامي خلال الندوة الصحفية التي عقدها بتونس يوم 4جوان2013 ،والتي خصّصت لعرض حصيلة ما أفرزته الندوة الوطنيّة الاولى للجبهة الشعبية ، المحاور الأساسيّة التي« ستُبنى عليها المبادرة السياسية الجديدة التي تطلقها الجبهة مبادرة من أجل تكوين ائتلاف وطني واسع للإنقاذ».هذه المحاور الأربعة تتمثل في التصدّي للعنف والإرهاب من أجل تنقية المناخ السياسي وتوفير مناخ انتخابي آمن وتوفير مناخ من الاطمئنان للمواطن مؤكداً استمرارية تلقي قيادات الجبهة الشعبية للتهديدات بالقتل من بينهم نائب الوطد الموحد في التأسيسي المنجي الرحوي.إضافة إلى إنهاء المرحلة الانتقالية والتوقف فوراً عن التفويت في ثروات البلاد وعدم توريط البلاد في اتفاقيات ذات طابع استراتيجي مثل الاتفاق مع البنك الدولي واتخاذ إجراءات عاجلة للتخفيف من معاناة الشعب (البطالة وارتفاع الأسعار والتفاوت الجهوي والأزمة البيئية).هذه المحاور سيتم توجيهها بحسب حمة الهمامي مفصلة إلى كل القوى قائلا «الدولة مهددة بالإرهاب وبالانهيار الاقتصادي وبالاستبداد من جديد». و في الندوة الوطنية التي عقدت بمدينة سوسة يومي 1 و2 حزيران/جوان 2013، تبلور اتجاه أغلبي يرفض أي تحالف مع حزب نداء تونس، مقابل أقلية متمثلة في حزب العمال بزعامة السيد حمه الهمامي ، وحزب الوطنيين الديمقراطيين الموحد ، تدافع عن هذا التحالف.

وكانت الجبهة الشعبية تقر دائماً بأنها ستناضل من أجل الضغط على تحديد موعد واضح ونهائي للانتخابات المقبلة،و توفير أنسب الشروط حتى تجرى الانتخابات في ظروف تضمن النزاهة والشفافية والمطالبة بسن قانون يُجَرِمُ التمويل الأجنبي للأحزاب، ومراجعة قانون الجمعيات في اتجاه قطع الطريق على تمويل الأحزاب تحت غطاء الجمعيات.وقد خصصت الدورة الأولى للندوة الوطنية للجبهة كذلك لمناقشة الخطوط الأساسية لبرنامج الجبهة الاقتصادي والاجتماعي والتي ستتركز بالخصوص حول النضال من أجل التصدى لسياسات التفريط في مقدرات البلاد وخيراتها وصيانة السيادة الوطنية إلى جانب المطالبة بوضع حد لتفاقم البطالة وغلاء الأسعار والتهميش الاجتماعي.و من الناحية التنظيمية، تم الاتفاق كذلك على إعادة تنظيم هيكلة الجبهة على المستوى الوطني والجهوي والمحلي والقطاعي حيث سيتم بعث مجلس أمناء ومكتب تنفيذي وعدة تنسيقيات قطاعية وجهوية ومحلية وفي بلدان المهجر.

1-التحول بعد اغتيال الشهيد محمد البراهمي

عندما حاولت الجبهة الشعبية عقب اغتيال الشهيد محمد البراهمي في 25 جويلية 2013، تدارك الموقف، أعلنت «العصيان المدني » في بيان نعي الشهيد البراهمي، مبينة أنها مصممة على إرجاع « الثورة إلى مسارها الحقيقي»، و إنها ستدخل في مفاوضات لتشكيل حكومة «إنقاذ وطني»، بل إنها حدّدت حتى الوقت الذي سيتم فيه الإعلان عن تلك الحكومة. غير أن ذلك ظل مجرد كلمات لم تنفذ واقعياً، وتتالت المواعيد «الحاسمة» بعد ذلك دون أي حسم يذكر.

و ظلت الجبهة الشعبية على مدى أشهر تنكر كل إمكانية التحالف مع الجبهة السياسية ، التي أعلنها الباجي قائد السبسي مؤسس حركة نداء تونس في 29 جانفي 2013 ، بوصفها محاولة لتجميع القوى اليسارية والديمقراطية المشتتة، و سميت تلك الجبهة ب«الاتحاد من أجل تونس»، الذي ضم الأحزاب التالية:حزب«نداء تونس» بزعامة الباجي القائد السبسي، «الحزب الجمهوري» بزعامة نجيب الشابي ، وحزب «العمل الوطني الديمقراطي »بزعامة عبد الرزاق الهمامي، و «الحزب الاشتراكي الديمقراطي » بزعامة محمد الكيلاني ، و حزب« المسار الديمقراطي» بزعامة الدكتور محمدإبراهيم.

وعلى الرغم من أن «الاتحاد من أجل تونس» يضم أحزاباً ليبرالية، و أخرى اشتراكية ديمقراطية ، فإن حادث اغتيال الشهيد محمد البراهمي، دفع بالجبهة الشعبية إلى التحالف مع «الاتحاد من أجل تونس» في إطار ما يسمى « جبهة الإنقاذ»، التي تأسست من أجل مواجهة «الفاشية الدينية». وتمثلت اهداف «جبهة الانقاذ »حسب بيانها التأسيسي في تشكيل «الهيئة الوطنية العليا للإنقاذ الوطني» الممثلة للأحزاب السياسية ومكونات المجتمع المدني التي ستتولى، بالاستعانة بخبراء القانون الدستوري،

استكمال صياغة الدستور في بحر شهرين يعرض على الاستفتاء الشعبي تشكيل حكومة إنقاذ وطني محدودة العدد لا تترشح للانتخابات القادمة متطوعة برئاسة شخصية وطنية مستقلة متوافق عليها تتخذ ضمن برنامجها جملة الإجراءات الاستعجالية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والأمنية وتعد لانتخابات ديمقراطية، نزيهة وشفاف .

وانتهز حزب العمال فرصة اغتيال الشهيد «محمد البراهمي»أحد قادة الجبهة الشعبية، للعودة إلى «التقاطعات مع القوى المعارضة للحزب الحاكم »والتحالف مع نداء تونس (رغم معارضة عائلة الشهيد محمد البراهمي)، وعاد حزب العمال إلى إحياء صيغة ما سمي «تحالف 18 أكتوبر»التي دامت من 2005 إلى 2007 وضمت الإخوان المسلمين (النهضة) واليمين الليبرالي وبعض القوميين. وكان القاسم المشترك بين هذه القوى «تحقيق الحريات العامة والخاصة، وإقرار المواطنية الكاملة، وتحقيق العفو التشريعي العام وإطلاق سراح المساجين السياسيين».

وللمرة الثانية خلال سبع سنوات يساهم حزب العمال في إزالة الحدود بين القوى المحافظة والقوى الطامحة للتغيير، بين اليسار واليمين، بين المستغل والمضطهد (بكسر الحرف ما قبل الأخير) وبين من يقع استغلالهم واضطهادهم.واجتمع في «جبهة الإنقاذ »وزراء سابقون في حكومات زين العابدين بن علي والحبيب بورقيبة (حامد القروي، وزير أول سابق، وكمال مرجان وزير خارجية ودفاع، مدعوم أمريكيا، ومحمد جغام وزير سابق، والباجي قائد السبسي وزير داخلية وخارجية ورئيس مجلس النواب سابقا...) مع سجناء سياسيين سابقين أثناء تولي هؤلاء الحكم، منهم حمة الهمامي.وكان هذا التحالف سبباًفي تصدع صفوف الجبهة الشعبية من الداخل، لا سيما بعد إعلان «الهيئة الوطنية لكشف الحقيقة عن اغتيال شكري بلعيد ومحمد البراهمي» عن تورط قيادات من حركة النهضة ووزراء في حكومتها، في اغتيال شكري بلعيد.

ولكن قادة الجبهة الشعبية كانوا منشغلين بتدابير تحضير مستلزمات «الحوار الوطني» بين الحاكم والمحكوم، بين السلطة والمعارضة، وأدانت قيادات النهضة «هذه التصريحات غير المسؤولة، التي تعطل الحوار الوطني ».. فانتقل محور المطالب والنضالات من إسقاط النظام وتحقيق أهداف الثورة في العدالة الإجتماعية والحريات إلى إصدار «وثيقة خارطة الطريق »التي غيبت مطالب من أشعلوا شرارة الإنتفاضة ومن ماتوا ومن جرحوا في سبيل تحقيق هذه المطالب، واكتفت الجبهة الشعبية (مع حلفائها الجدد في جبهة الإنقاذ) باستقالة حكومة النهضة وتعيين رئيس حكومة «مستقل»، تحت رعاية الرباعي المتكون من نقابة العمال ونقابة أرباب العمل ورابطة حقوق الإنسان وهيئة المحامين.

وتعكس هذه التحالفات غير الطبيعية (أرباب العمل مع نقابة العمال ! والجبهة الشعبية مع نداء تونس!) تراجعاً مهماًفي المسار الثوري، يجسمه الوفاق الطبقي بين ممثلي العمال مع أرباب العمل، إضافة إلى توظيف الجبهة الشعبية في خدمة أجندات الهيمنة الخارجية على البلاد، وتشريع العلاقات غير المتكافئة (مع الإتحاد الأوروبي والولايات المتحدة) وتحويل جزء هام من الدّخل المحلّي وعرق عمال البلاد لفائدة الرّاسماليّة العالميّة، سواء بطريق الديون أو الإستثمارات الأجنبية المباشرة أو خصخصة المؤسسات العمومية ...

و هكذا ، تحول المشهد السياسي التونسي في صيف 2013، إلى نوع من تحالف الجبهة الشعبية بزعامة السيد حمه الهمامي ، مع –«الدساترة الجدد» الذين يقودهم السيد الباجي القائد السبسي زعيم حزب «نداء تونس»، بهدف إسقاط حكم النهضة. وتمثل الموقف العام للجبهة الشعبية الذي سارت عليه طيلة المرحلة السابقة في إيجاد تقاطعات مع أي طرف سياسي يطرح إسقاط حكم النهضة. وتذرعت الجبهة الشعبية بأنها غير متحالفة مع حزب«نداء تونس» ، و أن كل ما في الأمر هو حصول تقاطعات ميدانية بين الطرفين لمواجهة الإسلاميين ، لكن الخطوات المؤدية إلى التحالف كانت تتم على قدم وساق. وكانت الجبهة الشعبية تُبرر تحالفها بأن حزب «نداء تونس» لا يمثل الدساترة. غير أن الباجي قائد السبسي، كان واضحاً في إعلان هويته الدستورية و «فكره» البورقيبي قائلاً: أنه كان دستورياً و سيظل كذلك ، بل إنه اقترح على السيد حامد القروي رئاسة نداء تونس، و على السيد كمال مرجان زعيم حزب«المبادرة» أن يكون فصيلاً من فصائل حزب «نداء تونس».

وفي الوقت الذي كان فيه السيد حمه الهمامي ، الناطق الرسمي باسم الجبهة الشعبية، والرجل المتنفذ فيها، يدافع عن ولادة جبهة الإنقاذ، و يحشد الحجج التي تبرر ذلك التحالف مع «الاتحاد من أجل تونس»، لا سيما ضرورة بناء جبهة ديمقراطية واسعة لمواجهة «الفاشية» الدينية، كان اللقاء الذي جمع

كل من السيد الباجي قائد السبسي، و الشيخ راشد الغنوشي ، في 14أوت 2013إيذاناً بإمكانية التحالف بين أهم حزبين سياسيين في تونس خلال المرحلة المقبلة ، ما بعد الانتخابات. ويتفق حزب النهضة الإسلامي وحلفائه من جهة، وحزب «نداء تونس» (المنافس القوي لحزب النهضة، و الذي يتزعمه السيد الباجي قائد السبسي ، رئيس الحكومة السابق)وأغلب مكونات« الاتحاد من أجل تونس» (الذي يضم الأحزاب الليبرالية في تونس)من جهة ثانية، على نموذج الاقتصاد الليبرالي ، و الانخراط في نظام العولمة الليبرالية من موقع الطرف التابع لمراكز النفوذ السياسية والاقتصادية الرأسمالية المؤثرة في العالم.غير أن هذا الاتفاق لا يمنع وجود صراعات بينهما الآن – ولفترة أخرى من الوقت – مدارها احتكار الحكم السياسي والنفوذ الاقتصادي والاجتماعي من جهة ونوعية النموذج القيمي الاجتماعي للحياة العامة الحضارية والثقافية للشعب التونسي.

لقد تزامنت لقاءات الناطق الرسمي باسم الجبهة الشعبية (حمة الهمامي زعيم حزب العمال)بسفراء أمريكا وفرنسا وانكلترا (نفس الدول التي ترعى الحرب في سوريا وعلى سوريا) مع اجتماعات السفير الأمريكي براشد الغنوشي، بعد لقائه بالباجي قائد السبسي في باريس وبعد لقاءات الجزائر، وتزامنت مع قبول النهضة (الحزب الحاكم) « لخارطة الطريق» التي تهدف إلى إرساء «حوار وطني »بين الحكم والمعارضة لتقاسم النفوذ «بالتي هي أحسن» بين حاكم الأمس وحاكم اليوم، في غياب (أو على حساب) من أشعلوا نار الإنتفاضة، وفي غياب أو ضعف القوى التقدمية والثورية التي عجزت عن تحويل الوضع الثوري إلى فرض تغيير ثوري ...

إن الحوار الوطني الذي انخرطت فيه «الجبهة الشعبية » (بعد إقصاء جزء من مكوناتها) لا يمكنه يوصل إلى إرساء نظام ديمقراطي تقدمي يضمن الشغل والحرية والكرامة الوطنية ويضع حداًلتدخل القوى الإمبريالية في البلاد... ولا يمكن لقادة الجبهة الشعبية أن يتذرعوا بموازين القوى، لأنهم أهملوا ذلك الزخم الثوري في كافة مناطق البلاد والذي شمل عدة فئات من الشعب، وعرقل هؤلاء القادة أحيانا تطور هذه النضالات، وبذلك يمكن أن نعتبرهم مسؤولين عن درجة الضعف التي تنتاب القوى التقدمية حاليا، وعن غياب أي تمثيل للفئات التي دفعت ثمنا غاليا ولا زالت تسدد ثمن اختطاف ثمرة نضالاتها ...

إن أحد أسباب الإنتفاضة هو فشل نموذج التنمية الإقتصادية الذي انتهجه النظام (منذ 1956) – إضافة إلى الإستبداد وغياب الحريات- ولم تتكب الجبهة الشعبية (والأحزاب المكونة لها) على إعداد نموذج اقتصادي وتنموي بديل من شأنه أن يدشن بداية التغيير الذي نادى به النقابيون والمنتفضون في الحوض المنجمي بداية 2008 والمتظاهرون منذ ديسمبر 2010، ولا يعني التحالف مع حكام الأمس سوى طمس الحدود والفوارق مع هذه القوى التي خططت ونفذت سياسة التبعية والحيف الطبقي والتفاوت بين مناطق البلاد والتبعية للإمبريالية والوقوف إلى جانب أمريكا ضد الشعب الفيتنامي وإلى جانب الصهيونية والرجعية العربية ضد حقوق الشعب الفلسطيني الخ..

لقد مثلت ولادة الجبهة الشعبية حدثاً تاريخياً من حيث تجميع قوى اليسار والقوى القومية والتقدمية ومثلت أملا في خلق ميزان قوى قادر على مواجهة الرجعية (الدينية منها أو الحداثوية)، لكن قادتها ماطلوا (عن عمد) في تحويلها إلى قوة منظمة ومهيكلة، تغطي كافة مناطق البلاد وكافة القطاعات المهنية وفئات الشباب والنساء والعاطلين عن العمل، على أساس برنامج تقدمي، يقع نقاشه وإثراؤه ليصبح بديلاً عملياً للسياسات التي انتهجتها القوى الرجعية بمختلف تلويناتها...

وبينت الأحداث، خلال عام واحد من حياة الجبهة الشعبية، أن بعض القوى داخلها (حزب العمال وحزب الوطنيين الديمقراطيين الموحد، بشكل خاص) ما كانت ترغب في «تحقيق أهداف الثورة »،وإنما اقتصر هدفها على الرغبة في «أن تصبح رقما في المعادلة الإنتخابية»، ورفضت قيادة الجبهة الرد على عدد من استفسارات بعض الأحزاب المكونة لها و«شبكة الجبهويين المستقلين »حول التسيير الديمقراطي وآلية اتخاذ القرارات، وحول الأهداف والتوجهات والتحالفات الجديدة للجبهة ،(وبعض هذه التوجهات يناقض القوانين الأساسية والنظام الداخلي للجبهة، مثل الإنخراط في جبهة ثانية قبل الإنسلاخ عن الجبهة الشعبية). وتجسم تراجع الجبهة الشعبية في التنازل عن مطلب حل «المجلس التأسيسي»الذي تجاوز المدة والإطار والمهام المحددة له، ودعا الناطق الرسمي للجبهة الشعبية إلى «العصيان المدني»، دون أي تحضير أو شرح لما يقتضيه «العصيان المدني»، ولكنه لم يكرر الدعوة ثانية (أهي مجرد

مزايدة لفظية؟).وخفضت الجبهة الشعبية من سقف مطالبها إلى أن دخلت في وحدة اندماجية مع اليمين «الحداثي »الذي قد ينقلب عليها حالما يتوصل إلى عقد صفقة مع اليمين الديني...

إن غلاء الأسعار وضعف الرواتب والبطالة والفقر هي من اهتمامات قواعد الجبهة الشعبية، وهي على نقيض اهتمامات الحلفاء الجدد للجبهة الشعبية الذين ساهموا في استعباد العمال التونسيين والتونسيات في مصانع النسيج والسياحة والخدمات لفائدة المؤسسات الأجنبية، وأغرقوا البلاد بالديون وباعوا المؤسسات الوطنية (ملك الشعب)، ولا يمثل هذا التحالف الإنتهازي سوى إنقاذ بعض أطراف البرجوازية المحلية والأجنبية بعد فشل الإخوان المسلمين، وليس «إنقاذ الوطن ». فالوطن للجميع لكن مصالح المواطنين متناقضة، ولا يمكن أن تلتقي مصلحة الجلاد والضحية، مصلحة المستغل (بكسر الغين) والمستغل (بفتح الغين) مصلحة الحاكم (مباشرة أو غير مباشرة) والمحكوم...والحال هذه حكمت قيادات الجبهة الشعبية على نفسها بالإفلاس وبالإنسحاب غير المشرف من ميدان النضال الإجتماعي، وأصبحت الجبهة الشعبية بسياستها الحالية جزءا من المشكلة وليست جزءا من الحل، فالحل يجب أن يتجاوزها، من أجل بديل تقدمي وديمقراطي، وهي صفات تفتقدها قيادات الجبهة، حاليا...

أثبتت التجربة الماضية أن «الجبهة الشعبية» كانت تعاني منذ تأسيها و لا تزال من غياب الوضوح الفكري و السياسي الذي يساعدها على بلورة خط وطني ديمقراطي ذي بعد وحدوي ينهل من تجربة النضال اليساري التقدمي في تونس بشكل يجعل برنامجها و توجهاتها تنحاز لمصلحة القوى و الفئات الشعبية من طبقة وسطى و عمال و فلاحين و رأس مال وطني .إذتصبح هذه الرؤية الفكرية و السياسية ضرورية اليوم في وقت تنحاز فيه أغلب برامج الأحزاب و القوى الحاكمة أو المعارضة الليبرالية إلى خيارات لا تخدم مصالح الطبقة المتوسطة والطبقات الشعبية التي زادتها مرحلة حكم النهضة و الأطراف المتحالفة معها فقراً، و سدّت أمامها كل إمكانيات التنمية و التطوّر.

فعلى المستوى الاقتصادي و الاجتماعي، و الأيديولوجي، يمثل حزب «نداء تونس» مصالح البرجوازية الكمبرادورية و شريحة من شرائح البيروقراطية ، وهي القوى التي فقدت امتيازاتها ، وتضررت مصالحها غداة نجاح الثورة، ووجدت في الباجي القائد السبسي ممثل البرجوازية الليبرالية التونسية ، المهندس و المنقذ لإعادة الاعتبار للسلطة الدستورية، إذ التفت حوله بقيا من النظام القديم، و قوى إقليمية و دولية، نخص بالذكر منها، الاتحاد الأوروبي

بعد استكمال المسارين الحكومي والتأسيسي،أي تشكيل الحكومة الجديدة برئاسة السيد مهدي جمعة، و إقرار الدستور الديمقراطي التوافقي للجمهورية الثانية في تونس، يشهد المشهد السياسي التونسي تحولات حقيقية في خريطة الأحزاب السياسية ، و التحالفات التي كانت قائمة، إبان الأزمة السياسية الكبيرة التي شهدتها البلاد.فعلى سبيل المثال ،أصبح حزب «نداء تونس » أحد المكونات الأساسية لتحالف «الاتحاد من أجل تونس»، وأحد الاحزاب المنضوية أيضا تحت يافطة «جبهة الانقاذ الوطني»،يرى في نفسه أنه كون «اسما تجاريا كبيرا» في الساحة السياسية،بفضل الشخصية الكاريزماتية لرئيسه الباجي القائد السبسي،إذ يحتل المرتبة الأولى في نتائج سبر الاراء بالنسبة الانتخابات التشريعية المقبلة ، ورئيسه في المرتبة الاولى في الانتخابات الرئاسية .

في الفترة الماضية شهد حزب «نداء تونس» اكتساحاً غير مسبوق من عناصر قيادية كانت تنتمي في السابق ل«حزب التجمع الدستوري » المنحل،إذ أصبح الوزير السابق محمد الناصر نائباً لرئيس حزب« نداء تونس»، و عين السيد خميس قسيلة الناطق الرسمي باسم الحزب، بدلا من السيد الأزهر العكرمي المحسوب على التيار اليساري الليبرالي الأميركي داخل الحزب.ويقول في هذا الصدد السيد عدنان منصر مدير الديوان الرئاسي والناطق الرسمي لرئاسة الجمهورية أن الإقصاء التدريجي لليساريين من حزب نداء تونس توجه سيتدعم أكثر فأكثر في المدة القادمة. وأفاد منصر أنه حان الان دور " الخيارات الصحيحة" وهي اعادة حزب «نداء تونس» إلى فضائه الأصلي، العائلة التجمعية الواسعة، و تمثيل النظام القديم في المشهد السياسي المقبل وفق تعبيره.

وفي المقابل تشهد الجبهة الشعبية تراجعاً حقيقياً في شعبيتها، بسبب تحالفها مع حزب«نداء تونس» الذي انكشف الآن على حقيقته، إذ بادت قيادة الجبهة محرجة أمام قواعدها لتبرير التحالف السابق مع حزب يسعى الأن لإعادة إنتاج مكانة النظام السابق، التي أسقطته الثورة قبل ثلاث سنوات.إضافة إلى ذلك، أن قيادة الجبهة الجبهة ممثلة بالناطق الرسمي لها، السيد حمه الهمامي، لا تقبل أي نقد بخصوص التحالفات السابقة، بل إن أطرافاً سياسية مكونة للجبهة الشعبية انتقدت حمّه الهمامي،

كان مصيرها الإقصاء من الجبهة ، و هذا إن دلّ ، فهو يدلّ على غياب العلاقات الديمقراطية داخل مكونات الجبهة ، و استفراد حمّه الهمامي بزمام الأمورداخل الجبهة ، لجهة أن تكون الأطراف القومية (البعثية) ، وحتى حزب الوطنيين الديمقراطيين الموحدالذي كان يتزعمه الشهيد شكري بلعيد، مجرد أطراف تابعة لحزب العمال الذي يرأسه الهمامي ،لا سيما أن الشغل الشاغل للهمامي في الوقت الحاضر ، هو الترشح للانتخابات الرئاسية، و ليس إعادة بناء جبهة ديمقراطية تضم القوى اليسارية و القومية وفق برنامج سياسي انتخابي واضح المعالم.

بعد انتهاء دور جبهة الانقاذ الوطني، التي تعد الجبهة الشعبية أحد مكوناتها، هل تعود الجبهة الشعبية للعب دور القوة الجامعة لتوحيد اليسار التونسي الذي لعب دورا كبيرا في إنجاح الثورة التونسية ،إذ جاءت عمليتا اغتيال الشهيدين شكري بلعيد ومحمد البراهمي، لإضعاف المعارضة اليسارية ، ودفع قسم من اليسار إلى أحضان اليمين الدستوري و القوى الدولية للإحتماء بها، حتى يفقد استقلاليته، و يتنكر لشعاراته.

2-المبادرة للجبهة الشعبية تتمثل في المسائل التالية

أولاً:إن ميلاد الجبهة الشعبية يمثل نقطة تحول نوعية ومهمة في مسار تشكل القوى السياسية الديمقراطية في تونس في فترة ما بعد الثورة ،واستجابة لما فرضته مسيرة الفرز السياسي الذي واكب تطور نضال الشعب التونسي، خلال هذه المرحلة الصعبة و المعقدة من عملية الانتقال الديمقراطي .ولم تستطع القوى الديمقراطية التونسية أن تحدث نقلة نوعية حاسمة في موازين القوى العامة لمصلحتها في تونس، نظراً لأن القوى السياسية الفاعلة في عهد النظام الديكتاتوري السابق لا تزال ماسكة ومتحكمة بعناصر القوة المادية والسياسية في المجتمع والدولة. ورغم أنها فقدت إثر نجاح الثورة التونسية في 14 جانفي 2011، في إسقاط النظام السابق،تعبيراتها السياسية القديمة (التجمع الدستوري) فإنها بعد فترة من الارتباك والتذبذب تتجه اليوم نحو حسم خيارها في من يحل محله سواء بالاصطفاف وراء حركة النهضة أو بإعادة تنظيم صفوف التجمعيين أو أيضا بعودة الوئام و التحالف بين النهضة والتجمعيين.فتجانس المصالح وتطابق الرؤى بينهما سيلعب دورا محددا في حسم الخلافات الجارية الآن بينهما والتي اتخذت في وقت من الأوقات طابعا عنيفا وحملات تشهير واسعة من المرجح أن تتواصل بأشكال عدة إلى غاية الانتخابات القادمة.

ثانياً:تتفق حركة النهضة وحلفاؤها من جهة وحزب «نداء تونس» (المنافس القوي لحركة النهضة، و الذي يتزعمه السيد الباجي قائد السبسي ، رئيس الحوكة السابق)وأغلب مكونات« الاتحاد من أجل تونس» (الذي يضم الأحزاب الليبرالية في تونس)من جهة ثانية، على نموذج الاقتصاد الليبرالي ، و الانخراط في نظام العولمة الليبرالية من موقع الطرف التابع لمراكز النفوذ السياسية والاقتصادية الرأسمالية المؤثرة في العالم.غير أن هذا الاتفاق لا يمنع وجود صراعات بينهما الآن – ولفترة أخرى من الوقت – مدارها احتكار الحكم السياسي والنفوذ الاقتصادي والاجتماعي من جهة ونوعية النموذج القيمي الاجتماعي للحياة العامة الحضارية والثقافية للشعب التونسي.

فكما هو معروف يتبنى حزب«نداء تونس» ومجمل القوى الليبرالية المتحالفة معه والتي يمكن أن تحذو حذوه نمطاً عصرانياً حداثياًللمجتمع يُكَرِّسُ مفهوماً خاصاً للحريات العامة والفردية على الطريقة الغربية بمضمونها البرجوازي الاستهلاكي والذي يبقى قابلاً للتكييف والتطويع ما بين الطابع الديمقراطي الليبرالي والشكل الاستبدادي حسب تقلب موازين القوى.بينما تعمل حركة النهضة وكل القوى المتغلغة بالدين وطائفة من الأحزاب المتحالفة معها والقريبة منها، علاوة على تمسكها بالخيارات الليبرالية المملاة من الدوائر الغربية الأوروبية و الأميركية ، على فرض نموذج جديد على المجتمع التونسي يقوم على قيم محافظة ومتخلفة تجاوزها الزمن يريدون إحياءها وتفعيلها في العلاقات الاجتماعية العامة أساساً لاستبداد جديد باسم الدين. أما من الناحية السياسية فإن الدساترة الذين تمت إزاحتهم من الحكم يعملون اليوم بتسمياتهم المختلفة جاهدين من أجل استعادة الكرسي ويجري اليوم في أوساطهم سعي محموم إلى إعادة التشكل والانتظام من أجل العودة للحكم من جديد أو المشاركة فيه. بينما تعمل النهضة من أجل الاحتفاظ بالحكم بعد أن « تسللت » إليه عبر انتخابات 23 أكتوبر 2011 لذلك تحاول كتابة دستور يؤسس لنظام استبدادي جديد ولنمط المجتمع الذي تبشر به وتزرع أتباعها في مؤسسات الدولة والإدارة ومختلف الأجهزة الأخرى وتعمل جاهدة من أجل خلق قاعدتها الاجتماعية الخاصة من رجال أعمال جدد وشبكات اقتصادية تحت نفوذها.

وسيتواصل هذا الصراع إلى أجل الانتخابات القادمة تارة بطرق سياسية سلمية وطوراًبأشكال حادة قد تصل مرة أخرى إلى الاصطدام المباشر. ومما شك فيه أن كلا الطرفين يستغلان المرحلة الانتقالية من أجل تحسين شروط المواجهة الانتخابية القادمة بأوفر حظوظ كسبها. وفي ضوء النتائج التي ستسفر عنها سيتقرر نوع المعاملة بينهما والذي سيكون على الأرجح تحالفا جديدا لاقتسام الحكم مثلما صرح بذلك الباجي قائد السبسي مؤخراً.

ثالثاً:إن مصلحة وخلاص الشعب التونسي يكمنان في مواجهة هذين الخيارين اللذين لا يختلفان في استغلاله وقمعه ،كما يكمنان أيضاًفي شق طريق مستقل عنهما معا، أي طريق الثورة التونسية التي دخلت عامها الثالث ، باعتبارها ثورة الحرية و الكرامة الوطنية، و العدالة الاجتماعية،و المساواة بين الجنسين .وهي بهذا المعنى ثورة حداثوية، بدأت في إنجاز التأسيس لمراحل بناء الدولة «الجديدة»، أو الدولة الديمقراطية التعددية ، التي من المفترض أن تكون نقيض الدولة البولسية التي حكمت المجتمع التونسي بالنهب و القمع على طول عقود من الزمن،معممة الصدع الذي يطاول الاجتماع و هويته.. من هنا لابد من التمييز بين مفهوم «الحرية» ومفهوم«الديمقراطية»، فالأول متعلق ب«الطبيعية»الإنسانية، التي انتزعها النظام البوليسي عن المواطنين التونسيين. أما الثاني، فهو مؤسسي، يختبر قدرة المجتمع المدني التونسي و المعارضة على تأسيس الدولة الديمقراطية التعددية.

وتدرك الجبهة الشعبية تمام الإدراك أن الطريق إلى السلطة في ظروف تونس الراهنة وفي الأوضاع الدولية الحالية طريق صعبة ومعقدة وأن فلول النظام السابق، و القوى الإسلامية الأصولية، و الجماعات السلفية التكفيرية الصاعدة،والمدعومة من جانب بعض الدول الخليجية و الدول الغربية عملت وتعمل على حرف الثورة عن مسارها وتمضي اليوم في الالتفاف عليها والارتداد على أهدافها بطرق شتى وكثيرة وقد كسبت في سبيل ذلك شوطا مهما. كما أنها مدركة أن قوى النظام القديم تتربص هي الأخرى بمسار الثورة وتشكل قوة من قوى الثورة المضادة.

لذلك فإن الجبهة الشعبية بقدر ما تعمل على نشر الوعي الوطني الديمقراطي في صفوف الشعب بحقيقة الاستحقاقات اللازمة من أجل التغيير الجذري والعميق ،فإنها تعمل من أجل استنهاض حركة المقاومة الشعبية على قاعدة المطالب الملحة والاهتمامات الأكثر قابلية لتنشيط حركة الاحتجاج ،وفي الوقت عينه تعمل قصارى جهدها من أجل تفكيك صفوف القوى المضادة للثورة وعزل أكثرها شراسة (حركة النهضة والترويكا الحاكمة) التي تستخدم كل أجهزة الدولة ومؤسساتها لتمرير مشروعهاالذي يريد إجهاض الثورة الديمقراطية التونسية .

رابعاً:إن ما بلغته الأوضاع العامة في تونس اليوم من تأزم بات ينبئ بتعطل سياسي تام حيث تشير كل الدلائل إلى أن الحكومة غير جادة في وضع أجندة واضحة لإنهاء صياغة الدستورالجديد، وتشكيل لجنة الانتخابات وتحديد موعد إجرائها لطمأنة الشعب التونسي على توضيح المستقبل السياسي لتونس. كما أن اختيارات الحكومة الاقتصادية التي تكرسها الميزانية العامة للدولة والخطة التنموية الحالية من شأنها أن تزيد في احتدام الأزمة الاقتصادية. ويكاد يجمع كل الخبراء الاقتصاديين أن كل المؤشرات الاقتصادية السلبية ذاهبة باتجاه التراجع وأن الموازنات العامة سائرة باتجاه مزيد من الانخرام ولا غرو أن تؤدي إلى حالة من الإفلاس (ارتفاع المديونية وعجز الميزانية وعجز الميزان التجاري وانكماش الاستثمار المحلي والأجنبي وركود الإنتاج وارتفاع نسب التضخم والبطالة والفقر الخ ..).

ويدعو هذا الانهيار الاقتصادي المحدق والانفجار الاجتماعي الواسع و الانخرام الأمني الكبير الجبهة إلى التحرك في جميع الاتجاهات ،وإلى تشكيل أوسع ائتلاف سياسي ديمقراطي مدني اجتماعي لمواجهة سياسة الفشل والعجز التي تقودها الحكومة الحالية والتي تعمل على تعفين الأجواء العامة في البلاد وكذلك لمواجهة مساعي المجلس التأسيسي بتركيبته الرجعية الرامية إلى وضع دستور لا يلبي الأدنى مما طالبت به الثورة.

الفصل الرابع

هل تستطيع الجبهة الشعبية توحيد اليسار التعددي التونسي؟

في ضوء التحولات الكونية العاصفة التي يشهدها عالمنا المعاصر، منذ نهاية الحرب الباردة، و موت الاتحاد السوفياتي، و التغيرات الجذرية المتولدة عن العولمة الرأسمالية الجديدة التي ترافقت مع الثورة الصناعية الثالثة،و أدّت إلى تغيير راديكالي في المعطيات الساسية للمجتمعات الحديثة، و أفرزت وقائع جديدة في خريطة الوضع العالمي، و انقلابات جذرية في موازين القوى الدولية،و طبيعة العلاقات الدولية، وماطرحته من أسئلة متصلة بالواقع، والتاريخ ، و النظرية، في ظل تفجر أزمة الماركسية على المستويين الفكري و الأيديولوجي،في ضوء كل هذا ،قام الحزب الشيوعي التونسي ، المتماثل في قراءته و تأويلاته للماركسية اللينينية في صيغتها الستالينية السوفياتية، بإدخال تعديلات على قيادته التاريخية، وتغيير يافطة الشيوعية على اسم حزبه بيافطة جديدة:«حركة التجديد»، عام1993 ،ثم تحول إلى «حزب المسار الديمقراطي » بعد نجاح الثورة التونسية في إسقاط نظام الرئيس المخلوع زين العابدين بن علي.

بينما ظل «حزب العمال الشيوعي التونسي »الذي يتزعمه السيد حمّه الهمامي، و الذي ينتمي إلى موجة اليسار الجديد بشقيه الماوي و التروتسكي ، متمسكاً باسمه القديم منذ عملية تأسيسه عام 1986، و لغاية 2012، حيث قام بإزالة يافطة «الشيوعي » من اسم الحزب.

ومنذ أن تفشت أزمة الماركسية على الصعيد العالمي، و أصبحت موضوعاً للسؤال، سواء سؤال المعادين لها الذين يعتبرونها أنها استنفذت قدراتها، وأصبحت جزءاً من الماضي ،أم سؤال الوعي المهزروم بأشكاله المقدسة وغير المقدسة، الذي يطرح هل مازالت الماركسية صالحة كنظرية معرفية علمية لعالمنا المعاصر، و عملية تغييره؟، فإن القوى اليسارية التونسية التقليدية، لم تعدتعتبر الماركسية المرتكز النظري و الأيديولوجي الوحيد في برامجها، في حين ظلت القوى اليسارية المنتمية لليسار الجديد متمسكة بالأيديولوجيا الماركسية اللينينة.

علماً بأنه في المرحلة الماضية، كانت الأحزاب الشيوعية العربية ، و منظمات اليسار الجديد ، على اختلاف تبينها لصيغ الماركسية اللينينية المختلفة،الستالينية السوفياتية، و الماوية ، الصينية و الألبانية، كانت تستبعد أي فرع من فروع المعرفة غير الماركسية، باعتباره ينتمي إلى فلسفة البرجوازية، أو تحرم أي مذهب من مذاهبها في هذا الميدان أو ذاك من ميادين المعرفة و الفكر، الذي قاد إلى تشظي المعرفة و إنقاصها،و إلى تنازع بين العقل و الأيديولوجيا، و إلى وضع عقبات بنيوية قيدّت حرية العقل وصولاً إلى إخصائه ، في ظل سيطرة الدوغمائية الأيديولوجية، و إلى مذهبه المعرفة و تحزيبها و إنتاج وعي مذهبي، و إلى تكريس الجهل بالآخر، و سدّ قنوات الحوار و التواصل الفكري – السياسي معه.

وهذه كلها تقاليد سيئة أرستها الماركسية الستالينية في العالم العربي، و قادت إلى التحاجز الثقافي و المعرفي و السياسي، و سيادة شقاء الوعي. و تتحمل التيارات الأخرى :الإسلام السياسي ، و القومية العربية، المسؤولية عينها، فيما يتعلق بهذا التحاجز السياسي و الثقافي و المعرفي الذي يتمظهر في ملامح الموقف الطائفي و الإنغلاق داخل الذات في صلب تعريف كل تيار بنفسه، وكأنه أصبح انفتاح تيار على تيار آخر نوعاً من فقدان الاستقلالية أو التفريط في الذات، أو الذوبان في الآخر.

و في ما نجد الحزب الشيوعي التونسي في طرح أجوبته على أزمة الماركسية، وفي نطاق نقد التصور الماركسي للأيديولوجيا، أصبح يقول بأن الماركسية هي منهج أولاً و أساساً يتماهى مع العقل و النظرية، و يسوغ لفكرة عقلنة الأيديولوجيا في إطار التعرجات النظرية القائمة، من خلال إبطال مفعول الأيديولوجيا، أو إلغائها من الماركسية، نجد بالمقابل القوى اليسارية المتطرفة موغلة في تكلسها الأيديولوجي ، و تتعامل مع الماركسية اللينينية بوصفها « أيديولوجيا طبقية» تحمل الحق و الحقيقة«أي الصواب» على نقيض أيديولوجيا البرجوازية الحاملة بالضرورة الباطل « أي الخطأ».

ليس من شك أن هذا الاستغناء عن الأيديولوجيا حُبّاً بالمنهج أو النظرية، بعد أن كان الشيوعيون التونسيون ، وحزب العمال الشيوعي التونسي ،مستغنين عن المنهج حُبّاً بالأيديولوجيا، تساوق مع

ازدهار خطاب جديد على مستوى عالمي، يقوم على «نهاية الأيديولوجيا»، و «نهاية التاريخ » في عقد التسعينيات من القرن الماضي.

ومنذ أكثر من خمسة وعشرين سنة، أي منذ انتصار العولمة الليبرالية ،وتحرير الاقتصاد، وفتح الأسواق ، وتعديل النظام الضريبي، وإخضاع دول العالم العربي لهيمنة شركات أجنبية ووكلاء محليين فاجرين وجعلها دولا مستتبعة وفق الأسس النيوكولونيالية المستترة والمعلنة، سادت فكرة أن الاحتجاج الاجتماعي لم يعد محرّك التاريخ ،وأن صراع الطبقات قد انتهى، وأن قوى السوق ستجد حلولاً لمشاكل البؤس والتنمية.وبدت الثورة الاجتماعية و السياسية شبحاً مطروداً من قبل المدارس الفكرية و السياسية السائدة في عالمنا العربي ، لا سيما أن غالبية الأحزاب والحركات الأيديولوجية العربية أيقنت أن الثورة ترقد الآن في مقبرة التاريخ. لكن الثورة التونسية أظهرت خطأ ذلك كلّه .الأمر الذي له دلالته الكبيرة هو أن هذه الثورة وقعت في بلد كان يتم تقديمه على أنّه نموذج اقتصادي ناجح.

الثورة التونسية التي أطاحت حكم بن علي البوليسي لم تكن مُؤطرةً من قبل الأحزاب والحركات الأيديولوجية المعروفة(اليسارية، و القومية، والإسلامية) في ظل هيمنة الحزب الحاكم السابق(التجمع الدستوري الديمقراطي) على الفضاء العام التونسي ، وإضعاف أحزاب المعارضة والنقابات المستقلة، بل إن قوى اجتماعية اجتماعية جديدة كلّ الجدّة على الجميع - وهذا ما يُفسر الطابع «الفجائي» للثورة، إذ إن أحداً لم يكن يُعِدُّ نفسه لها، لا صانعوها ولا السلطة التي أسقطتها الثورة- هي التي لعبت فيها دور المحرك الرئيس في قيادةالغضب الشعبي هذا ، الذي انفجر بشكل عفوي رافعاً مجموعة من الشعارات تتجاوز حل معضلة بطالة الشباب لتشمل مطالب بالحد من الفساد، وحرية الرأي والتعبير، والحد من الفوارق الجهوية.

يقول قائد حزب العمال التونسي و الناطق الرسمي باسم «الجبهة الشعبية » حمّه الهمامي، في تعليقه عن غياب الدور اليساري في قيادة هذه الثورة الشعبية، ما حصل في تونس كان ثورة وليس مجرد انتفاضة أو مجرد حركة شعبية عفوية. هي ثورة لأنّ المستهدف من طرف الشعب، الذي شارك بكثافة في هذه الثورة، هو نظام الحكم. ثم أنّ هذه التحركات الشعبية قادتها مبادئ عامة وقادتها أيضا أهداف: شغل، حرية، كرامة وطنية. هذا ما يجعل منها ثورة.لكن النقص الفادح في هذه الثورة هو غياب قيادة وطنية مركزية. كان المفروض أن تأخذ (هذه القيادة) الحكم مباشرة بعد سقوط (الرئيس الأسبق زين العابدين) بن علي. غياب هذه القيادة هو الذي جعلنا نبقى في منتصف الطريق. إذاً سقط رأس الاستبداد ولكن النظام كنظام استمر، ومنذ ذلك الوقت ونحن في صراع مع هذا النظام. فُرِض المجلس التأسيسي، فُرض حل الحزب الحاكم، فُرض حل البوليس (الأمن) السياسي، فُرضت الحرية، حرية الأحزاب وحرية الصحافة وحرية التظاهر، ولكن العملية لم تتم.

بعد سقوط النظام التونسي السابق ، تشكلت «جبهة 14 جانفي2011» التي أعلن عن تشكيلها في 22 جانفي2011، باعتبارها «إطارًا سياسياً يعمل على التقدم بثورة الشعب التونسي نحو تحقيق أهدافه والتصدي لقوى الثورة المضادة».و بعد هزيمة اليسار في أول انتخابات ديمقراطية عرفتها تونس في 23 أكتوبر 2011، تشكلت الجبهة الشعبية التي تضم القوى اليسارية والقومية ،على أساس تكسير الاستقطاب بين الائتلاف الحاكم السابق بقيادة حزب «النهضة» الإسلامي والفصائل الليبرالية المنضوية في حزب«نداء تونس».

اتسم عمل الجبهة الشعبية منذ تشكلها و ليومنا هذا بالارتباك السياسيّ والارتجال في المواقف ، و السبب في ذلك غياب المؤسّسات المنتخبة في الجبهة الشعبيّة. فالجبهة الشعبيّة لا تمتلك قيادة منتخبة ديمقراطياً، من خلال مؤتمروطني يضم مكوناتها السياسية، بل إن الأمين العام لحزب العمال ، السيدحمّه الهمامي هو الذي تنّطح لقيادة العمل السياسي و الإعلامي، وهو ما جعل عمل الجبهة تسيطر عله النزعة الفردية و الاحتكارية من جانب الناطق الرسمي للجبهة.

ومع استشهاد الأمين العام لحزب الوطنيين الديمقراطيين الموحد شكري بلعيد، أصبح مركز عمل الجبهة السياسي و الإعلامي متمحو رحول شخص واحد هو السيد حمّه الهمامي، الذي استهلكته الماكينة الإعلامية التونسية ،إلى درجة أنه أصبح يجتر نفسه على الدوام . فالمناضلون داخل أحزاب الجبهة الشعبية يستقون أخبار الجبهة و بياناتهامن وسائل الإعلام المحلية، حين يظهر على هذه الفضائية أو تلك الناطق الرسمي للجبهة السيد حمّه الهمّامي أو زياد لخضرأمين عام حزب الوطنيين الديمقراطيين ،أو أحمد الصدّيق زعيم الفصيل القومي المنشق عن حركة البعث، أو منجي الرحوي. فلا

توجد دائرة للإعلام المركزي للجبهة الشعبية، و ليس هناك أية فاعلية سياسية للتنسيقيات الممثلة للأحزاب المكونة للجبهة على صعيد المحافظات، بل إن نشاط هذه التنسيقيّات الجهويّة مشلول بالكامل، نظراً لعدم استشارتها من قبل القيادات العليا،ولأن القرارات المركزية داخل أطر الجبهة لا تأخذ بالصورة الديمقراطية بين مكوناتها .. لقد كانت القرارات اجتهادات شخصيّة من قيادة الجبهة ممثلة بناطقها الرسمي السيد حمّه الهمامي، ولم تكن تلك ممارسة ديمقراطيّة.و الذي أفسح في المجال لاستشراس هذا الوضع هو قبول الأحزاب القومية البعثية، و حزب الوطنيين الديمقراطيين، أن تتحول إلى مجرد أمّعات تابعة لحمّه الهمامي، في ظل غياب قيادات جديدة قادرة أن تعطي صورة تعددية وديناميكية عن الجبهة الشعبية.

طبعا هذا الوضع لم ترتضيه القواعد العريضة للمناضلين داخل أحزاب الجبهة الشعبية، المنتشرين في كلّ السّاحات والقطاعات، و لا الشخصيات المستقله، التي لم يكن صوتها مسموعاً. غير أن قيادات هذه الأحزاب المكونة للجبهة الشعبية هي التي فرضت هذا الجمود السياسي والتنظيمي، بسبب عجزها عن التصدّي لمسألة إعادة الهيكلة التنظيمية للجبهة لرّص صفوف القوى اليسارية و القومية في إطار الجبهة الشعبية ، حتى تكون بديلاً ثالثاً يحظى بالصدقية لدى فئات واسعة من الشعب التونسي. و كان لدور القصور الفكري و السياسي للقيادة المهيمنة داخل الجبهة الشعبية، لا سيما لدى السيد حمه الهمامي، و عدم قدرته على استيعاب الفكر الجبهوي ،وعلى إدارة الاختلاف في الرؤىبصورة ديمقراطية ، وعجزه عن بناء الجبهة الديمقراطية الواسعة لكل أطياف اليسار و القوى القومية ،من أجل إنجاح المسار الثوري، و التصدي لأخطار التدخل الأجنبي في تونس ، سبباً رئيساً في تقزيم الجبهة الشعبية إلى مجرد شخص واحد، وحزب واحد :هو حزب العمال التونسي و أمينه العام.

لقد برزت إلى السطح بعد فشل الجبهة في قيادة الحراك السياسي بسبب تحالفها مع نداء تونس مسألة هيكلة الجبهة الشعبية سواء في جوانبها المتعلقة بالتراتبية التسييرية أو في الانخراط في تلك الهياكل أو في تمويل الجبهة من طرف منخرطيها .و أسهمت القيادة المتنفذة في التركيز على هذه المسألة لإيهام مناضلي الجبهة بأن الإخلالات التي تعاني منها الجبهة تعود إلى قضايا الهيكلة التنظيمية في مختلف جوانبها ،والوقوف عن ذلك الحد للتغطية على الأخطاء السياسية الكارثية التي أوقعت القيادة المتنفذة الجبهة فيها . إن حلّ المسائل المتعلقة بالهيكلة التنظيمية كان يمكن أن يؤدّي من البداية إلى تجاوز الإخلالات الهيكلية و يمكّن الجبهة من التطور المرجو في أدائها السياسي لكن الأيام كشفت أن الجبهة تعاني من إخلالات أكبر و أخطر من الجوانب الهيكلية تعود إلى طبيعة تركيبتها و الظروف و الملابسات التي تقف وراء ظهورها.

فالجبهة تكونت من خليط من الأحزاب التي تموقعت في مواقع مختلفة و متناقضة منذ 14 جانفي 2011، فمنها من انخرط في جبهة 14 جانفي، و منها من انخرط في هيئة عياض بن عاشور، و منها من رفض كل تلك المسارات و اعتبرها مؤامرة على الثورة. فهناك من القوى المشكلة للجبهة من يحمل مشروعاً سياسياً و فكرياً، و منها من هو مشروع يتوّج مساراً سياسياً لأصحابه ،و بالتالي فهو لا يملك سوى شرعية أصحابه.. ولذلك شكلت هذه الأطراف داخل الجبهة ملحقا يستظل بالقيادة المتنفذة. وتشكلت الجبهة أيضا من أطراف أخرى تستبطن قياداتها ضعفا وعدم قدرة على إيجاد موطئ قدم لها خارج طبخة ائتلافية .

مجمل هذه الأطراف وإن اختلفت في مرجعياتها الفكرية فإنها اشتركت جميعها في أنها لم تستوعب التحولات السياسية و الفكرية والاستراتيجية التي شهدتها منطقتنا و العالم منذ انتهاء الحرب الباردة في صيغتها القديمة. فأسهمت أغلبية هذه الأطراف في نشر الأوهام الانتخابوية في صفوف الشعب، وحوّلت المسار الثوري إلى مسيرة إصلاحية جعلت شرائح واسعة من المجتمع ترفض الانخراط في اللعبة الانتخابية، لاسيما من الشباب، ومكّنت القوى الرجعية الدينية و حليفتها المرتبطة بالمال السياسي الفاسد داخلياً أو بالقوى الخارجية المهيمنة من السيطرة على المشهد الانتخابي التونسي .لم تقل هذه الأحزاب إنّها لم تقرأ اللحظة بشكل صحيح ، واكتفت بتحميل اليمين الديني الذي صعّدته انتخابات 23 أكتوبر مسؤولية الأزمة التي وقعت فيها البلاد(و كأن ذلك اليمين وجد لتحقيق أهداف الثورة). فاستخلص الجميع الدرس في جانبه السهل، و اقتصر على القول بأن الفشل في الانتخابات يعود إلى تشتت الجهود فقط .و هذا الاستنتاج أدّى إلى استخلاص خطيرآخر،إذعزّز داخل الجبهة النزوع نحو الانتخابوية .

أعطت الاجتماعات العامة التي نظمتها الجبهة في عديد الجهات زخماً شعبياً و دفعاً قوياً لشعبيتها و التفاف الديمقراطيين حولها .غير أن تلك النجاحات لا يمكن أن اخفي جوانب التسيير الديمقراطي داخل الجبهة حيث نشأت داخلها كتلة يمينية قوية تتحلق حول الناطق الرسمي و تقصي كل الأصوات المختلفة بل و إن القيادة المتنفذة عمدت إلى فصل و تجميد عدد من الطراف المؤسّسة للجبهة و هو ما قوّى النزوع نحو اليمين و الذي توّج بتالحالف مع نداء تونس .

يقول مناضل مستقل في نقده لأداء الجبهة الشعبية، إن مجلس أمناء الجبهة الشعبيّة كالغربال تماما اليوم يُفرغ أكثر ممّا يملأ. ولا يوجد فيه ممثّل واحد عن المستقلّين بعد مغادرة محمد الفتاتي الذي أنهكه اليأس من تغيير واقع الجبهة. المستقلّون في الجبهة صحّ فيهم المثل الشعبيّ التونسيّ « كيف لحمة الكرومة مشتهيّة ومتّاكلة ومذمومة ». كان يفترض أن يكون مجلس أمناء الجبهة قيادة مرحليّة للعبور نحو القيادة الدائمة المنتخبة، أعني نحو اللجنة المركزيّة والمجلس الوطنيّ. ولكنّ مجلس الأمناء مازال باقيا بصيغته الأولى بعد سنة ونصف من إعلان تأسيس الجبهة الشعبيّة، وهو ليس منتخبا طبعا!بعد ندوة سوسة، في غرّة جوان 2013، لم تتزحزح الجبهة خطوة نحو الأمام، اللهمّ إلاّ تشكيل المكتب التنفيذيّ بنفس آليّات تشكيل مجلس الأمناء. لماذا؟ التبرير كان جاهزا دائما، يقولون: « نحن الآن منشغلون باعتصام الرحيل، والباقي ليس وقته ». طيّب، يا سادة، انتهى اعتصام الرحيل. وغادرت حكومة الترويكا. وأحيينا ذكرى اغتيال الشهيد الأوّل. فأين الانخراطات؟ متى ستنظّمون المؤتمرات الجهويّة؟ متى ستبنون دوائر الجبهة؟ متى سيعقد المجلس الوطنيّ للجبهة الشعبيّة الذي سيعلن الجبهة حزبا يساريّا وسيشكّل لجنتها المركزيّة؟ متى يا قادة الجبهة؟ متى يا رفيقنا النّاطق الرسميّ حمه الهمامي ؟ أم سنشرع منذ الآن في الإعداد لإحياء ذكرى شهيدنا الثاني؟ أم ننتظر لعلّنا نقدّم شهيدا آخر فننشغل بأمره؟

فالجبهة الشعبية مطالبة اليوم أن تقوم بمراجعة نقدية لتجربتها السابقة، و أن تعمل على تعميم القيم و الأفكار و المفاهيم الديمقراطية الحديثة بين مكوناتها، و أن تعيد الاعتبار لإعادة بناء الحزب اليساري الكبير الذي يجمع مختلف أطراف اليسار التعددي في تونس ، بوصفه مسألة حيوية في تحديد مسار الثورة التونسية ،و في تحديد خياراتها ا التنموية. كما أن الجبهة الشعبية مطالبة أيضاً اليوم بإعادة النظر جذرياًبمبادىء بناء الحزب اليساري الكبير، ودوره في حركة المجتمع ، مع نبذ الأوهام بأن حزب ما يمكن أن يكون بديلاً لكل القوى السياسية الوطنية و الديمقراطية، أو ممثلاً وحيداً للشعب كله، أو لطبقة بعينها، التي يطمح إلى تمثيلها، و لأنه ليس من حق أي حزب أن يعتبر نفسه بديلاً لكل القوى ، و الممثل الوحيد لإرادة الشعب، بلغ ما بلغ من القوة و الانتشار.

إن إعادة بناء الحزب اليساري الكبير الذي من المفترض أن يضم مكونات اليسار التونسي التعددي، ينبغي أن تكون في نطاق صورة المجتمع المدني، لا في نطاق مجتمع شمولي على صورة الحزب الضيقة(كما كان في عهد حكم التجمع الدستوري الديمقراطي سابقا، أو في عهد حكم حزب النهضة الإسلامي بعد الثورة)، باعتبار أن هذه الصيغة العامة للحزب هي صيغة شمولية، و لأنه لايجوز و لا ينبغي أن تصاغ الحياة السياسية في المجتمع على صورة الحزب بمفرده، مثلما لا ينبغي و لا يجوز أن تكون الدولة دولة الحزب بمفرده.

و لهذا ، فإن الحزب اليساري الكبير المطلوب إعادة بنائه يعبر عن طليعة الأنتلجنسيا ، و الطبقة المتوسطة، و العمال و الفلاحين ،أولاً، وهو قوة جديدة من بين قوى متعددة، ينظم ما يستطيع تنظيمه من الشعب، و يشارك في الحركة السياسية، و يعمل من أجل إعادة بناء الجبهة الشعبية، و تطوير النقابات، و تكوين المنظمات الشعبية، و يخوض النضال الديمقراطي السلمي إلى جانب القوى السياسية الأخرى، حليفاً أميناً ، ومناضلاً صدوقاً لا يتردد ، و لا يكل ، ثانياً.

فما هي مهام الحزب اليساري في مجتمع مستمر في إنجاز ثورته الديمقراطية؟

إنجاز قطيعة منهجية مع التقليد، إنها قطيعة مع الوعي المتأخر و المتخلف و المستلب، وليست قطيعة مع التاريخ، او التراث أو الهوية، و لا هي قطيعة مع الشعب. إنها قطيعة اليسارالتونسي (حركة الوطنيين الديمقراطيين في شتّى تنظيماتها ومدارسها ، وحزب العمال التونسي)مع المرجعية التقليدية لليسار ثورةأكتوبر البلشفيّة في 1917 كأهمّ لحظاتها التأسيسيّة. فأمام الثورة الروسيّة يتساوى الشيوعيّ «الرسميّ» واليساريّ «الجديد» والتروتسكيّ والماويّ تسليماً بتلك المرجعيّة.وهذا ما يؤكد لنا أن مختلف التنظيمات و الأحزاب اليسارية في تونس لاتزال تسيطر عليها الأيوديولوجيا الستالينية التي ترفعها إلى مرتبة المقدّس، الأمر الذي يجعل هذا اليسار يتحمّل جزءاً من المسؤوليّة في تـــعثّر علاقته مع عصرنا

الـراهن - عصـر مـا بعـد نهايـة الحـرب البـاردة و انهيـار المعسـكر السـوفياتي- ومسـائله، لا سـيّما منهـا موضـوعات الديموقراطيّـة وحقـوق الإنسـان، ويـرفض وعلـى نحـو متّصـل،القيام بالمراجعـة النقديـة الصارمة لذاك « السلف الصالح » الذي أنشأ الغولاغ وعطّل إنتاج السياسة في صلب المجتمع، وقمع حرية التعبير،وأنشأ إحدى أهمّ التوتاليتاريّات المعاصرة وأشرسها.

فلمـاذا لا يـزال اليسـار التونسـي الـراهن يختـار مـوروث الحـرب البـاردة للحظتـه التأسيسـيّة لمـا يسمى بالجبهة الشعبية ،لا سيما أنّ المقولات الأيديولوجية و السياسية التـي ارتبطـت بالاشـتراكية العلميـة ،والاتحـاد السـوفياتي، وأطروحـات الثـورات الوطنيـة الديمقراطيـة فـي العـالم الثالـث،خلال زمـن الحـرب الباردة، صارت خبراً للتاريخ مع انتصـار إيديولوجيا النيوليبرالية ؟فمـا هـي مهمـة المرحلـة الجديـدة و مـا هي خصائصها؟

الفصل الخامس

التأسيس للجبهة الشعبية بدلالة الدور المتصاعد للطبقة المتوسطة

يجمع المحللون الملمون بالشأن السياسي التونسي أن «الجبهة الشعبية» ،تريد أن تكون خياراً انتخابياً ثالثاً في تونس التي تشهد حالياً استقطاباً كبيراً بين الإسلاميين ممثلين في «حزب النهضة»وحزب «نداء تونس» ،لا سيما أن هناك عوامل عديدة تدفع بقوى اليسار لتوحيد صفوفها، في ضوء الهزيمة التي منيت بها الأحزاب اليسارية و القومية في الانتخابات الماضية و التي جعلت العديد من قواعدهذه الأحزاب تدفع نحو رص الصفوف لمواجهة ما تواجهه الساحة . .إضافة إلى حجم التحديات التي برزت خلال مرحلة الانتقال الديمقراطي في تونس، بما يهدد طبيعة المجتمع التونسي ،و ضغط الشارع الشعبي من أجل أن تتجاوز الأحزاب اليسارية و القومية انقساماتها غيرالمبررة، وغير المجدية، و التي أسهمت في تشويهها، وفي عزلها عن الحراك السياسي القائم في تونس.

غير أن «الجبهة الشعبية» ينتظرهاعمل كبير، لجهة توحيد أكثر ما يمكن من الرؤى بين أطرافها اليسارية والقومية ،إضافة إلى تعميق فكرة العمل الجبهوي واللقاء السياسي ،ثمّ بلورة رؤاها وبرامجها البديلة على المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وتوجيه رسائل واضحة للمجتمع التونسي ، وتقديم خطاب يطمئن القوى الداخلية صاحبة المصلحة في الثورة.فهذا العمل وحده هو الذي يفسح في المجال لتشكيل تكتل إنتخابي يبرزقوّة هذا التيارالثالث ويعطيه أيضا فرص النجاح في الانتخابات القادمة.

ورغم بروز هذه الرؤية التفاؤلية، في ضوء التجاذبات السياسية الحادة التي ظهرت حول صياغة الدستور، و التي بدأت تطرح من جديد موضوعة التحالفات سواء في شكل انصهارات أو أطر جبهوية،فإن العديد من المحللين يرون أن ولادة جبهة تضم الأحزاب اليسارية والقومية تبدو صعبة ومترددة، من جراء عدم قدرة العديد من القيادات اليسارية والقومية على إجراء قراءة نقدية على مسارها السابق سواء ما قبل الثورة أو بعدها مما أنتج تغيرات في المواقف لم يصحبها بلورة لأفكار جديدة تؤصل ما يمكن أن يكون قد حدث من تطور في أفكارها وبرامجها ..وعدم إدراك البعض من قيادات اليسار إلى أن مهمة العمل الجبهوي في المرحلة التي ستسبق الاستحقاق القادم تتمثل في بناء جبهة ديمقراطية عريضة سياسيا وطبقيا على أرضية منع قوى اليمين من الانحراف بالثورة الى بناء نظام يتناقض معمقومات و مفاهيم الحداثة . فضلاًعن عدم إدراك بعض القيادات اليسارية التي لا تزال سجينة الأطرحات الماركسية التقليدية الى أن المهمة المركزية لليسار تتمثل في توفير مقومات بناء جبهة ديمقراطية واسعة،- لا «جبهة شعبية» ذات طابع يساري ضيق،- تشكل نوعاً من الكتلة التاريخية التي تهدف الى منع اليمين من الهيمنة على مقدرات البلد و دفع البلاد نحو ثنائية موهومة لن تنتهي إلا بتحالف جديد بين التيار الديني و التشكيلة التجمعية الجديدة.

1- في نقد مفهوم «الجبهة الشعبية»

يحيل استخدام مصطلح «الجبهة الشعبية» ،إلى أن اليسارالتونسي الراديكالي (حركة الوطنيين الديمقراطيين في شتّى تنظيماتها ومدارسها ، وحزب العمال التونسي) اختار ثورةأكتوبر البلشفيّة في 1917 كأهمّ لحظاته التأسيسيّة. فأمام الثورة الروسيّة يتساوى الشيوعيّ «الرسميّ» واليساريّ «الجديد» والتروتسكيّ والماويّ تسليماً بتلك المرجعيّة.وهذا ما يؤكد لنا أن مختلف التنظيمات و الأحزاب اليسارية في تونس لاتزال تسيطر عليها الأيوديولوجيا الستالينية التي ترفعها إلى مرتبة المقدّس، الأمر الذي يجعل هذا اليسار يتحمّل جزءاً من المسؤوليّة في تعثّر علاقته مع عصرنا الراهن - عصر ما بعد نهاية الحرب الباردة و انهيار المعسكر السوفياتي- ومسائله، لا سيّما منها موضوعات الديموقراطيّة وحقوق الإنسان، ويرفض وعلى نحو متّصل،القيام بالمراجعة النقدية الصارمة لذاك «السلف الصالح» الذي أنشأ الغولاغ وعطّل إنتاج السياسة في صلب المجتمع، وقمع حرية التعبير، وأنشأ إحدى أهمّ التوتاليتاريّات المعاصرة وأشرسها.

ودأبت الأيديولوجية السائدة في الغرب على نقد و وصف النظام الشيوعي الذي كان سائداً في روسيا و دول أوروبا الشرقية بالنظام التوتاليتاري .وقد كان لمفهوم التوتاليتارية، الذي يعرف بالشمولية ، دوركبيرفي إسقاط التجربة التاريخية للشيوعية. ومن أهم خصائص هذه التوتاليتارية، تميزها بعدد من

الثوابت والعلامات الفارقة :الحزب الشمولي الواحد، الدور المركزي للأيديولوجيا ، إلغاء الحدود الفاصلة بين الدولة والمجتمع، تقديم دولة السلطة على سلطة الدولة ، تضخم أجهزة القمع و افتراسها المجتمع ، نفي مشروعية الصراعات الداخلية وتقديس مبدأ الانصهارية.

فلماذا يختار اليسار التونسي الراهن موروث الحرب الباردة للحظته التأسيسيّة لما يسمى بالجبهة الشعبية ، لا سيما أنّ المقولات الأيديولوجية و السياسية التي ارتبطت بالاشتراكية العلمية ،والاتحاد السوفياتي،وأطروحات الثورات الوطنية الديمقراطية في العالم الثالث،خلال زمن الحرب الباردة، صارت خبراً للتاريخ مع انتصار إيديولوجيا النيوليبرالية ؟ فما هي مهمة المرحلة الجديدة و ما هي خصائصها؟

فهاهي الليبرالية الجديدة في زمن العولمة تزعزع أسس الحياة الاجتماعية في مختلف أنحاء المعمورة شمالا و جنوبا ، و هي تقوم على المرتكزات التالية: الدعوة المتطرفة إلى الحرية الاقتصادية،و إنكار دور الدولة في ضبط آليات و حركة النظام الرأسمالي و التخفيف من شروره الإجتماعية (تحديدا في مجال التوزيع و العدالة الإجتماعية) ،و الهيمنة على المنظمات المالية الدولية (صندوق النقد الدولي و البنك الدولي) ،والتعاملمع البلدان النامية من منطلق التكيف و ضرورته مع السوق الرأسمالي العالمي ، و إبعادالدولة و إضعافها ، و ترك آليات السوق لكي تعمل طليقة . و بالمقابل برزت في العالم الغربي أيديولوجيا نقدية هي الأكثرشيوعا اليوم ، أيديولوجيا مضادة للعولمة الرأسمالية المتوحشة ، تصف الليبرالية الجديدة أو الليبرالية المتوحشة ،بإيديولوجيا كاملة لإدارة الأزمة في النظام الرأسمالي العالمي.

فهناك اليوم في صفوف مناهضي العولمة ، من يرى أن الليبرالية الجديدة تعبير عن توتاليتارية الأسواق، و عن توتاليتارية تقنيات الاعلام الجديدة ،وأن الذي شجعها على اكتساحها في التطبيق مختلف مواقع الساحة العالمية ،ضعف قوى اليسار،وهو الضعف الذي بلغ ذروته بانهيار دول شرق أوروبا والاتحاد السوفياتي .و يترافق مع ازدهار الليبرالية الجديدة هذا ،وحتى في البلدان الرأسمالية الأكثر تقدما ،انحسار مهم لدور السلطات العامة بدءا بالبرلمان ،وتخريب بيئي و تصاعد انعدام المساواة ، وتسارع الفقر و البطالة ،أي كل ما يمثل نقيض الدولة الحديثة و المواطنية .ونشهد أيضا فصلا جذريا بين تطورتقنيات الإعلام الجديدة من جهة ،و مفهوم تقدم المجتمع من جهة أخرى.

لقد جاءت الليبرالية الجديدة بمنهاج جديد لإدارة الرأسمالية في زمن العولمة . و قد كشفت عن عدد من الحقائق أهمها:

1-استقطاب العولمة الرأسمالية المتوحشة الحالية للرساميل و التدفقات الاستثمارية ، وبالتالي تركيزالثروة والرأسمال في البلدان الرأسمالية الصناعية المتقدمة ، خاصة في الولايات المتحدة.

2-ازدياد إفقارالعالم الثالث وتهميشه واتخاذ عمليات نهبه السافرة و المقنعة طابعاًهمجياً.

3-لعب الولايات المتحدة الأمريكية دورا رئيسا في صياغة هياكل القوة الاقتصادية من خلال قوتها السياسية و العسكرية.فالسلطة السياسية في زمن العولمة ،أو التوتاليتارية الليبرالية الجديدة تحولت إلى مجرد خادم أو مجرد نادل في مقهى الأسواق المالية التي آلت إليها السيادة الفعلية على العالم، لأن الحاكم الفعلي في عالم اليوم ،هو الرأسمال المالي،وتوتاليتارية الأسواق، وتوتاليتارية تقنيات الاعلام الجماهيري.

إن التوتاليتارية لم تعد صفة للدولة بل صفة للإقتصاد،والتوتاليتارية الاقتصادية ،بعكس التوتاليتارية السياسية ،توتاليتارية مغلفة ولا منظورة ،وتبسط هيمنتها « السرية» على العالم بأسره .فمن خلال البنك العالمي ووصندوق النقد الدولي والبنك المركزي الأوروبي و الشركات المتعددة الجنسيات تمارس الحكومة العالمية اللامنظورة المتوسطة كسلطة شبه مطلقة على كبريات المجموعات الإعلامية المتخصصة في إنتاج و توزيع السلع الثقافية ، و في التحكم بالرأسمال الرمزي ، وفي فبركة رؤية للعالم توافق إلى حد بعيد المصالح الاقتصادية و المالية لسادة العالم الجديد.

ومنذ نهاية الحرب الباردة في نوفمبر 1989 التي توافقت مع انهيار جدار برلين ، وبعد انتهاء مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية في ديسمبر 1991 التي توافقت مع زوال الاتحاد السوفياتي و حرب الخليج الثانية ، بلغت الولايات المتحدة الأمريكية قمما في السيطرة العسكرية و الاقتصادية و السياسية لطالما كانت غيرقابلة للتخيل ، الأمر الذي جعل الولايات المتحدة تطمح وحدها إلى تحديد قواعدالحياة الدولية من خلال تبوئها مركز قيادة النظام الدولي الجديد أحادي القطبية.

2- فما هو تعريف الطبقة المتوسطة ؟

يعود تآكل الطبقة المتوسطة في تونس، بصورة رئيسة إلى التوزيع غير العادل للثروات وهذا ما أصبح متفشياً منذ بداية عقد التسعينيات من القرن الماضي، حيث مالت كفة الفساد على حساب الاعتدال في الإنفاق والإيرادات، الأمر الذي قاد إلى تقسيم الطبقة المتوسطة - التي هي في الأساس عماد نهضة المجتمع التونسي - إلى قسمين: قسم ينضم إلى الفئة النخبوية من المجتمع الغني وقسم ينحدر إلى الطبقة الفقيرة أو محدودة الدخل.

وما تشهده تونس من انزلاقها في غياهب الثورة الشعبية ووقوفها على صفيح ساخن لا تحمد عقباه دليل على انسحاق الطبقة المتوسطة. ويمكن تشبيه ما يحدث على الساحة التونسية في العصر الحديث إلى ما واجهته الدول الرأسمالية الغربية في العقود السابقة خلال القرنين الثامن عشر والعشرين على وجه التحديد وثورات شعوبها ضد الأنظمة المستبدة الإقطاعية ، وضد الأنظمة الفاشية و النازية ، وبعضها ضد الأنظمة الاشتراكية الشمولية.

وقد أظهر لنا التاريخ مختلف تركيبات القوى الطبقية المتوسطة، و اختلاط تحالفاتها ، وانفصامها ، كما بين لنا أن لكل عصر ، و لكل بنية اجتماعية في مرحلة تاريخية محددة من تطورها ، و لكل بلد ، صيغا متميزة من إيديولوجية الطبقة المتوسطة ، و أشكالا من الدور السياسي ، غالبا ما تكون اصطفائية و مزدوجة في شيء ما أساسي . و تلك هي العلة الأولى والأهم و الأعمق لتناقضات إيديولوجية الطبقة المتوسطة ، بحكم وضعيتها الوسيطة بين طبقات المجتمع الرأسمالي ، و الكولونيالي المتناحرة ، و لتذبذب دورها السياسي ، الذي يتسم بطبيعته بوجهين . فهو ينجذب إلى الطبقات و الفئات الشعبية و الديمقراطية أحيانا ، و يتجه في أحيان أخرى إلى البرجوازية و القوى الرجعية .

و لكن بالنظر إلى تتابع المد و الجزر في ممارسة القوى الطبقية المتوسطة للصراع السياسي و الإجتماعي ، التي تظهر أيضا جنوحا فوق الثورية و وفوق الواقع ، و نزعة مغامرة متجاوزة بذلك حدود طاقاتها و إمكانياتها ، ثم ينتابها ارتداد رجعي و إفلاس سياسي ، و بكاء ، فإن جوهر سياسة الطبقة الوسطى عامة ، هو تحقيق توفيق اللامتوافق بين مختلف التناقضات المستعصية ، و القيام بالتسويات الطبقية و السياسية اللامبدئية ، وانتهاج خط المهادنة والمساومة على الدوام .

في المجتمع الرأسمالي ، مثلما في جميع الثورات البرجوازية الأوروبية و تجربة الثورتين الروسيتين ، و كذلك الأمر للتجربة السياسية لكل التاريخ المعاصر لجميع بلدان العالم الثالث ، لعبت القوى الطبقية المتوسطة (البرجوازية الصغيرة) دورا مهما ، سواء في تطور الرأسمالية ، بصرف النظر عن ميزات هذا التطور و خصائصه المتباينة جذريا في بلدان العالم الثالث عن المركز الرأسمالي الأوروبي- الأمريكي ، أو في مجال الحياة السياسية .

يؤكد لنا التحليل العلمي-انطلاقا من دراسة الرأسمالية – معرفة قوانين تطورها، في كل مرحلة تاريخية يمر بها تطور المجتمع الرأسمالي، و الكولونيالي، سواء بسواء، و انطلاقا من قاعدة الاختلاف في بنية علاقات الإنتاج السائدة في بلدان العالم الثالث المتميزة بفروقات مهمة عن الغرب الرأسمالي – يؤكد أن تعريف الطبقة المتوسطة Middle Class ليس تعريفاً واحداً ، في المجتمعات الرأسمالية الغربية و في مجتمعات العالم الثالث، و من ضمنها المجتمع العربي .وهو تعريف فضفاض وهلامي نظراً لإفتقاده الدقة العلمية .

من المعروف أن الطبقة المتوسطة موضوع هذا البحث تشكلت تاريخياً في طور سابق لنشوء الرأسمالية، واحتلت موقعاً طبقياً متحدداً بين طبقة النبلاء وطبقة الفلاحين. وفضلا عن ذلك ، فالطبقة المتوسطة طبقة محددة ارتبط تاريخها بانبثاق نظام الإنتاج السلعي الحر،وبعملية التراكم البدائي للرأسمال . ومن هذا المنظار، فهي طبقة تشكلت تاريخياً في رحم المجتمع الإقطاعي عينه ، بما أنها كانت تمثل القوى المنتجة الثورية في إطار علاقات الإنتاج الإقطاعية نفسها . أي إنها « الطبقة البرجوازية الناهضة نفسها، التي تحمل في صيرورتها الطبقية بحكم كونها الطبقة المهيمنة النقيض ، نظام الإنتاج ، الرأسمالي ، و التي ستصير بالضرورة الطبقة المسيطرة». ولهذا ، مثلت الطبقة المتوسطة القوة الاجتماعية الرئيسية الثورية ، التي قامت بالهدم الثوري لعلاقات الإنتاج الإقطاعية ، المعيقة لتطور القوى المنتجة ، و أنجزت ثورتها التاريخية السياسية بتحطيم سلطة الإقطاع ، و انتزاع السلطة السياسية منه ، و فرض هيمنتها الطبقية على مختلف الطبقات الاجتماعية ...

غير أن الطبقة المتوسطة ، التي أنجبت نازعة ملكيتها - أي الرأسمالية حسب التحليل الماركسي - أصبح وجودها الطبقي مختلفا عما سبقه ، مع اكتمال تكون البرجوازية الكبرى في حركة موضوعية

من التفارق الطبقي داخل الطبقة المتوسطة عينها . لقد أصبح انشطارها الداخلي انشطاراًخارجياً، مع تطور نظام الإنتاج الرأسمالي، في ظل سلطة البرجوازية كطبقة مسيطرة على جميع الصعد الاقتصادية والسياسية والإيديولوجية، لكي تصبح الطبقة المتوسطة هنا، تمثل مختلف شرائح البرجوازية الصغيرة، التي أصبحت الآن بقية ضخمة من الماضي في تكوين اجتماعي جديد نوعيا، تحيا حسب قوانينها الخاصة، التي تؤثر (أي البرجوازية الصغيرة) فيها، و لكنها مرغمة أيضا على الخضوع لنفوذ قوانينها. وهكذا، احتلت الطبقة المتوسطة موقعا طبقياً وسطياً في إطار علاقات الإنتاج الرأسمالية القائمة، بين الطبقة البرجوازية الكبيرة المسيطرة، والطبقات و الفئات الشعبية الأخرى الكادحة..

في الواقع، لعبت وتلعب القوانين الاقتصادية الرأسمالية، والإنتاج السلعي، في مختلف مراحل و ظروف التطور الرأسمالي، دوراً رئيساً في إحداث التفارق الطبقي داخل الطبقة المتوسطة ، حيث يدفع قسم من هذه الطبقة عينها إلى التميز ، والانفصال و الاستقلال عنها ،أملا في فرض هيمنته الطبقية .غير أن الحركة التاريخية أثبتت لنا خاصة مع تحول البرجوازية الكبيرة إلى برجوازية إمبريالية أن هناك حدوداً طبقية فاصلة تمنع هذه الطبقة المتوسطة من الاستقلال الكامل، و من التطور الطبقي المستقل عن هيمنة البرجوازية الكبيرة المرتبطة بنظام الإنتاج الرأسمالي الكبير، والتي انفصلت تاريخيا عنها .

و نخلص إلى القول في تعريف الطبقة المتوسطة أنه يجب التمييز بين مرحلتين تاريخيتين عرفتهما و مرت بهما هذه الطبقة، الأولى: مرحلة نشوء علاقات الإنتاج الرأسمالية في داخل بنية المجتمع الإقطاعي، حيث كانت الطبقة المتوسطة في علاقة تناقض تناحري مع الطبقة الإقطاعية، باعتبارها طبقة ثورية صاعدة وحاملة في صيرورتها الطبقية نظام إنتاج رأسمالي جديد. والثانية: مرحلة اكتمال تطورعلاقات الإنتاج الرأسمالية بعد أن أصبحت البرجوازية الكبيرة طبقة مسيطرة في المجتمع، ومرتبطة بشكل عضوي بنظام الإنتاج الرأسمالي، حيث أصبحت الطبقة المتوسطة خاضعة لعواصف وتقلبات الرأسمالية الاحتكارية. و لكنها لم تعد طبقة رئيسية وثورية، بل إن وجودها الطبقي يجعلها بالضرورة طبقة متحالفة مع البرجوازية الكبيرة ، و لا تدخل معها في علاقة تناقض تناحري.

أما فيما يتعلق بالواقع العربي:علينا أن نرى الاختلاف الجذري الأساس في التكون التاريخي لمختلف شرائح الطبقة المتوسطة. فالمجتمع العربي شأنه شأن كل مجتمعات بلدان العالم الثالث، يتميز بتعدد الأنماط الإنتاجية فيه. «ومزايا أنماط العالم الثالث مرتبطة مع سمة مميزة أخرى وهي تمازج و تناسب بعض الأنماط و الوزن النوعي لكل منها ،و حتى عدد هذه الأنماط أيضا، والذي (أي التمازج) لم يكن مألوفا لتاريخ دول الغرب المستقلة».

لقد عبر مورو برجر(Morro Berger)بوضوح عن الأهمية التاريخية لنشوء الطبقة المتوسطة الحديثة، التي تقوم بأعباء التحديث و النهضة الوطنية في« مصر الثورة»، في مؤلفه البيروقراطية و المجتمع في مصر المعاصرة، إذ جاء في ختام هذا المؤلف الصياغة التالية لمقولته: «وكثيرا ما يقال أن النظام العسكري القائم يحاول تمثيل الطبقة المتوسطة التقليدية من موظفي الحكومة و أرباب الأعمال الحرة و صغار التجار. وإنما الحقيقة تكمن في أن النظام العسكري يحاول أن يكون ممثلا للطبقة المتوسطة (الحديثة)، التي ما زالت في طور التكوين، والتي تقع على عاتقها مهام تكنولوجية و إدارية و ريادية في مجال تحفيز الإستثمارات. وعلى وجه التحديد، فإن النظام العسكري يحاول خلق طبقة جديدة ليمثلها».

وضمن هذا الإطار، طرح بعض أساتذة العلوم السياسية في الغرب، مثل مانفردهولبرن، و جيمس بل،مقولة «الطبقة المتوسطة الجديدة، لكي تقتصر على الفئات التكنوقراطية و المهنية والبيروقراطية المدنية والعسكرية العليا، والتي أصبحت في نظرهم محور السلطة الاقتصادية والسياسية و رمز الجاه الإجتماعي و الإداري في بلدان الشرق الأوسط».

وهكذا ، فإن الطبقة المتوسطة تضم مختلف الشرائح الإجتماعية التي تعيش بشكل أساسي، على المرتبات المكتسبة في الحكومة والقطاع العام، وفي قطاع الخدمات و المهن الحرة الخاصة. كما يمتلك بعض من شرائح هذه الطبقة وسائل الإنتاج (مثل العقارات أو الأراضي الزراعية، أو أسهم بعض الشركات). و يمكن تقسيم هذه الطبقة المتوسطة إلى ثلاثة شرائح تضم كل شريحة فئات متجانسة بقدر الإمكان.

الشريحة العليا من الطبقة المتوسطة، و تضم العلماء و الباحثين وأساتذة الجامعات والمعاهد العليا و المديرين و أصحاب المهن المتميزة كالأطباء و المهندسين و القضاة و المحامين والفنانين و

كبارضباط الجيش و المخابرات والفنيين العاملين في قطاع المعلوماتية، والمدراء العامين في القطاع العام. وعلى الرغم من أن هذه الشريحة العليا ليست مالكة لوسائل الإنتاج وغير ذلك من الأصول الرأسمالية، إلاّ أنّ الأفراد من هذه الشريحة القابعون على القمم المسيطرة على القرارات الاقتصادية وأنماط التحكم في الفائض الاقتصادي، خاصة في القطاع العام، راكموا ثروات هائلة من خلال سيطرتهم على قمم البناء البيروقراطي- التكنوقراطي للدولة، لا من خلال علاقات السوق وحقوق الملكية التقليدية. وأصبح لهم نفوذاً مالياً قوياً، أعادوا إستثماره في المجتمع، من خلال شراء ملكية وسائل الإنتاج الزراعي و العقاري والصناعي.. و تتمتع هذه الشريحة بنمط من الإستهلاك المتسم بالتنوع و الغنى.

الشريحة المتوسطة من الطبقة المتوسطة، و تضم عدداً أكبر من الأفراد بالمقارنة مع الشريحة العليا. وتتكوّن أساسا من الموظفين الذين يشغلون وظائف إدارية وفنية وإشرافية في الوزارات والأجهزة والمصالح الحكومية وإدارات الحكم المحلي، مثل الموظفين في القطاع العام، والأساتذة، والموظفين العاملين في البنوك.

الشريحة الدنيا من الطبقة المتوسطة، و تضم الموظفين الصغار العاملين في قطاعات الدولة المختلفة. وغالبا لا يتمتع أفراد هذه الشريحة بمستوى تعليمي عالي، و هم يمثلون أغلبية الطبقة الوسطى، وقاعدتها العريضة. كما تضم أيضا المعدمين و صغار المزارعين و صغار الحرفيين و صغار المشتغلين بتجارة التجزئة وغالبية عمال الزراعة والصناعة والمشتغلين بمختلف أنواع الخدمات الرثة.

إن الطبقة المتوسطة بشرائحها الثلاث طبقة فضفاضة واسعة تستقبل يوميا مواليد جددا من خارجها. و في الوقت عينه تفرزفي المراحل التاريخية المختلفة برجوازيين متوسطين، يصبح بعضهم برجوازيين تقليديين. إن الطبقة المتوسطة حركة مستمرة بين صعود و هبوط. البرجوازي المتوسط قد يصبح تقليديا، و لكنه قد يصبح برجوازيا صغيرا فقيرا، لأن حركة الصراع داخل الطبقة المتوسطة، و حركة الصراع العام، تؤدي إلى إفلاس الكثيرين منهم وإفقارهم.

ولهذا لايجوز الكلام عن الطبقة المتوسطة ، باعتبار أن كل واحد فيها، أو من أبنائها، يحتل موضعا ثابتا. و بالتالي نستطيع أن نحكم عليه اليوم، كما نحكم عليه بعد ستة أشهر، وبعد ست سنوات. إنها في حركة مستمرة، تنمو وتتسع قاعدتها، وتختلط معالم شرائحها. من كان في الشريحة المتوسطة منها يصبح فقيراً، و ينضم إلى حركة الفقراء منها. و من كان فقيراً يمكن أن يصبح برجوازياً صغيراً من الشريحة المتوسطة، فتصبح له مواقف متذبذبة. ومن كامن منها متوسطاً قد يصبح برجوازياً غنياً تقليدياً ويصبح مع القوى الرجعية.

3- التحولات التي عرفتها الطبقة المتوسطة

بديهي القول أنه بمقتضى خواص الشكل الكولونيالي من التطور في التشكيلة الاقتصادية الاجتماعية العربية، فإن الطبقة الوسطى لم تتكون تاريخيا وفق الشكل الكلاسيكي لتطور الطبقة المتوسطة في أوروبا ، في ظل علاقات الإنتاج الإقطاعية، وإنما في ظل السيطرة الإمبريالية، أي في ظل هيمنة علاقات الإنتاج الكولونيالية والتبعية للإمبريالية. ولهذا السبب، فهي ليست طبقة ثورية صاعدة، ولا تحمل في صيرورتها الطبقية نظاماً إنتاجياً رأسمالياً قائماًبذاته، له مقومات النمو والتطور بشكل حر، ومستقل .

وعندما كانت الطبقة المتوسطة بجميع شرائحها حتى الشريحة العليا منها، تخضع لإستغلال واضطهاد مزدوج من السيطرة الإمبريالية الخارجية وسيطرة الإقطاع، و كبار الملاكين العقاريين، والبرجوازية التقليدية، كان من مصلحتها أن تصارع كلها مع العمال والفلاحين لإسقاط الهيمنة المباشرة الخارجية، و السلطة القمعية الداخلية التي كانت تقمع الشعب، و في جملة الشعب تقمع الشرائح المختلفة من الطبقة الوسطى. ولذلك أخذت الطبقة المتوسطة في ذلك الحين وجها ثورياً وديمقراطياً كلها متحالفة مع العمال و الفلاحين. ظهرهذا واضحاً في سورية منذ سنة 1945، وظهر في مصر بعد عام 1945، وظهر في العراق حيث كانت الشرائح المختلفة ومن الطبقة المتوسطة والعمال والفلاحين تخوض صراعا لا هوادة فيه بأشكال الصراع القائم آنذاك، لإسقاط الهيمنة الخارجية من جهة، ولإسقاط حكم كبار الملاكين العقاريين والبرجوازية التقليدية من جهة أخرى.

وفي ذلك الوقت لم تكن مشكلة الطبقة المتوسطة، شرائحها المختلفة العليا و المتوسطة، أنها مختلفة مع العمال والفلاحين.كانت مشكلتها الأساسية أنها متصارعة مع كبار الملاكين العقاريين، و مع

البرجوازية التقليدية، ومع الإستعمار الخارجي، و بالتالي أخذت وجها ديمقراطياً وثورياً، فيما يتعلق بالعلاقة مع العمال و الفلاحين، ثم استطاعت الطبقة المتوسطة بهذا التحالف مع العمال والفلاحين أن تنهي أشكال الإستعمار أو الإمبريالية المباشرة كالسيطرة البريطانية على مصر، والسيطرة الفرنسية على سوريةالخ...و أن تصل إلى السلطة.

وعندما وصلت إلى السلطة أرادت الشرائح العليا من الطبقة المتوسطة أن تستفرد بها فتضرب حتى الشرائح المتوسطة والدنيا من الطبقة المتوسطة، وتسحق حركة العمال والفلاحين وتشوهها، لأنها أصبحت حاكمة. و هي أصبحت في السلطة ذات مصلحة في أن تقيم علاقات مع السوق الرأسمالية العالمية بطريقة جديدة. وبالتالي أخذت قرارات وقف الإستيراد، ومنع السفر كما حدث في سورية سابقا، ثم عندما أرادت أن تستفرد بالسلطة فتحت مجالات السفر ومجالات الإستيراد لأن لها مصلحة في ذلك، وأصبحت الشريحة العليا من الطبقة المتوسطة طامحة في أن تقيم علاقات ودية وتحالفية وتنسيقية مع بقايا الطبقات المالكة للثروة في الداخل. وأخذ شكل علاقاتها شكل إنفتاح في الداخل على القوى الرجعية، وانفتاح في الخارج على القوى الإمبريالية العالمية، وعلى الأنظمة التابعة والمرتبطة. ثم أرادت في الوقت عينه أن تنهي تحالفها مع الشرائح الثورية والديمقراطية من الطبقة المتوسطة، و مع العمال والفلاحين، لأنها أنشأت تحالفاً آخر مع بقايا كبار الملاكين العقاريين، و بقايا البرجوازيين التقليديين، ومع الدول والأنظمة التقليدية الموالية للغرب، و مع الدول والقوى الإمبريالية أيضا.

كانت السياسة في الداخل تقوم على سحق القوى الثورية والديمقراطية من الطبقة الوسطى والعمال والفلاحين. وهذا هو الشكل الذي اتخذته السلطة في مصر بعد 1971، ثم تبعتها لاحقا معظم أنظمة الطبقة المتوسطة في العالم العربي. وهذا واضح وطبيعي، لأن هذه الشريحة أرادت أن تستفرد بالسلطة.

إن هذا الوضع العام يجعل جميع شرائح الطبقة المتوسطة وفئاتها، حتى أشد فئاتها فقرا، قابلة للتذبذب، لأنّ الذي كان في عقدي الستينيات وبداية السبعينيات من القرن الماضي، أستاذاً فقيراً يعيش مثلا براتب 300 ليرة سورية أو ب400 ليرة لبنانية، وأصبح لاحقا مديراً عاماً للأمن العام، ووزيرا للدفاع، أو قائداً للجيش، أو مديراً لشركة الحديد والصلب، أو مديراً لشركة الأخشاب، إن هذا يحمل داخله ملامح انتهازية، و يجمل داخله احتمالات التذبذب، لأن وضعه قابل لمثل هذا التذبذب.

هذه الملامح العامة للطبقة المتوسطة تجعل من الصعب الحديث عنها باعتبارها طبقة متماسكة، لها مواقف ثابتة، أو حتى الحديث عن شرائحها المختلفة بشكل ثابت ومحدد. و مع ذلك علينا أن نعطي تقديرات لوضع شرائحها العليا دائما، لأنها معرضة للإرتداد. فأن يكون المرء طبيباً كبيراً، يصل دخله إلى آلاف الدولارات بالشهر، وهو على صلة بالوزرات، و كبار رجال الدولة، و لديه إمكانية أن يصبح وزيرا الخ .. أي إمرء كهذا من المستحيل أن يكون ثابتا في موقفه السياسي، وعلى الرغم من أن كثيراً من هؤلاء يكون موقفه وطنيا بشكل عام عندما يكون خارج السلطة ويكون الوضع قمعيا وتتخذ السلطة منه موقفاً عدائياً إلاّ إنهم عندما ينتقلون إلى السلطة يصبحون قمعيين معادين للجماهير، ويصبحون على إستعداد في معظم الأحوال لإقامة علاقات متطورة مع هذه القوة الإمبريالية أو تلك. إنهم ينتقلون من الموقف الوطني العام إلى الموقف القمعي المعادي للشعب، ثم إلى الموقف القمعي المتعاطي مع الحقائق الدولية كما يسمّونها.

لقد أنتجت رأسمالية الدولة التابعة في العالم العربي بقيادة الطبقة المتوسطة بعد فشل التجربة الليبرالية، في حقيقة الأمر رأسمالية مشوهة، من خلال إنشاء القاعدة المادية الاقتصادية والاجتماعية، وإيجاد القطاع العام، وعبر التدخيلة للدولة التي كانت مهمة وضرورية ومبرمجة بهدف تحقيق التعبئة المكثفة للموارد وتوظيفها في البناء التحتي لايجاد وتائر قوية، لتراكم الرأسمالية لمصلحة البرجوازية القديمة والحديثة في ظل عجز الرأسمال الخاص بسبب حجمه الصغير ودرجة نضجه القليلة والتعديل في البناء الطبقي.

إن هذه الطبقة المتوسطة حين استكملت بناء الدولة البيروقراطية الحديثة تحوّل ممثلوها الطبقيون في السلطة السياسية- الحزب والحكومة والجيش وأجهزة المخابرات الذين استخدموا ما توفر لهم هذه السلطة من امتيازات عديدة مصادر القوة والثروة في المجتمع عن طريق الاستيلاء على القطاع العام من أجل خدمة مصالحهم الطبقية بالضرورة- إلى فئة البرجوازية التكنوبيروقراطية الكولونيالية. ولذا فإن رأسمالية الدولة التابعة خلال عقود الستينيات والسبعينيات من القرن الماضي، لم تكن خارج

سياق علاقات الانتاج الكولونيالية. وكانت في الوقت عينه عملية تاريخية معقدة ومزدوجة، فهي من ناحية تجددت في سيرورتها البرجوازية الكولونيالية التقليدية في عملية الاستبدال الطبقي السياسي، لمصلحة تحررها الاقتصادي، وهي من ناحية أخرى ولدت بالضرورة التاريخية فرز طبقي داخل الطبقة الوسطى التي حلت في السلطة السياسية محل البرجوازية التقليدية، حيث انفصلت تلك الشريحة العليا منها، التي تمتلك السلطة وتسيطر على جهاز الحزب والحكومة، عن سائر شرائح الطبقة الوسطى ، لتتحول في إطار من تجدد علاقات الانتاج الكولونيالية إلى فئة البرجوازية التكنوبيروقراطية الكولونيالية. وكانت النتيجة التاريخية لهذه التجربة أن حصل التماثل الطبقي، بين البرجوازية التكنوبيروقراطية الكولونيالية والبرجوازية الكولونيالية التقليدية، لتكون البرجوازية الكمبرادورية الجديدة.

وهكذا فإن أفراد الطبقة المتوسطة الجديدة ينتمون في الأساس إلى أسر حديثة الثراء، تضخمت ثرواتها في السبعينيات و الثمانينيات(إذ سبب هذا الإثراء في الأساس أعمال المقاولات و المضاربة و العمولات و أعمال الوكالة للشركات الأجنبية و بعض الوظائف العليا المدرة للدخل الوفير(من غير المرتبات بالطبع). أي أن سبب الإثراء كان أساساً أعمال الوساطة بمختلف أنواعها، تمييزاً عن السبب الأساسي لثراء الطبقة العليا القديمة وهو الملكيية الزراعية.

أماعن الشريحة المتوسطة من الطبقة المتوسطة ، فهي شريحة ذات اتجاه وطني واضح يزداد التناقض معها، كلما طرحت القضايا الإجتماعية بالمزيد من الجذرية. فإذا ظلت القضية قضية صراع مع الإمبريالية، وصراع مع الكيان الصهيوني، كان هؤلاء متمسكين بالمواقف القومية. ولكن عندما تنتقل القضية إلى قضية الصراع الإجتماعي، مثل تغيير وضع الفقراء و الحد من إمتيازات البرجوازية، يبدأ هؤلاء بالتذبذب. و لهؤلاء مصالح في الاستيراد و التصدير، و لهم مصالح في الرفاهية. و هم حريصون جدا على رفاهيتهم.و معظم هؤلاء مثلا كانوا في حتى مصرو سورية، قبل سنة 1970 ضد الأنظمة القائمة بشكل أو بآخر، لأنهم يريدون أنظمة تبيح لعناصر الطبقة المتوسطة ، مدير البنك، أو مدير الشركة ، أو الضابط الكبير في الجيش والمخابرات، أن يستورد ما يريدل الذي يريد. وقد حققوا بحركاتهم التي قاموا بها في سورية ومصر والجزائر انتشاراً سياسياً، و أتاحوا لأنفسهم ، أو أباحوا لأنفسهم ما كانوا يشتهون.ففي مصر أعادوا تركيب السلطة، فتحالفت هذه الشريحة من الطبقة المتوسطة مع بقايا الإقطاع الذي كان مازال موجودا من عهد عبد الناصر، ومع البرجوازية الكمبرادورية التي ضربت ضربات قوية.

لقد أعادت هذه الشريحة التحالف مع هاتين الفئتين، وأنشأوا نظاماً جديداً في تكوينه، مكونا من البرجوازيين الضغار الذين تحولوا إلى فئة كمبرادوربية تعمل لمصلحتها الخاصة، و من بقايا الإقطاعيين و الملاكين العقاريين الكبار، و من البرجوازيين التقليديين الكمبرادوريين .فنشأ هذا النظام الغريب العجيب.وفي سورية لم تتح هذه الفئة الفرصة لبقايا الإقطاع و لبقايا البرجوازية الكمبرادورية أن تحكم، و لكنها أعطتها كثيرا من التسهيلات و الإمتيازات. سمحوا لها بالسفر، و بالتجارة، وشاركوا في نتائج ما تقوم به، فرضوا أنفسهم بالقوة شركاء، لكنهم لم يعيدوها إلى السلطة، و لم يغيروا طبيعة السلطة الحاكمة بمعنى أنهم لم يدخلوا بقايا الإقطاع والكمبرادور السابق إلى ترتيبات السلطة.

4-العولمة الليبرالية و طحن الطبقة المتوسطة

إذا كان القطاع العام ، أو قطاع الدولة، الذي أوجدته الشريحة المهيمنة من الطبقة المتوسطة ، التي تمتلك سلطة الدولة بالفعل، قد مثل «صرح الصمود» الاقتصادي و السياسي في العديد من الأقطار العربية في مرحلة الستينات و لغاية نهاية السبعينات، فإن هذا القطاع العام قام على أساس القاعدة المادية للسيطرة الإمبريالية، أي قاعدة علاقات الإنتاج الكولونيالية عينها، التي كانت تقوم عليها السلطة الاقتصادية الإجتماعية للبرجوازية التقليدية، لا على أساس فك الإرتباط مع الإمبريالية.

وهكذا حصلت تحولات طبقية في معظم البلدان العربية التي حكمتها الطبقة المتوسطة ، والمرتبطة أساسا بظهور الطبقة البرجوازية الكمبرادورية الجديدة، المضطلعة بقيادة القطاع العام، و المتكونة من قيادات الحزب الشمولي الحاكم، و كبار رجال الدولة، مدنيين وعسكريين الذين راكموا أموالا طائلة من خلال سيطرتهم الكاملة على القطاع العام. وقد أتاحت السيطرة على النفط و زيادة إنتاجية وارتفاع أسعاره، فرصة تاريخية لتحول هذه الشريحة من الطبقة الوسطى شيئا فشيئا إلى طبقة رأسمالية بيروقراكطية، بل و طفيلية أيضا. ذلك أن حركة التفارق الطبقي التي حصلت داخل الطبقة

المتوسطة ، التي امتلكت سلطة الدولة، قد بلورت فئة من طبقة جديدة تكنوبيروقراطية(من المدنيين و العسكريين) ما لبثت أن تحولت في ظروف الليرالية الجديدة إلى برجوازية كمبرادورية جديدة. «والغريب أن هذه الطبقة الجديدة نفسها هي التي تنكرت بعد ذلك للسياسات الإشتراكية التي أعطت فرصة التمييز الإجتماعي، و هي التي أيدت سياسة الإنفتاح الاقتصادي، على أمل أن تتحول إلى نحو مزيد من التوجه الرأسمالي».

و ترافقت هذه التحولات الطبقية مع إعداد خلال عقدي الثمانينات والتسعينات من القرن الماضي أهم الشر كات المتعددة الجنسيات، وبنوك وول ستريت،والخزانةالفيدرالية للولايات المتحدة الأمريكية (البنك المركزي الأمريكي) والمؤسسات المالية الدولية (البنك الدولي وصندوق النقد الدولي) ما بات يعرف في كل العالم ب«توافق واشنطن»،الذي يقوم على مبدئين : الأول حكومة الحد الأدنى، والثاني الأسواق الحرة. ولعبت مجموعة الثماني دوراً ناشطاً في فرض عقيدة الطور النيوليبرالي للعولمة وفي تولي قيادته. والسياسة التي توجه سياساتها ترتكز على الأنماط الثلاثية الأبعاد المتمثلة في الاستقرار والتحرير والخصخصة.

إن «توافق واشنطن»هو عبارة عن مذهب إقتصادي ليبرالي يقوم على فلسفة التقشف، والتخصيص، والتحرير،والإنضباط في الموازنة، والإصلاح الضريبي، وتخفيض النفقات العامة،وتحرير المبادلات التجارية والأسواق المالية. ولقد استنبطت تدابير«توافق واشنطن»هذا الرد على كل المشاكل الاقتصادية التي كانت تواجه معظم بلدان العالم سواء في المراكز الرأسمالية المتقدمة أم في البلدان المتخلفة التي كانت تعاني من عجوزات كبيرة في موازناتها، حيث كانت خسائر المؤسسات العامة غير الفعالة تسهم في هذا العجز.و لذا سوف يسميه خبراء الاقتصاد أيضا با«لتفكير الأحادي».

وفي عقد التسعينيات عملت الولايات المتحدة الأميركية على فرض هذا النموذج الإقتصادي أي النيوليبرالية في إطار الترويج للعولمة، وبرامج التثبيت والتكيف الهيكلي، وبرامج الإصلاح الإقتصادي، على معظم بلدان العالم الثالث لكي تتبناه، بوصفه نموذجاً إقتصادياً نيوليبرالياً مفروضاً من قبل الرأسمال الإحتكاري الأميركي مقابل تدفق الاستثمارات.ولعبت المؤسسات المالية الدولية: صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، دوراًرئيساً في تقديم النصائح والتوصيات إلى بلدان العالم الثالث بهدف الإنخراط في نظام العولمة الرأسمالية المتوحشة.

في هذا السياق تفاقمت أزمة الديون الخارجية في معظم البلاد العربية التي وجدت نفسها عاجزة عن مواجهة الأزمات الاقتصادية والإجتماعية، فلم تجد من سبيل لها سوى تطبيق برنامج التكيف الهيكلي للاقتصاد الذي فرضه صندوق النقد الدولي على كل بلدان العالم الثالث، والذي يستند من حيث الأساس النظري على فلسفة الليبرالية الجديدة التي يمكن تلخيصها في جملة واحدة، وهي:السوق هي الخير... و الدولة هي الشر.

و ليس عجيبا انه في ظروف سيطرة الرأسمالي الأجنبي، والاستعمار الاقتصادي والسياسي على العالم العربي، أن يستلزم تشكل وظهور الطبقة البرجوازية الكومبرادورية طحن الطبقة الوسطى. و في الحقيقة التاريخية لا يجوز أن نحمل العولمة الليبرالية المسؤولية الكاملة في تدهور أوضاع الطبقة المتوسطة في البلاد العربية، ذلك أن جانبا من هذا التدهور حصل بالفعل إبان الأزمة الاقتصادية التي سبقت الموافقة على تنفيذ برامج الإصلاح الهيكلي. ولما كانت الطبقة المتوسطة طبقة غير متجانسة على صعيد شرائحها المختلفة بسبب التفاوت الواضح في مستويات دخولها و مستويات معيشتها ووزنها الاقتصادي و الإجتماعي ووعيها الطبقي، فإن سياسات العولمة الليبرالية الجديدة قد أثرت على شرائحها بشكل متباين .

يقول رمزي زكي في هذا الصدد:فإذا أخذنا-أولا- الشريحة العليا من هذه الطبقة التي تتميز بإرتفاع مستوى دخلها، و بأن هذا الدخل ذي طبيعة متغيرة، و إذا أخذنا بعين الإعتبار قربها من السلطة و إدارة كثير من أفرادها للأجهزة العليا للدولة و لشركات القطاع العام، فسوف نجد أن وضعها النسبي في أغلب الظن قد تحسن عند تنفيذ السياسات الليبرالية الجديدة ،أو على أسوأ الظروف، لم يتدهور...

أما إذا تناولنا حالة الشريحة المنوسطة من الطبقة المتوسطة ، فسوف نجد أن وضعها الاقتصادي و الإجتماعي قد ساء بشكل واضح جراء السياسات الليبرالية الجديدة.فأغلب أفراد هذه الشريحة ، تدهور وضعهم بسبب موجة التضخم التي جاءت في ركاب سياسات العولمة الليرالية، فتدهورت أجورعهم و مرتباتهم الحقيقية. وزاد الأمر سوءا حينما قررت الليبرالية إلغاء الدعم الحكومي

الذي كان ينفق على ضروريات الحياة(الخبز و المواد التموينية) و زيادة أسعار منتجات القطاع العام و الرسوم المقررة على الخدمات العامة و رفع اسعار الطاقة و أجور النقل، و خفض الإنفاق العام الموجع للخدمات الإجتماعية(الصحة، التعليم ، الضمان الإجتماعي ، الإسكان الشعبي)، و خصخصة بعض هذه الخدمات و إرتفاع أسهارها على يد القطاع الخاص.و فيما يتعلق بالشريحة الدنيا من الطبقة الوسطى ذات الأغلبية العددية داخل هذه الطبقة، فيمكن القول بأن السياسات الليبرالية الجديدة قد هوت بها إلى الحضيض.

في ظل العولمة الليبرالية المتوحشة تزداد أوضاع الطبقة المتوسطة في العالم العربي تدهوراً، و ترتفع درجة حرمانها و معاناتها ، لا سيما أن أنظمة الطبقة المتوسطة التي حكمت البلاد العربية عقب توال الإستقلال السياسي و الثورات الشعبية و الإنقلابات العسكرية، قد اعتمدت على تحالف طبقي عريض ضم الشرائح المختلفة للطبقة المتوسطة والطبقات الشعبية من العمال و الفلاحين.بيد أن هذه الأنظمة التي استنفدت دورها، و أصبحت قوة معادية للديمقراطية ، تمنع الطبقات و القوى الأخرى من أن تنمو و أن تتبلور، بعد أن كرست كل جهدها خلال العقود الثلاثة الماضية على بناء تنمية مشوهة و ممارسة الإستبداد السياسي الداخلي، خسرت الدعم الطبقي الذي كانت تستند إليه ، حين خرجت شرائح الطبقة الوسطى المطحونة من هذا التحالف الآن.

5-الطبقة المتوسطة وتطلعاتها إلى الديمقراطية في تونس

فإلى جانب الثروات التي جلبتها العولمة الليبرالية، التي انخرطت فيها تونس منذ بداية التسعينيات من القرن الماضي، والتي استفادت منها الطبقة المتوسطة الاستهلاكية بسبب التوسّع في سياسة الإقراض لشراء السيارة والمنزل، حلّ في المقابل الفقر والبطالة ليهمّشا محافظات تونسية بأكملها من جراء انتهاج سياسات تعمّق حجم الاختلال التنموي بين الجهات والمناطق.

ففي كتاب نيقولا بو وكاترين غراسييه: «الوصية على قرطاج» الصادر في باريس سنة 2009، جاء فيه أن نظام بن علي البوليسي كان يفاخردائماً بأن الطبقة المتوسطة تبلغ 80% من مجموع الشعب التونسي. فيرد الكاتبان بمرجعية دراسة للبنك الدولي تتحدث عن 47 الى 48 % باعتبارها نسبة الطبقة المتوسطة من مجموع الشعب. وهذا الرقم(47 – 48%) ليس رقماً سلبياً على أي حال.

ويأتي توسع وتضخم هذه الطبقة المتوسطة الاستهلاكية التي تمثّل نصف البيئة الاجتماعية التونسية، في سياق انخراط تونس في إطار العولمة الليبرالية ، والدعم الغربي القوي للتجربة التونسية من خلال تدفق القروض على تونس من بنك الاتحاد الأوروبي، وكذلك تسارع رؤوس الأموال الغربية والخليجية على الاستثمار في تونس، الأمر الذي أسهم في زيادة معدلات التنمية في تونس وجعلها نسبيا أعلى ممّا هي عليه في البلدان العربية المجاورة. وباستثناء الدول الخليجية النفطية، تعتبر تونس أغنى دولة عربية، إذ يبلغ الدخل الفردي فيها نحو4300 دولار. كما تعتبر تونس الرائدة من بين هذه الدول في مجال التعليم، فنسبة المتعلمين فيها تتخطى مصر والمغرب بكثير، وهي تعدّ من أكثر الدول العربية إنفاقاً على التعليم، إذ بلغت فيها حصة الثقافة والتعليم من الدخل القومي نحو 7.2 %، في وقت تنفق مصر نصف هذه النسبة، والمغرب 5.7%. كما أنّ تونس هي الدولة الأكثر تمدّناً من بين دول المغرب العربي الأفريقية، حيث يقطن 67 % من سكّانها في المدن، في مقابل 56% في المغرب و43 %في مصر.ويملك 80 % من الشعب التونسي بيتاً.

أمّا انخراط تونس في العولمة، فيمكن قياسه عبر حصّة الصادرات من الدخل القومي. وفي حين لا تشكّل هذه النسبة أكثر من 15 و24 % من الدخل القومي المغربي والمصري على التوالي، تقترب النسبة في تونس إلى معدّلات الدول الأوروبية مع حوالى 40% . ومع هذه الأرقام والنسب، يمكن لكارل ماكس أن يصفّق تقديراً وبهجةً، وهو يصرخ «كنت على حقّ!». وهو بذلك يعني تحديداً مسألة «حتمية الصراع» بين النظام وبين الطبقات الصاعدة، أي بين البنية السلطوية المتصلبة للدولة البوليسية التونسية والطبقة المتوسطة الصاعدة.

ورغم النجاحات التي سمحت بها التنمية الاقتصادية السريعة بتحسين شروط حياة السكان وتعظيم الأمل في المستقبل وتعزيز شرعية النظام، فإن الرئيس المخلوع بن علي الذي كان مدعوماً من حلفائه الغربيين، قام بتطبيق النموذج الصيني على تونس، والذي يتمثّل في تأمين لقمة العيش للشعب مقابل الحرية، ومقايضة السياسة نهائيا بالاقتصاد، وتفضيل الوجود أوالبقاء على قيد الحياة على الهوية والمعنى. وكانت هذه الطبقة المتوسطة النابض الرئيسي، والمستفيدة من النمو، الذي نادرا ما نزل أدناه

إلى أقلّ من 4 إلى 5 % . إنه أداء رائع من شأنه أن يثير الحسد والغيرة من قبل جيران تونس، والذي كان في أصل العقد الاجتماعي مع عشيرة زين العابدين بن علي: في مقابل إبادة الحريات السياسية، يضمن النظام النجاح الاقتصادي لهذه الطبقة المتوسطة. إنّه نوع من الاتفاق على الطريقة «الصينية » إذا جاز التعبير.

وهذه المعادلة الذهبية، المتبعة في أكثر البلاد العربية، هي التي يسمونها بالنموذج الصيني، وهي تعني الجمع بين إغلاق باب السياسة أو إزالتها من الحياة العامة وتحريم العمل فيها، في أي صورة كان، سواء كان عملاً سياسياً مباشراً أو نشاطات مدنية، وتحليل الاقتصاد في أي شكل كان، سواء أجاء على صورة استثمارات أجنبية أو مراكمة للثروة بالطرق الشرعية وغير الشرعية، أو الفساد والسرقة العينية.

لكي نفهم العلاقة بين معدلات النمو الجيدة في تونس التي تعتبرالأعلى بين البلدان العربية خارج منطقة الخليج، و نجاح حكم بن علي في تحسين المؤشرات الاجتماعية الرئيسية كالحدّ من الأمية ونشر التعليم وضمان درجة مقبولة من المساواة بين النساء والرجال في المجتمع، والتطلعات المشروعة للطبقة التونسية إلى بناء ديمقراطية فعلية و حقيقة في تونس، علينا العودة إلى صاموئيل هانتنغتون، ولكن ليس من خلال نظريته الشهيرة«صدام الحضارات»، وإنّما من خلال الكتاب الذي نشره عام 1991 تحت عنوان «الموجة الثالثة: إرساء الديموقراطية في القرن العشرين».

قد لا يكون ممكناً عرض مفهوم هانتنغتون بكل تشعباته المعقّدة، لكن الرسالة الأساسية التي يمكن اعتمادها تقوم على فكرة يمكن استخلاصها من الحملة الانتخابية للرئيس الأميركي السابق بيل كلينتون عام: 1992«إنه الاقتصاد، يا غبي!»، بالإضافة إلى عوامل أخرى، من بينها الثقافة والتمدّن والعولمة، تدخل جميعها في إطار«تشكّل الطبقة الوسطى».

كل هذه العناصر تتوافر في تونس، التي ظهرت كمخلب دموي نافر في قوس عربي جامد سياسيّاً من الرباط إلى دمشق، حيث تمضي معدّلات الولادة في تحجيم النمو الاقتصادي، ويتجسّد ظلم الحكم في قائد أو ملك. وتتناسب الثورة التونسية مع النموذج الذي وضعه هانتنغتون في كتابه الذي تناول فيه موجات الديمقراطية بين العامين 1974 و1989. وقد وجد المؤلف أن الثروة المتزايدة نذير شؤم على الحكم التسلّطي. أمّا الرقم السحري لفهم هذه المعادلة، فيتراوح بين ألف وثلاثة آلاف دولار كمعدّل للدخل الفردي(مع ضرورة تعديله في أيامناهذه ليناسب حجم التضخّم).ولتسليط الضوء على هذه الظاهرة،عمد هانتنغتون إلى التذكيربكلام وزير مالية إسباني سابق، تنبّأ عام 1960 بتحوّل بلاده نحو الديمقراطية بمجرّد وصول الدخل الفردي إلى ألفي دولار، لافتاً إلى أنّ«هذا ما حصل» عام 1975. ولكن ماذا عن تونس اليوم؟ يبلغ معدّل الدخل الفردي في البلاد 4300 دولار أميركي، وهو ما يعادل ألف دولار آنذاك. ولمصادفة الأرقام الغريبة، بلغت القوة الشرائية التونسية عند انفجار الثورة 9000 دولار، وهو ما يعادل 2200دولار عام 1975، زمن تحوّل إسبانيا نحو الديمقراطية.. ويبقى السؤال، هل تصبح تونس الديمقراطية الأولى في القوس العربي؟

بالعودة إلى هانتنغتون، تزامنت المرحلة الانتقالية في إسبانيا مع موت الديكتاتورفرانشيسكو فرانكو عام 1975،وذلك بعد 40عاماً في الحكم. ولو لم يدعم الملك خوان كارلوس هذا الانتقال، لكان«الاستقطاب أدّى إلى العنف الاجتماعي». وبالرغم من فرارالرئيس التونسي زين العابدين بن علي، فإن ليس هناك من «خوان كارلوس» في اللعبة التونسية – أي شخصية محدّدة ممثلة للسلطة والشرعية. وخلافاً لما حدث في إسبانيا، بدأت تونس تشهد أحداث عنف، بين أنصار الثورة وجماعة النظام البوليسي البائد... وهكذا يبدو أن أي مجتمع عربي من المحيط إلى الخليج لم يبلغ نقطة «الحضيض الإسباني»، ويبدو أنه لن يبلغها قبل عمر طويل... ما يعني أن تونس تبقى استثناء.

لقد انخرطت الطبقة المتوسطة التونسية في العولمة الليبرالية منذ بداية التسعينيات من القرن الماضي، حيث جنت البلاد ثروات جلبتها تلك العولمة، واستفادت منها الطبقة المتوسطة الاستهلاكية بسبب التوسّع في سياسة الإقراض لشراء السيارة والمنزل، حلّ في المقابل الفقر والبطالة ليهمّشا محافظات تونسية بأكملها من جراء انتهاج سياسات تعمق حجم الاختلال التنموي بين الجهات والمناطق. وتجاهل النظام الديكتاتوري السابق وصول معدلات البطالة بين الشباب الذي يحمل شهادات جامعية إلى مستويات غير مسبوقة، وسوء الأوضاع الاقتصادية في المحافظات المحرومة والمهمشة في الوسط الغربي والجنوب، وتحوّل الفوارق الطبقية بين الأغنياء والفقراء إلى هوة سحيقة تطال كل مناحي الحياة،

وأهمل أهمية العدالة الاجتماعية كمسألة سياسية أساسية لا يجوز التهاون فيها، واعتمد على السياسات النيوليبرالية من دون ضوابط ومن دون التفات كافٍ إلى قضايا توزيع الثروة والبطالة والأمية والفقر الخ... ولم يفعل وزراؤه الكثيرللتعامل مع هذه الأزمات.

كان النظام السابق يفاخردائماً بأن الطبقة المتوسطة تبلغ 80%من مجموع الشعب التونسي، غير أن دراسة للبنك الدولي تتحدث عن 47 الى 48 %، باعتبارها نسبة الطبقة المتوسطة من مجموع الشعب التونسي .وهذا الرقم (47 – 48 %) ليس رقماً سلبياً على أي حال.ويأتي توسع و تضخم هذه الطبقة المتوسطة الاستهلاكية التي تمثل نصف البيئة الاجتماعية التونسية، في سياق انخراط تونس في إطار العولمة الليبرالية، و الدعم الغربي القوي للتجربة التونسية من خلال تدفق القروض على تونس من بنك الاتحاد الأوروبي، وكذلك تسارع رؤوس الأموال الغربية والخليجية على الاستثمار في تونس،الأمر الذي أسهم في زيادة معدلات التنمية في تونس أعلى نسبيا مما هي عليه في البلدان العربية المجاورة.

وباستثناء الدول الخليجية النفطية ، تعتبر تونس أغنى دولة عربية، إذ يبلغ الدخل الفردي فيها نحو4300 دولار

إنه نوع من الاتفاق على الطريقة «الصينية » إذا جاز التعبير.وهذه المعادلة الذهبية، المتبعة في أكثر البلاد العربية، هي الت. كما تعتبرتونس الرائدة من بين هذه الدول في مجال التعليم، فنسبة المتعلمين فيها تتخطى مصر والمغرب بكثير،وهي تعد من أكثر الدول العربية إنفاقاً على التعليم، إذ بلغت فيها حصة الثقافة من الدخل القومي نحو 7.2 في المئة، في وقت تنفق مصر نصف هذه النسبة، والمغرب 5،7 في المائة.كما أنّ تونس هي الدولة الأكثر تمدّناً من بين دول المغرب العربي الأفريقية، حيث يقطن 67 في المائة من سكّانها في المدن، في مقابل 56 في المئة في المغرب و43 في المئة في مصر.ويملك 80 في المئة من الشعب التونسي بيتاً.

أمّاانخراط تونس في العولمة، فيمكن قياسه عبر حصّة الصادرات من الدخل القومي. وفي حين لا تشكّل هذه النسبة أكثر من 15 و24 في المئة من الدخل القومي المغربي والمصري على التوالي، تقترب النسبة في تونس إلى معدّلات الدول الأوروبية مع حوالى 40 في المئة. ومع هذه الأرقام والنسب، يمكن لكارل ماكس أن يصفق تقديراً وبهجةً، وهو يصرح «كنت على حقّ!». وهو بذلك يعني تحديداً مسألة «حتمية الصراع» بين النظام وبين الطبقات الصاعدة، أي بين البنية السلطوية المتصلبة للدولة البوليسية التونسية و الطبقة المتوسطة الصاعدة. لكن النظام الديكتاتوري السابق المدعوم من حلفائه الغربيين ، قام بتأمين لقمة العيش للشعب مقابل الحرية،و بمقايضة السياسة نهائيا بالاقتصاد، وتفضيل الوجود أوالبقاء على قيد الحياة على الهوية والمعنى .وكانت هذه الطبقة المتوسطة النابض الرئيسي ،والمستفيدة من النمو ، الذي نادرا ما نزل أدناه إلى أقل من 4 إلى 5 في المئة .إنه أداء رائع من شأنه أن يثير الحسد والغيرة من قبل جيران تونس ،والذي كان في أصل العقد الاجتماعي مع عشيرة زين العابدين بن علي: في مقابل إبادة الحريات السياسية،يضمن النظام النجاح الاقتصادي لهذه الطبقة المتوسطة.

يسمونها بالنموذج الصيني، وهي تعني الجمع بين إغلاق باب السياسة أو إزالتها من الحياة العامة وتحريم العمل فيها، في أي صورة كان، سواء كان عملاًسياسياً مباشراً أو نشاطات مدنية، وتحليل الاقتصاد في أي شكل كان، سواء أجاء على صورة استثمارات أجنبية أو مراكمة للثروة بالطرق الشرعية وغير الشرعية، أو الفساد والسرقة العينية.

وهذه المعادلة الذهبية، المتبعة في أكثر البلاد العربية، هي التي يسمونها بالنموذج الصيني، وهي تعني الجمع بين إغلاق باب السياسة أو إزالتها من الحياة العامة وتحريم العمل فيها، في أي صورةمن الصور، سواء كان عملاً سياسياً مباشراً أو نشاطات مدنية، وتحليل الاقتصاد في أي شكل كان، سواء أجاء على صورة استثمارات أجنبية أو مراكمة للثروة بالطرق الشرعية وغير الشرعية، أو الفساد والسرقة العينية.

انطلاقاًمن هذا التحليل، فإن مصطلح الجبهة اشعبية كإطار أيديولوجي و سياسي يعبر عن تطلعات الفئات الكادحة، لا يستقيم علمياً وسوسيولجياًفي المجتمع التونسي في مرحلة ما بعد الثورة، لأنه يتجاهل أن تونس كانت معدلات النمو الجيدة فيها في مرحلة ما قبل الثورة ، تعتبرالأعلى بين البلدان العربية خارج منطقة الخليج ، و نجح النظام الديكتاتوري السابق نسبياً في تحسين المؤشرات الاجتماعية الرئيسية كالحد من الأمية ونشر التعليم وضمان درجة مقبولة من المساواة بين النساء والرجال في

المجتمع، وهذه العوامل الثقافة والتمدّن والعولمة، تدخل جميعها في إطار «تشكّل الطبقة الوسطى ، الأمر الذي يجعل من التطلعات المشروعة للطبقة التونسية إلى بناء ديمقراطية فعلية و حقيقة في تونس، مسألة في غاية من الأهمية.

لكي نفهم العلاقة بين معدلات النمو الجيدة في تونس، التي تعتبر الأعلى بين البلدان العربية خارج منطقة الخليج ، و نجاح حكم بن علي في تحسين المؤشرات الاجتماعية الرئيسية كالحد من الأمية ونشر التعليم وضمان درجة مقبولة من المساواة بين النساء والرجال في المجتمع، والتطلعات المشروعة للطبقة التونسية إلى بناء ديمقراطية فعلية و حقيقة في تونس،علينا العودة إلى صاموئيل هانتنغتون، ولكن ليس من خلال نظريته الشهيرة» صدام الحضارات»، وإنما من خلال الكتاب الذي نشره عام 1991 تحت عنوان «الموجة الثالثة:إرساء الديموقراطية في القرن العشرين».

قد لا يكون ممكناً عرض مفهوم هانتنغتون بكل تشعباته المعقّدة، لكن الرسالة الأساسية التي يمكن اعتمادها تقوم على فكرة يمكن استخلاصها من الحملة الانتخابية للرئيس الأميركي السابق بيل كلينتون عام :1992 «إنه الاقتصاد، يا غبي!»، بالإضافة إلى عوامل أخرى، من بينها الثقافة والتمدّن والعولمة، تدخل جميعها في إطار «تشكّل الطبقة الوسطى».

وهكذا يبدو أننا في تونس، في حاجة ماسة إلى بناءجبهة ديمقراطية حقيقية، تتكون من مختلف أطياف المعارضة التونسية اليسارية والقومية والليبرالية، لمساعدة الشعب التونسي على تحقيق طموحاته في الديمقراطية والعدالة الاجتماعية، ومن أجل بناء نظام ديمقراطي جديد، هذا مع احترام السيادة التونسية.

إن التمسك بمصطلح الجبهة الشعبية الذي يعود إلى مرحلة الحرب الباردة، و الذي يتمسك بمرجعية الفكر الماركسي التقليدي لم يعد مقبولاً ولا مناسباً في زمن العولمة الليبرالية الذي بلغ من الانتشار مبلغا جعله يغطي أشد أنواع النظريات والمصالح الاجتماعية، تبايناً، فهو يغطي الطيف السياسي من اليمين إلى اليسار، وهو مقبول في شتى العلوم– الاقتصاد – الاجتماع– الدراسة الثقافية- والسياسات الدولية – وهو مطروح أيضا على لسان المجددين و التقليديين في الحقل النظري.

الفصل السادس

الجبهة الشعبية وتبني فلسفة الاشتراكية الديمقراطية.

تشكلت الاشتراكية الديمقراطية نسبة إلى الفكرة الثورية مثلما وجدت في نهاية القرن التاسع عشر، من خلال مرجعين كبيرين لعام 1789وعام 1848. وأعلن برنشتاين زعيم الحزب الاشتراكي الديمقراطي الألماني في سنوات 1890، من خلال التركيز على التحليل السياسي الاقتصادي للرأسمالية في آن معا،أن فكرة الثورة ليست بالضرورة أن تكون في قلب مشروع تغيير المجتمع. ومعنى القول أن الرأسمالية سوف تبقى نظاما يمكن أن نناضل من داخله. ويظل الهدف تجاوز الرأسمالية، لكن الوسيلة لم تعد الثورة. وسوف يكون التغيير من الداخل، بواسطة الإصلاح، عن طريق التأمينات الصناعية، من قبل الحركة التعاونية. وكانت هذه الحركة للتغييرالاجتماعي هي أساس فكرة الاشتراكية الديمقراطية. إنها تعني بوضوح مشروعا سياسيا بديلا لنظرة ماركسيي ذلك الزمان الكارثية، الذين يطرحون الإطاحة الثورية بالنظام الرأسمالي.

إن الخاصية الأولى للاشتراكية الديمقراطية ، كنموذج للتغيير السياسي، هو تحويل تنظيم الطبقة العاملة إلى قوة سياسية و إلى مقابلة للمجتمع، وهذا ماقاد إلى تشكيل الأحزاب الجماهيرية الكبيرة ومنظماتها النقابية الموازية. و يعتبر تنظيم الطبقة العاملة كفاعل مركزي مزود بسلطة التفاوض و باقتراحات معاكسة عن طريق العمل النقابي، اكتشافا اشتراكيا ديمقراطيا أكثر منه شيوعيا. إنّه يعني للاشتراكيين الديمقراطيين، بواسطة العقد المشترك، عقد تسوية طبقية متفاوض عليها وقابلة للمراجعة، بين قوى العمل و قوى رأس المال. ولايجوز أن ننسى أنه في الوقت الذي تبلور فيه المشروع الاشتراكي الديمقراطي، كانت الطبقة العاملة من الناحية الكمية أقلية. ولكن في ظل التمديد لماركس وانجلز، فهم الاشتراكيون الديمقراطيون بأنه هناك تموقعت الظاهرة الناشئة التي غيرت العالم.

تمثل الاشتراكية الديمقراطية سياسات ومنظمات تشكلت تدريجيا في أوروبا الشمالية وأوروبا الوسطى في نهاية القرن التاسع عشر. وإذا كانت هناك اختلافات بين الأحزاب الاشتراكية الديمقراطية في الثقافة والبنية، فإن تاريخها كان مشتركا إلى حد كبير. ونشأت الاشتراكية الديمقراطية مع وعن طريق تقاطع ديناميكيتين سياسيتين: فمن جهة النضال من أجل الانتخاب المباشر والديمقراطية السياسية، التي هي في الواقع أحزاب ديمقراطية (جمهورية في فرنسا)، ومن جهة أخرى، نقد الرأسمالية وعدم مساواتها ولا عقلانيتها، التي أسهمت في ولادة الأحزاب العمالية ذات التوجه الماركسي- حزب العمال البريطاني يتبنى أيديولوجية مركبة من التقاليد الدينية، وملقحة من النزعة النقابية الإصلاحية.

وخلال النقاشات والأزمات التي شهدتها الاشتراكية الأوروبية- خصوصا أزمة «التحريفية» في بداية عام 1900- رفضت الأحزاب الاشتراكية الثورة العنيفة بوضوح أكثر فأكثر. غير أنه في الوقت عينه، غيرت هذه الأحزاب بالتعاون مع النقابات المرتبطة بها، المجتمعات الليبرالية شيئا فشيئا، عندما وضعت المسألة الاجتماعية في قلب اهتماماتها.

و في ظل القطيعة الكبرى التي حدثت في عام1917، قبلت الاشتراكية الديمقراطية التعددية الديمقراطية بوضوح، في تعارض مع الشيوعية. و لكن الاشتراكية الديمقراطية، وعلى نقيض الليبرالية، قابلت اقتصاد السوق بشرعية المطالب الاجتماعية، و فضلت دور الدولة. و بعد عام 1918، واجهت الاحزاب الاشتراكية الديمقراطية تحدي حكم مجتمعات لازالت في بنيتها الأساسية رأسمالية، و شاركت في ائتلافات مع قوى سياسية أخرى. و لم تكن هذه الأحزاب مهيأة لمواجهة أوضاع حيث لاتستطيع تطبيق «برنامج الحد الأقصى»،أي الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج و التبادل.

و أخيراً بلورت الاشتراكية الديمقراطية برنامجاً إصلاحياً متمحوراً حول محورين. فهو يعني من جهة، مشروعاً إصلاحياً للملكية، مُرَقياً بذلك فكرةالملكية الاجتماعية مهما كانت الأنماط(تأميمات، تعاونيةالخ...) فلا يكفي مناقشة عقد العمل، بل يجب محاولة افتكاك الاستقلالية، و هذا لا يمكن تحقيقه إلاّ جماعياً. أما المحور الثاني،هو بكلّ تأكيد بناء دولة الرفاهية، أي تنظيم الجمعيات التعاونية الحامية، لمختلف أشكال الضمان الاجتماعي، لمواجهة أشكال المخاطر الجديدة المتمثلة في الصحة والعجز والبطالة.

و قد حددت الاشتراكية الديمقراطية برنامجها، و طرائقها، وأهدافها، قبل عشرين سنة من الثورةالروسية. والحال هذه، فان الاشتراكية الديمقراطية هي طريقة التفكير في الادارة، والإصلاح، و التجاوز، ولم تكن أبدا كنوع من الطريق الثالث. وكانت الفكرة الأساسية للاشتراكية الديمقراطية ترى أن تأميم ملكية وسائل الإنتاج و التبادل ليس ضروريا لمقاومة لاعقلانية و لامساواة الرأسمالية. و كانت الحكومات التي أرادت مكافحة الفوارق الاجتماعية، وهي تقود سياسات اقتصادية فعالة، طبقت سياسات مضادة للأزمات الدورية من أجل السيطرة على تقلبات السوق، وتشجيع الاستثمار، و تطوير الحماية الاجتماعي، وتنمية مستوى التعليم. وقدمت أعمال كينز، التي و فقت بين المبادرة الخاصة وقيادة ديمقراطية للاقتصاد، نظرية اقتصادية للاشتراكية الديمقراطية.

أما البعد الآخرللتجربة السياسية للاشتراكية الديمقراطية فتمثلت في أهمية التعددية السياسية والاجتماعية. ولاتنفي الاشتراكية الديمقراطية واقعة الصراعات في المجتمع، بل إنها اعتمدت على الاعتراف بالمصالح المتشكلة، وبشكل رئيس للنقابات وأرباب العمل. ولكنها اعتقدت أن طريقة حلّ الصراعات يجب أن تمرّ عبر التسويات، ولهذا وضعت إجراءات للمفاوضات بين مختلف الأطراف في المجتمع.

1-الاشتراكية الديمقراطية نجحت ثقافيا بعد انهيار الشيوعية

ليست الاشتراكية الديمقراطية التاريخية سياسة فقط، انها بلا انفكاك ثقافة سياسية، تنطلق من التعددية الاجتماعية والدفاع عن«الاعتدال» السياسي، وعن بنيات التنظيم من أجل التفاوض و التشاور. وشهدت الأحزاب الاشتراكية في أوروبا الجنوبية - و منها الحزب الاشتراكي الفرنسي- تجارب مختلفة نسبيا، اذ ركزوا على الصراع الطبقي حتى عقد السبعينيات، و حافظواعلى شكل من المرجعية الماركسية لفترة طويلة أكثر من أحزاب أوروبا الشمالية. أما اليوم فان الظروف الاقتصادية و السياسية قرّبت الأحزاب الاشتراكية الديمقراطية كثيراً، حتى وإن ظلّت في حدود الوقائع الوطنية. وليست الاشتراكية الديمقراطية التاريخية سياسة فقط، إ نها بلا انفكاك ثقافة سياسية، تنطلق من التعددية الاجتماعية و الدفاع عن «الاعتدال » السياسي،و عن بنيات التنظيم من أجل التفاوض و التشاور. و بصورة اجمالية عرفت السياسات الاشتراكية الديمقراطية نجاحات عملية مهمة. وأظهرت التحليلات الاحصائية لسنو ات1950-1970.

وبصورة اجمالية عرفت السياسات الاشتراكية الديمقراطية نجاحات عملية مهمة. وأظهرت التحليلات الاحصائية لسنو ات950 1 - 1970،أن الفوارق الضعيفة جدا بين الرواتب، و الحماية الاجتماعية الأكثر تطورا، والتوازنات الجيدة بين التوظيف، والاستثمارات، والأجور، كانت قد تحققت في البلد الذي حكمته الاشتراكية الديمقراطية مدة طويلة- من غير أن نتحدث عن المقارنة مع البلدان الشيوعية.

ولكن منذ نهاية عقد السبعينيات، واجهت الاشتراكية الديمقراطية مصاعب جديدة. وشهدت نتائج الانتخابات تموّجات مهمّة. ولعلّ الأكثر أهمية منها النتائج الاخيرة لليسار الفرنسي في الانتخابات الرئاسية. وفي عام 2002، باستثناء بريطانيا نجد الاشتراكية الديمقراطية الاوروبية في موقع الدفاع. كيف يمكن تفسير هذا الوضع؟ الأسباب الاقتصادية قاهرة، وهي تعود إلى حدّ ما، إلى المصاعب الناجمة عن تطبيق السياسات الاقتصادية: كلفة الموازنة للبرامج الاجتماعية، و تنامي البطالة في سنوات1980-1990، ومحدودية السياسة الضريبية، ولامركزية نظام العلاقات المهنية، التي تعقد سياسة المداخيل. ولكن الأسباب الخارجية هي الأكثر أهمية، والتي نلخّصها عادة تحت مقولة «العولمة». فالاستقلال الذاتي للأسواق المالية، والدخول في مجتمع المعرفة والمعلومة، وزيادة المنافسة الدولية، هذه العوامل مجتمعة غيّرت من معطيات «التسويات الوطنية» للمرحلة السابقة..

ولم تعد الاسلحة التقليدية للسياسة الكينزية فعالة- خاصةالسياسة النقدية، مع تبني سياسة تخفيض قيمة العملة الوطنية، وسياسة الموازنة مع وجود عجوزات مهمة. و فضلا عن ذلك، فقد انهارت كليا ركيزة الاشتراكية الديمقراطية ذات الثلاث قوائم- المشروع،النموذج، والبرنامج- في سنوات 1980-1990، تحت تأثيرحركتين ليستا بالضرورة مرتبطتين إحداهما بالأخرى: فمن جهة، تبدد المستقبل الثوري مع نهاية الشيوعية، ومن جهة أخرى ، التحولات التي عرفتها الرأسمالية. و بصورة إجمالية، نجحت الاشتراكية الديمقراطية ثقافيا، و لكنها خسرت هويتها.و بالمقابل، فإن نهاية النموذج الاشتراكي

الديمقراطي، يعني في الوقت عينه نهاية النموذج السياسي و برنامج الاصلاح.و أصبح برنامج الاصلاح قديماcaducبسبب تغلغل فيروس العولمة الليبرالية على مستوى العقول، الذي أحدث بلبلة أيديولوجية.

وإذا كان البرنامج الاشتراكي الديمقراطي على الصعيدين الأيديولوجي والثقافي لم يستنفذ بعد، فإن العالم الذي يتوجّه إليه تغيّر كثيراً منذ عشرين سنة. في السابق كانت الرأسمالية عبارة عن آلة إنتاج للكليات، وبوصفها آلة تستخدم قوّة عمل الأشخاص، المتساوية،والمتشابهة والمخططة، بما يعني و جود قوة كليات فيما بينها، بصرف النظر عن طبيعة الجنس البشري، وهويته القومية، إذ كان تاريخ الرأسمالية، تاريخ تحوّل عنيف للسكان إلى قوة عمل منظمة. وانطلاقا من هذا التحليل، قدمت الاشتراكية الديمقراطية جواباً تمثّل في خلق تكوين الجمعيات الحامية مثل(النقابات، و المفاوضات المشتركة، ودولة الرفاهة) ولإعطاء قوة العمل هذه قدرة على المقاومة، والتفاوض، وتخفيف حدة الاستغلال الرأسمالي.

وتجعل العولمة من الصعوبة بمكان على الاشتراكية الديمقراطية أن تسبح ضد تيار الدورات الاقتصادية المسيطرة، كما أمتحن ذلك الحزب الاشتراكي الفرنسي في عامي 1982 و1983. وهذا ما يفسر لنا أن كل الاحزاب الاشتراكية الديمقراطية و الاشتراكية- و بتواريخ مختلفة- راجعت برامجها لكي تبقى في اللعبة الاقتصادية الوطنية، وحددت خياراتها الاوروبية لكي ترمي بثقلها أكثر في العولمة.

غير أن التطورات تعبر أيضا عن التغيرات الحاصلة في المجتمعات و الثقافات.و كان للعوامل التالية:التحولات في سياسة الأجور، في ظل الانحدار التاريخي للطبقة العاملة التقليدية،ووجود الملايين من العمال و الموظفين الذين يعيشون في ظروف عمل مؤقتة ومعزولة،و أهمية الطبقات الوسطى الأجيرة،و المكانة الكبيرة للنساء في سوق العمل، «الشباب» الشباب، وفي الوقت عينه، شيخوخة السكان وحضور العمال المهاجرين، و قوة النزعة الفردية، تأثير في اضعاف بنيات التمثيل التقليدي للاشتراكية الديمقراطية.كما أن النقابات لم تعد منسجمة، و حصلت على استقلاليتها الذاتية. وهذا ما أصبح يتطلب من الاحزاب الاشتراكية الديمقراطية والاشتراكية أن تجمع عدة جماعات من الناخبين، ذات المصالح المختلفة والمتبخرة.

وهكذا أصبحت هوية الاشتراكية الديمقراطية منذ عشرين سنة سياسية أكثر منها أيديولوجية،أي سوسيولوجية و ثقافية. وهي سريعة العطب، وتابعة لنتائج سياستها، وباتت تغذي بأقل من السابق ذلك الشعور بالانتماء. وفضلا عن ذلك، فإن الاشتراكية الديمقراطية مطالبة بمواجهة منافسين جدد مثل : أحزاب الخضر، الذين يدافعون عن قيم لاحقة على المادية، ولديهم تأثير في أوساط الاجيال المدينية الجديدة، والأحزاب الشعبويةالتي أصبحت تستقطب فئات من السكان قلقة على مصيرها ومستقبلها.

والحال هذه أصبحت أساسيات« تسويات الاشتراكية الديمقراطية »بحاجة إلى إعادة التفكير فيها، في عصر جديد من الرأسمالية.وقامت كل الأحزاب بإثبات ذلك من خلال مراجعة برامجها وإعادة تاهيل بنياتها. ولكن النقاش لم يغلق بعد. ومهما كانت الأحزاب، فإن عدة اتجاهات تتصارع، وبتأثيرات متبادلة وقوية إلى هذا الحد أوذاك.فهناك طوني بليررئيس الحكومة البريطانية السابق، وحزب العمال البريطاني الذي يمثل قطباً متمحوراً حول مفهوم «الاجتماعي- الليبرالي»، الذي يقترح توليفة جديدة مع الليبرالية، ولكنه يريد أيضا تلبية رغبات الطبقات الشعبية. وهناك «يسار عجوز » موجود في الأحزاب الاشتراكية والاشتراكية الديمقراطية، وقريب من التيارات النقدية الراديكالية للرأسمالية المعولمة، يفضل النفقات العامة، وتنظيم صارم مفروض على القطاع الخاص، ولديه موقف حذر تجاه الاتحاد الاوروبي كما يبنى الآن. و حاول ليونيل جوسبان رئيس الحكومة الفرنسية السابق تطبيق« اشتراكية حديثة » مستلهماً من الكينزية الجديدة، محاولا بذلك تجديدها أكثر من تجاوز الاشتراكية الديمقراطية.

لا شك في أن هذه التعارضات ليست مرضية ، مادامت المشاكل لا تتلخص ببساطة، لأن المعنى النهائي لتجديد الاشتراكية الديمقراطية الأوروبية لا يزال يحتا ج إلى تحديد.و تكمن قوة الاشتراكية الديمقراطية في تمثيلها أينما وجدت أحزاب التناوب في مواجهة المحافظين والليبراليين. أما ضعفها فيتمثل في خسارتها القدرة على بلورة مشروع جماعي رسمي في السنوات الحديثة. ويبقى اليوم على الاشتراكية الديمقراطية أن تعبر عن إرادتها لتحقيق ذلك.

وكانت الحركة الاشتراكية الأوروبية ترفض الرأسمالية التي تعمق الفوارق الطبقية في المجتمعات، وتضع القيم الاقتصادية كالغنى وجمع الثروات والادخار فوق القيم الأخرى. والاشتراكية الديمقراطية الأوروبية ظلت متمسكة بمبادئ وأسس الثورة الديمقراطية البرجوازية، حيث عملت

الأحزاب العمالية على جعل الحريات الفردية التي تنادي بها الليبرالية البرجوازية ناجعة بالنسبة للجميع، وحتى بالنسبة للطبقة الكادحة من الشعب، على عكس الأحزاب الشيوعية التي أولت الحقوق الاجتماعية اهتماما أكبر، في كثير من الأحيان على حسابالحقوق الفردية .

في الواقع الأوروبي، بنت الاشتراكية الديمقراطية دولة الرفاهة التي كانت الجواب التاريخي لتداعيات الأزمة العامة للرأسمالية 1929 – 1933، ونهاية الحرب العالمية الثانية ، حيث أخذت الدولة الحامية بالمذهب الذي يدعو الى التدخل الرسمي في سبيل انماء الانتاج، والعمل على دعم الاستثمار والطلب، والمناقشات المستمرة بين النقابات العمالية ومنظمات أرباب العمل. هذا الجواب الذي كان له تأثير بالغ في أوروبا خلال نصف قرن اصطدم بالثورة المحافظة أو الليبرالية الجديدة التي ترتكز على المقولة الأساسية التالية: «ما يفرزه السوق صالح ، أما تدخل الدولة فهو طالح». وقد اعتنقت معظم الحكومات الغربية هذه الليبرالية الجديدة مع بداية عقد الثمانينيات .

و كانت السويدالتي تمثل دولة الرفاهة بامتياز، قد تعرضت لأزمة حادة خلال عقد التسعينياتمن القرن الماضي ،تذكر على نطاق واسع كدليل على أن العولمة قد قضت على خيار اتباع سياسات اقتصادية قومية متميزة. و على سبيل المثال يرى المنظر السياسي جون جراي Gray John أن نهاية دولة الرفاه هي نتيجة مباشرة من نتائج العولمة، فيقول:أن التخيل في مقدور اقتصاديات السوق الاجتماعي السابقة أن تجدد نفسها كاملة غير منقوصة في ظل قوى الانسجام المتدني هو أخطر الأوهام الكثيرة المقترنة بالسوق الكوني. عوضا عن ذلك، فإن نظم السوق الاجتماعي مرغمة على أن تفكك نفسها بإطراد ، حتى تتمكن من التنافس على قدم المساواة مع اقتصاديات ذات تكاليف عمل أدنى.

2- هل فقدت الإشتراكية الديمقراطية هويتها،و قدرتها على الوجود كبرنامج للإصلاح

من الناحية التاريخية ، بررت الاشتراكية الديمقراطية الوريثة المثيرة للجدل لكبار مفكري الحركة العمالية في القرن التاسع عشر، وجودها عن طريق الإفلاس السياسي للشيوعية الدولية بعد زوال حظوتها. و كان سقوط جدار برلين و انهيار الكتلة السوفياتية قد فتحَا الطريق للعولمة الليبرالية، و لم يخدمَا مصلحة الأحزاب التي استمرت في إقامة تحالف العدالة الاجتماعية مع الحرية، ضد اليمين والشيوعيين. وإذا أخذنا مقولة زيبغينو بريجنسكي فإنه لم تستتبع الأفكار الخاطئة أفكاراً صحيحة « و لكن غياب الأفكار».

وأسهمت العولمة في تدمير الأسس الأيديولوجية للاشتراكية الديمقراطية ، و الفئات الاجتماعية التي كانت تمثلها تقليدياً ، وفي التأثير على الممارسة السياسية في آن معا. و وجدت الاشتراكية الديمقراطية نفسها بين فكي كماشة : فمن جهة ،حاجات ضحايا العولمة الذين يطالبون بحماية اجتماعية أكبر من قبل الدولة و التي لا يمكن أن تتجاهلها ، و من جهة أخرى، تطلعات المستفيدين من الحركة الكبيرة لليبرالية الاقتصادية والمالية، الذين يرفضون أن يروا طاقاتهم مكبوحة من قبل ثقل الضرائب والبيروقراطية، و التي لا يمكن للاشتراكية الديمقراطية أن ترفضها تحت طائلة أن تحكم على نفسها بالبقاء في المعارضة .

و لم ينجح الاشتراكيون الديمقراطيون في ممارستهم للحكم أن يحلوا هذه المعضلة. و قد تأرجحوا غالبا بين الدفاع الدوغمائي عن المواقع المكتسبة أحيانا، و بين التبعية الليبرالية . وعندما كانوا في موقع القوة داخل الاتحاد الأوروبي لم يعرفوا كيف يوظفوا هذه القوة من أجل الخروج من هذا التناقض، تاركين الاندماج الأوروبي يقوم بوظيفة محاسب عدم الانتظام بدلا من أن يكون أداة للسيطرة على العولمة. و من دون شك يشكل حزب العمال الجديد و « الطريق الثالث »،استثناء للبؤس الأيديولوجي للاشتراكية الديمقراطية الأوروبية . و لا يمكن أن نلومها على إهمالها، لا الصراعات الفكرية، و لا طوني بلير الذي كان يتمسك بالمبادئ حتى إذا كان غير مسموح له أن لا يكون متفقا لا مع هذا و لا مع ذاك.

وهكذا أصبحت أيديولوجية الليبرالية الجديدة (Neoliberalismus) أمراً حتمياً لمصلحة الرأسمالية النفاثة المنطلقة في الولايات المتحدة الأميركية، والتي عمت القارة الأوروبية، وأسقطت الاشتراكية الديمقراطية التي كانت حاكمة في بلدان عدة. وصار عدم تدخل الدولة ،إلى جانب تحرير التجارة وحرية تنقل رؤوس الأموال، وخصخصة المشروعات والشركات الحكومية،أسلحة استراتيجية في ترسانات الحكومات الغربية المعتنقة أيديولوجية السوق العمياء. وجاءت نهاية الحرب الباردة، وانهيار الشيوعية في الاتحاد السوفياتي وأوروبا الشرقية، ليعطيا أيديولوجية الليبرالية الجديدة دفعة

عالمية قوية ، حين زعمت أن الرأسمالية قد انتصرت إلى الأبد، وأبرزها محاولة المفكر الأميركي الياباني الأصل فوكا ياما عن « نهاية التاريخ »

لقد أدت الثورة المعلوماتية إلى انفجا ر المجتمع المعاصر، فهي أحدثت انقلاباً في انتقال الأموال و عززت توسع الاقتصاد الإعلامي و العولمة. لم تتوصل هذه الأخيرة بعد إلى إدراج جميع بلدان العالم ضمن صيغة مجتمعية مو حدة لكنها تدفع في اتجاه تحويل الجميع إلى نمط اقتصادي موحد من خلال ربط الكرة الأرضية بشبكة واحدة.فالعولمة تخلق نوعاًمن الرباط الاجتماعي الليبرالي المكون كلياًمن شبكات تفرق الإنسانية إلى مجموعة من الفرديات المعزولة بعضها عن بعض داخل عالم مفرط في التقانة.و تأتي النتيجة تعميقا للفوارق، فهنالك اليوم 60 مليون فقير في الولايات المتحدة الأمريكية، أغنى بلد في العالم. كذلك يمكن إحصاء 50 مليون فقيرداخل الاتحاد الاوروبي، أول قوة تجارية في العالم.في الولايات المتحدة يملك 1% من السكان 39 % من خيرات البلاد، و على الصعيد العالمي تفوق ثروة 358 شخصا من أصحاب المليارات الدخل السنوي ل 45% من السكان الأكثر فقراً أي2.6مليار نسمة.

لكن الرأسمالية المعولمة أفرزت ظواهر خطيرة جراء هذا التطور الفوضوي في البورصات و الأزمة المالية العالمية ، مثل انتشار البطالة في أوروبا الغربية ، وتنامي الغنى الفاحش في أيدي قليلة « مجتمع الخمس »، فيما تعيش أربعة أخماس العالم في الفقر .

ويعتبر غيرهارد شرودر المستشار الألماني السابق براغماتياً ويمينياً، ولا يتبنى فلسفة الاشتراكية الديمقراطية التقليدية التي تنادي بتحقيق العدالة الاجتماعية ، وتحرير المجتمع من سيطرة الرأسماليين، ومنح الطبقات الفقيرة والوسطى التقديمات الاجتماعية وفرص العمل المتكافئة المرتكزة على المفهوم الكينزي . كما يدعو شرودر الى سياسة التعاون مع أرباب العمل، واعتناقه مبادئ اقتصاد السوق لا يرقى اليه شك . ولم يكن شرودر مستشار الاصلاحات الكبيرة لليسار ، بل انه ركز جهوده على النمو الاقتصادي وخلق فرص العمل، فهو من دعاة التحديث والتخلي عن الصراعات ذات الطابع الايديولوجي. وفي هذا الاتجاه كان أقرب الى الخط الفكري والسياسي الذي تبناه رئيس الحكومة البريطانية طوني بلير .

في أي حال، واذا كان« البراغماتيون»، دعاة «الوسط الجديد» يحبون خطاب «العدالة الاجتماعية»، فشرط أن تتامن لهم الاعتمادات اللازمة لتمويل هذه العدالة وبوضوح أكثر، إن رفاه الناس هو مجرد ظاهرة عارضة لا أهمية لها في الشيء الأساسي الذي هو التراكم الناجح لرأس المال. و هذا يعني أن التحالف الأحمر- الأخضر الحاكم في ألمانيا في عقد التسعينيات من القرن الماضي، قد أقر لنفسه و بصورة مسبقة، عفواًشاملاًعن كل المظالم الاجتماعية المقبلة. و إذا قارنا ألمانيا بالولايات المتحدة أو بريطانيا، نجد أن الحكم الليبرالي– المحافظ السابق لم يستطع تصفية دولة الخدمات الاجتماعية بالقدر المطلوب، وينطبق هذا الأمر على فرنسا أيضا.

و يمكن ان يجد التحالف الأحمر– الأخضر نفسه «مضطراً» للإستمرار في هذه التصفية، لكن بطريقته غير السلطوية و«القريبة من المواطن» وهي الطريقة التي يعرف هذا التحالف سرها. كل ذلك على أمل أن يقبل الناس الذين جعلتهم الرأسمالية مطيعين،أن يقبلوا بملءخاطرهم العبودية التي أرادوها... إن «الكوكتيل» المؤلف من عناصر لا أساس لها، مستمدة من الكينزية أحيانا و من النيو- ليبرالية أحيانا أخرى ، و المفتقر إلى أي مفهوم متكامل، لا يستطيع الذهاب بعيداً.فـ «البراغماتية» الموجودة هنا بفعل تعذر الأيديولوجيا،لا يمكنها أن تسير أي شيء. و هكذا بقيت كل الاصلاحات السياسية والاجتماعية المهمة التي وعد بها التحالف الأحمر – الأخضر مجمدة في منتصف الطريق.

وقد تزامن تشكيل الحكومة الألمانية مع تشكيل الحكومة الإيطالية السابقة بقيادة ماسيموداليما ،التي تنتمي الى التيار نفسه تقريبا. وأجمعت الطبقة السياسية الإيطالية على اختلاف مرجعياتها الأيديولوجية والسياسية على أن حكومة ماسيموداليماأكدت انتهاء «الحرب الباردة» بين اليمين واليسار في إيطاليا، والتي استمرت نصف قرن، وأسست لبداية عهد جديد في سياسات ما بعد الحرب الباردة .

وبات من المعلوم خارج ايطاليا اقتران اسم الشيوعيين السابقين بحزب اليسار الديمقراطي الذي كان يتزعمه ماسيمو داليما منذ عام 1994 ، والذي حل في العام 1991 محل الحزب الشيوعي الايطالي ، أكبر الأحزاب الشيوعية في الغرب، الذي كان يسعى لمجرد المشاركة في حكومة إئتلافية ، لكن هذا الحلم الذي وصف وقتها بأنه «المصالحة التاريخية المستحيلة» لم يتحقق لأن قادة حلف شمال الأطلسي كانوا يرفضون رفضاً باتاًأن يشارك الشيوعيون في أي حكومة بدول أوروبا الغربية. وكان هنري

كيسنجر وزير الخارجية الأميركي الأسبق، أبرز من خاضوا هذه المعركة ضد الحزب الشيوعي الايطالي حتى بعد أن حصل هذا الحزب على ثلثي مقاعد البرلمان في إحدى الدورات الانتخابية، وبعد أن شهد تحولات أيديولوجية غاية في العمق لجهة تخليه الكامل عن المفاهيم اللينينية واعتناقه الأوروشيوعية في منتصف عقد السبعينيات من القرن الماضي، وانتهاجه خط تطعيم الشيوعية ديمقراطياً، بما يفسح لها في المجال للانخراط في المجتمعات الغربية ما بعد الصناعية، أي الخط الأقرب الى الأحزاب الاشتراكية الديمقراطية الأوروبية .

وجاءتولي ماسيمو داليما رئاسة الحكومة في إيطاليافي عام 1998، لِيُعْطِيَ دفعة قوية لسيطرة أحزاب ما يسمى « يسار الوسط » على أغلب حكومات دول الاتحاد الأوروبي ، وعلى الأخص الدول الأربع الكبرى ، فرنسا وبريطانيا وألمانيا وإيطاليا ، فيما يشبه وحدة أيديولوجية أوروبية ، كانت تقول بأنها لا تستطيع أن تطبق إصلاحات «ا ليسار » ، لأن أوروبا مبنية على أساس ليبرالي منذ معاهدة روما 1958 ، المستلهمة من واقع حرية الإنتاج والتبادل . فالزراعة ، والسوق المشتركة ، والعملة الموحدة ، كلها أحجار تم وضعها الواحدة تلو الأخرى، في سياق إرادة الاندماج التي تعني دائما مزيداً من حرية المنافسة بين البلدان الستة، والتسعة ثم الاثنتي عشرة ، وأخيراً أوروبا الخمس عشرة .

لكن بعد انتصار سيلفيو برلسكوني في الانتخابات التشريعية عام 2001، اعتقد اليسار الإيطالي أن النتيجة مرتبطة ب« الشذوذ» الإيطالي، غيرأن الظاهرة تتعلق بكل القارة الأوروبية. فالانتصار الساحق لليمين المعتدل و اليمين المتطرف ليس معزواً إلى الفئات الاجتماعية الغنية، ولكن إلى فئات اجتماعيةأصبحت تشعر بالخطر و عدم الأمان، بوصفها الفئات الاكثر فقراً. فقد توصل اليمين المتطرف إلى كسب أقسام مهمة من الجسم الانتخابي التقليدي لليسار، و هذا الأخير وجد نفسة أمام خيارين ممكنين:الأول،إن الجبهة الاجتماعيةلا تسترد الثقة إلا في الوسط، إنه افتراض اليسار المعتدل، و لكن الوقائع تكذبه. فالحملة الانتخابية الفرنسية التي قادها ليونيل جوسبان أظهرت ضعف هذا اليسار بسبب هذا الخيار.أما الخيارالثاني، الذي ينظر له أستاذ الاقتصادفي جامعة طورفيرقاطا بروما، والنائب عن الديمقراطيين اليساريين، نيكولا روس، فهو يقوم على الرأي التالي: إذا كانت الجبهة الاجتماعية اختفت، فقد ظلت مشاكل الحقوق التي يجب المحافظة عليها، من ضمان العمل، والدفاع عن حضارة تأسست على التسامح، والتقاليد الليبرالية الديمقراطية الأوروبية.

فمن خلال هذا التحالف الاجتماعي يمكن المحافظة على مجموع هذه العناصر. إ ن الأمر يتعلق بهذا «الإصلاح الاجتماعي التمثيلي» الذي يطبقه في الوقت الحاضر سيرجيو كوفيراني،السكرتيرالأول للنقابة الأساسية لليسار الإيطالي التي استطاعت أن تنظم مظاهرة شعبية في روما يوم 23ايار/مايو2002، وضمت حوالي 2,5 مليون من الاشخاص الذين نزلوا إلى الشوارع لخوض معركة الدفاع عن الحقوق. فعلى أساس هذه القاعدة يمكن اعادة بناء اليسار الإيطالي و هويته.

و حسب قول الأستاذ روس، إن اليسار الايطالي كان على مر تاريخه إصلاحياً، ولايجوز أن يترك الساحة لليمين ليكون بطل التغيير، الأمر الذي يشكل في حدذاته تناقضاً.و هذا خطأ كل اليسار الأوروبي الذي لم يستطع أن يقدر الحداثة، لأنه لم يعرف كيف يتعامل مع القسم الديناميكي من المجتمع، الذي يريد التغيير، و يطالب بعدم تقييد الحريات، ويريد أن يكون محمياً أكثر.و كان اليسار في إيطاليا و أوروبا عامة عاجزاًعن تقديم أجوبة لهذين المطلبين اللذين يتقدمان معا بصعوبة.

لقد كانت المرونة جزئية لليسار، وكانت أجوبته غامضة، ولم يتم ترجمتها إلى مشروع سياسي محدد.بينما نجح اليمين في إعطاء انطباع أكبر بأنه يمكن منح المزيد من الحرية لهذا القسم الديناميكي. و أسهم هذا الضعف الثقافي في هزيمة اليسار.فهل تستطيع الحكومات اليسارية الأوروبية تغيير هذا المسار؟

يبدو أن المناخ الدولي مناسب ، ذلك أن الأزمة الآسيوية في عام 1998، التي تحولت إلى كارثة مالية عالمية ، قد بذرت الإضطراب والشكوك في العقول الأكثر اعتناقاًللأرثوذكسية الليبرالية ، التي بدأت تطرح أسئلة تشكيكية في المعتقدات السابقة من قبيل ، هل يقود السوق بالضرورة إلى عالم مثالي ؟أليس المثل القائل « ذرهم يفعلوا ، ذرهم يقولوا » بحاجة إلى تنظيم ، وهل أن هناك مستقبل للدولة ؟ .

الفصل السابع

اليسار التونسي و الدعوة إلى« الطريق الثالث »

بعد إنجاز الثورة التونسية بوصفها قاطرة الربيع العربي، وفي ظل ركوب حركات الإسلام السياسي موجات الثورات العربية، حيث وصلت إلى السلطة في كل من تونس، ومصر، وليبيا، بات على اليسار التونسي أن يخرج من سباته العميق، و أن يتحرر من شعارات الحرب الباردة ، وأن يطرح خياره الجديد الذي يعرف بـ « الطريق الثالث» كحل للإلتباس الأيديولوجي التاريخي والاقتصادي في ظل واقع جديد عناوينه العولمة وتحرير التجارة ، والمنافسة العادلة و الديمقراطية الاجتماعية، وبناء الدولة الديمقراطية التعددية.

إن الأحزاب والتنظيمات اليسارية الراديكالية والمعتدلة، مطالبة اليوم بأن تتفق على تقديم مشروع مجتمعي طموح يحقق آمال و تطلعات الشعب التونسي في تحقيق أهداف ثورته، ويقطع الطريق على الإسلاميين الذين يعملون على ممارسة التدمير المنهجي للدولة الوطنية التونسية فيما بعد الإستقلال. فهل يسهم شيوع أيديولوجية يسار الوسط في تونس في حل المشاكل التي تواجه الثورة التونسية، وفي تحقيق المزيد من التلاحم والاندماج؟.

في البداية علينا أن نرى أن الأحزاب اليسارية الراديكالية والمحافظة ليست كلاً متجانساً ضمن رؤية أيديولوجية واحدة، بل هي تحتوي على مجموعة تيارات، يجمعها قاسماً مشتركاً هو بناء الدولة الديمقراطية التعددية، وتحقيق العدالة الاجتماعية، و هذا ما يجعلها أقرب إلى تبني نهج الاشتراكية الديمقراطية، والأكثر شيوعاً على المستوى الإعلامي ما يسمى « الطريق الثالث»، إذا كانت هذه الأحزاب اليسارية حريصة أن تصل إلى السلطة فعلا، لا أن تبقى شراذم سياسية غير فاعلة على مستوى إدارة الحكم.

فحين ندقق في برامج الأحزاب اليسارية، لا نرى تلك الفوارق الكبيرة، بين حزب العمال التونسي، وحزب الوطنيين الديمقراطيين الموحد، وحزب المسار الديمقراطي، أو حتى الحزب الجمهوري، فما الذي يمنعها أن تتشكل في حزب يساري اشتراكي ديمقراطي يضم في صفوفه عدة تيارات تتعايش بشكل ديمقراطي في داخله، كما هو الحال في العديد من الأحزاب الأوروبية، التي تجاوزت عقدة الزعامات التاريخية ، و أصبحت تعمل بدلالة عقلية الفريق.

1-في مفهوم «الطريق الثالث»

في عقد التسعينيات من القرن الماضي ،دعاالرئيس الأميركي السابق بيل كلينتون « القيادات التقدمية » في العالم إلى تأسيس « الطريق الثالث»، وهو مفهوم ما زال غامضاً وملتبسا. وإن كان يُحَيِدُ قليلاً الأيديولوجية الليبرالية المظفرة في عقدي الثمانينيات والتسعينيات. لقد تحرر هذا اليسار الوسط من شعارات الحرب الباردة، وطرح خياره الجديد الذي يعرف بـ «الطريق الثالث» كحلّ للإلتباس الأيديولوجي التاريخي والاقتصادي في ظل واقع جديد عناوينه العولمة وتحرير التجارة ،والمنافسة العادلة و الديمقراطية الاجتماعية. فهل يسهم شيوع أيديولوجية يسار الوسط في عدة بلدان أوروبية في حلّ المشاكل التي تواجه الاتحاد الأوروبي، وفي تحقيق المزيد من التلاحم والاندماج ؟ .

في البداية علينا أن نرى أن تيار الوسط ليس كلاً متجانسًا ضمن رؤية أيديولوجية واحدة، بل هو يحتوي على مجموعة تيارات لعل أبرزها والأكثر شيوعاً على المستوى الإعلامي ما يسمى «الطريق الثالث» وهو الاسم الذي ارتبط برئيس الحكومة البريطاني السابق طوني بلير. إذ كان المقصود ب« الطريق الثالث »هو الخط الوسط بين الماركسية كأقصى اليسار، والليبرالية الجديدة كأقصى اليمين، فإنه أقرب إلى الوسط أو يسار اليمين إذا جاز التعبير.وفضلاً عن ذلك فإن « الطريق الثالث » تمثل حركة سياسية نشطة تقوم بالدور الفاعل فيها حكومات غربية متعددة ، استطاعت أن تصل الأحزاب التي كونتها للسلطة من خلال الانتخابات العامة ،وهي من ثم ليست حركة فكرية نخبوية أطلقتها مجموعة من المفكرين السياسيين بقدر ما هي إعلان بارز عن تحولات خطيرة في المزاج السياسي الجماهيري .

وكان التوصيف الحقيقي لما يسمى بـ « الطريق الثالث » قد ظهر خلال النقاشات داخل حزب العمال نفسه الذي يتبنى هذه الأيديولوجية الوسطية الجديدة. فعندما أراد طوني بلير أن يواجه المتغيرات الجديدة التي ترتبت على سقوط النظم الشيوعيةعقب نهاية الحرب الباردة، واندفاع العالم نحو الليبرالية اليمينية أو المحافظة تحت الضغوط الدعائية التي روجت للإنتصار التاريخي للرأسمالية على الشيوعية كان عليه ، على حد قوله ، أن يسلك واحداً من ثلاثة خيارات، أن يقاوم ضغوط التغيير التي أحاطت بالحزب (حزب العمال البريطاني)، أو ان يترك التغيير يفرض نفسه بصورة تلقائية، أي يترك التداعي تلقائياً بحيث يصل الحزب إلى حيث يمكن أن يصل دون العلم مسبقا بمحطة الوصول ،أو أن يتدخل لاختيار طريق ثالث بين ما هو قائم داخل الحزب من توصيفه ضمن فصائل اليساروبين خطر الانزلاق نحو اليمين .وكان خياره هو «الطريق الثالث» طريق الإصلاح لتجهيز بريطانيا من أجل مواجهة المستقبل .

وقد أحدث بلير انقلاباًحقيقياً في أيديولوجية حزب العمال عام 1994، حين تولى قيادته وألغى المادة الخامسة من دستور الحزب التي تنص على « ملكية الدولة لوسائل الانتاج ». وقد قال بلير عن هذا التيار الذي أسماه بـ «اليسار الجديد»، بأن «التحديثيين عندما قاموا بإلغاء هذه المادة لم يختطفوا الحزب إلى معسكر اليمين، ولكنهم استعادوه إلى أرضيته الطبيعية (يسارالوسط) بعد ان كان قد ذهب بعيداً في يساريته إبان زعامة مايكل فوت » .

و يرى خصوم طوني بلير عكس ذلك ، إذيعتبرون أن حزب العمال لم يعد اشتراكياً ، ويصف طوني بن الفيلسوف التاريخي للحزب أن تيار « يسار الوسط » الذي يتحدث عنه بلير هو «التاتشرية مع إسباغ وجه إنساني عليها» أي هي التحول نحو اليمين. وبذلك أصبح الحزب «يعمل لحساب البيزنس ، وإرضاء الشركات متعددة الجنسيات ، وهي المال ». بمعنى آخر إن حزب العمال البريطاني بقيادة طوني بلير أصبح متكيفاً مع متطلبات العولمة، أو الليبرالية الأميركية المتوحشة .

«الطريق الثالث » الذي بَدَا منذ منتصف عام 1998 بريطاني الطابع أكتسب ملامح أوروبية متزايدة منذ منتصف تشرين الثاني / نوفمبر 1999 مع مجيء غيرهارد شرودر إلى الحكم في ألمانيا، الذي كان مبهوراً بظاهرة بلير، وعاين جمود الطرح المحافظ للحزب الاشتراكي الديمقراطي الألماني، فاختار أن ينحرف بحزبه قليلاً نحو اليمين بالقبول بالحل الرأسمالي للعملية الاقتصادية، ولكن مع الحفاظ على بعض الضمانات الاجتماعية لدعم حقوق العمال ومحاربة البطالة. وقد نجح التنسيق بين لندن وبون في سبيل إرساء أساس مشترك لمعالجة القضايا الاشكالية الضاغطة على الاقتصاد والبنية التحتية وتحديد إطلاق برنامج مشترك لمعالجة البطالة وايجاد فرص عمل جديدة، وجعل المنافسة الاقتصادية أكثر عدلاً وعقلانية والانطلاق نحو برنامج ضريبي أكثر جذرية وإصلاح النظام النقدي. كما أن شرودر كان يطمح إلى بناء « وسط جديد» وليس يساراً جديداً. فشرودر هو«أولاً ألماني» قبل أن يكون اشتراكياً ديمقراطياً .

أما الحزب الاشتراكي الفرنسي الذي يمثل فكر وتيار«الاشتراكية الديمقراطية» ويعتبر مؤسساً في « الدولية الاشتراكية »، فهو الذي يمثل يسار الوسط بمفهومه الحقيقي، إنه أقرب إلى الاشتراكية منه إلى الرأسمالية الجديدة. لكن هذا الحزب الاشتراكي أصبح الآن مستعداً لمراجعة « الدولية الاشتراكية » كمرجعية أوروبية ، لمصلحة تحرير الفعاليات الاقتصادية من آثار تدخل الدولة وسياساتها الحمائية للصناعة الوطنية. فهذا التحول التاريخي في سياسات الحزب الاشتراكي الفرنسي الذي نجح في تقويض سيطرة اليمين الديغولي منذ أواسط عام 1997، جعلت السياسات الاقتصادية الفرنسية قريبة من نظيراتها الأوروبية لجهة ميلها للنموذج الأميركي .

فهناك تحولات هامة شهدتها المؤسسات الاقتصادية الفرنسية التي طالما دافعت عن « الحماية الوطنية » حيث أصبحت الآن معتنقة نهج التحرير الشامل للنشاط الاقتصادي .وجرى خلال العام 1997انتقال دراماتيكي لمواقف اتحاد أرباب الأعمال نحو المركز الأوروبي الجديد لسياساته المتعارضة مع سياسات الدولة الفرنسية تاريخياً . ومنذ جاء ارنست – انطوان سيليبير على رأس اتحاد أرباب الأعمال الفرنسيين ظهرت مواقف تدعو إلى كف يد الدولة عن إدارة الاقتصاد .وقاد سيليبير الاتحاد المعروف بمعاداته للنزعة الأميركية إلى تشريع 35 ساعة عمل أسبوعيا، ودشن عملية شاملة ينتظر أن تفضي إلى تحرير البنية الداخلية للاتحاد لتصبح أكثر ديمقراطية وارتباطا بالنقابات والسوق العالمية والمشروع الأوروبي .

وجاء حزب اليسار الديمقراطي الذي حكم ايطاليا بزعامة داليما الذي ينتمي إلى اليسار الأوروبي ،ليشارك حتماً هموم عائلة الاشتراكية الأوروبية العمالية و الاشتراكية الديمقراطية، ويجسد خطاً سياسياً أيديولوجياً يجمع بحسب داليما حساسيات مختلفة من اليسار يجمعها قاسم مشترك يتمثل في خيار الديمقراطية السياسية ، والتخلي عن أسطورة بناء مجتمع آخر، والاقتناع بأن الرأسمالية، هي نمط إنتاج وليست ديناً، وأن المبادرة الخاصة تخلق الثروة، لكن السوق لا تلبي كل الحاجات، وأن تدخل الدولة يمكن أن يكون تحت شكل تنظيم من قبل السوق لا تحت شكل تدخلية الدولة القديمة .

والحال هذه ، كان خطاب داليما في المجال الاقتصادي هو عبارة عن بيان اشتراكي ديمقراطي، يقوم على المضي قدما في عمليات الخصخصة على أن يوسعها لتشمل الخدمات العامة، ويشدد على ضرورة خلق التوازنات بين أساليب التمويل الفاعلة ومطالب العدالة الاجتماعية والمساواة وتقليص الضغط الضريبي الذي تشكله بصورة خاصة « الضريبة الأوروبية». لقد تبنى داليما برنامجاً«رأسمالياً له وجه إنساني».

نخلص إلى القول أن هناك تقارباً أيديولوجياً وسياسياً بين حزب العمال البريطاني والحزب الاشتراكي الديمقراطي الألماني ، يقابله تقارب مماثل بين الحزب الاشتراكي الفرنسي والحزب الديمقراطي الاشتراكي الإيطالي .وهذا يستبعد فرصة الوحدة الأيديولوجية أو التوافق الأيديولوجي الكامل بين الأحزاب الاشتراكية الديمقراطية الحاكمة في أوروبا .كما أنه يمكن القول بأن ما يسمى بـ « الطريق الثالث »هو تيار قريب جداً من تيار الليبرالية الأميركية الجديدة(Neo Liberalisme) الذي جسده الرئيس كلينتون والحزب الديمقراطي الأميركي في عقد التسعينياتمن القرن الماضي.

إذا كان هذا الثالوث : تحرير رأس المال، و الليبرالية، والخصخصة، قد غدا الوسيلة الاستراتيجية في السياسة الاقتصادية الأوروبية والأميركية، التي أعلت من شأنها الليبرالية الأميركية الجديدة لتغدو أيديولوجية أنجلو ساكسونية متطرفة تتعهد الدولة بفرضها منذ أن نادى بها الرئيس الأميركي رونالد ريغن، ورئيسة الحكومة البريطانية الراحلة مارغريت تاتشر ، فإن الأزمة المكسيكية ، وانهيار ما كان يسمى بـ «المعجزة الاقتصادية الأسيوية » عقب الأزمة الماليةعام 1998، واحتداد الأزمة الروسية، قد أكدت أن السيادة المطلقة لقوى السوق العمياء هي التي ستحقق الرفاهية الاقتصادية، ليس سوى ادعاء كاذب ومضلل. فالتكيف الأعمى مع الضرورات التي تفرزها الرأسمالية المعولمة ، تقود إلى هدم البنى الاجتماعية في البلدان الرأسمالية ذاتها، وإلى عملية السحق والتهميش والخسران والتطرف في عالم الجنوب، حيث أنه لا الأسواق، ولا الشركات العابرة للقارات، لديها الحلول لمواجهة هذه المخاطر .

وهذا ما جعل هنري كيسنجر وزير الخارجية الأميركي الأسبق، الذي على الرغم من حرصه على التأكيد بأن رأسمالية السوق ما زالت هي الأداة الأكثر فاعلية لتحقيق النمو الاقتصادي ولرفع مستوى المعيشة، فإنه أصبح يدعو إلى إجراء تحديث اجتماعي لدعوة الرأسمالية المعولمة، ولدور المؤسسات المالية الدولية وبخاصة صندوق النقد الدولي ، و البنك الدولي لإنقاذ العالم، وإنقاذ العولمة من مخاطر سياسة تهدد الاستقرار العالمي. فكيسنجر وغيره من كبار الاقتصاديين في العالم بدؤوا يتحدثون عن ضرورة إجراء إصلاحات حقيقية في دور المؤسسات المالية الدولية لجهة حثها على عدم التعامل بشكل تقليدي مع الأزمات الاقتصادية في دول العالم، ومراعاة ما أفرزته سياسات الخصخصة، و الليبرالية المتوحشة اللتين يتبعهما صندوق النقد الدولي .

ثم إن كيسنجر يحذر من أن نموذج الرأسمالية المعولمة قد يؤدي إلى بروز تيار سياسي راديكالي معاكس على غرار ما أفرزته الليبرالية – الرأسمالية المحافظة في نهاية القرن التاسع عشر (بفضل الماركسية) ، أي ظهور ماركسية جديدة بثوب جديد يهدد الاستقرار العالمي من منظور الأمن الغربي التقليدي. من هنا بدأ الحديث الآن في عدة أوساط عالمية، عن أن فلسفة « الطريق الثالث » التي تطبقها عدة أحزاب اشتراكية ديمقراطية وعمالية أوروبية ، يمكن أن تجد لها أصداء عالمية واسعة، إذا ما تحولت إلى أداة في ترشيد العولمة ، لكي تصبح أحد الحلول الرائدة لحل المشاكل الاقتصادية و الاجتماعية وضمان الاستقرار السياسي في عالم القرن الحادي والعشرين.

وهذا ما يؤكد ان الأحزاب العمالية و الاشتراكية الديمقراطية لم تجسد قطيعة أيدولوجية وسياسية مع الليبرالية الأميركية الجديدة ، ومع التفكير الليبرالي الكلاسيكي الذي طبع بطابعه الخاص مسيرة البناء الأوروبي ، وبخاصة في مجال الوحدة النقدية « اليورو » .وظهر رئيس االوزراء

البريطاني السابق طوني بلير كأنجح زعيم في تاريخ حزب العمال على مدى قرن كامل ، وأول رئيس وزراء عمالي يحقق ولاية ثانية. ومنذ أن تسلم بلير رئاسة حزب العمال عام1994، الذي وهنت عزيمته إثر تعرضه لسلسلة من الهزائم المتلاحقة (1979، 1983، 1987، 1992) التزم بلير بوضع حَدٍ لسلسلة الهزائم المشؤومة الآنفة الذكر ، وبإعادة تشكيل حزب العمال ليصبح « حزباً جديداً براقاً » لا يتمتع بالروابط القوية القديمة التي كان يتميز بها مع الاتحادات ، وفاقداً الكثير من سياساته الاشتراكية التقليدية. وكان بلير والمجموعة الصغيرة المحيطة به من المحدثين المعلنين قد أظهروا عزيمة كبيرة في تمرير مشروعهم السياسي أو تسويقه باعتباره يشكل قطيعة حاسمة مع الميراث العمالي القديم. فهم كانوا يرفضون في الوقت عينه خيارات الجناح اليساري المتقهقر، خصوصاً خيارات اليمين الاشتراكي الديمقراطي المتمثل في حينه بأشخاص مثل روي هاترسلي وجون سميث وسلف بلير على رأس حزب العمال، اللذين ظلا وثيقي الصلة بالحركة العمالية ومتمسكين ببعض مواقف حزبهما التقليدية مثل إعادة توزيع المداخيل وتعزيز دولة الرعاية الكينزية.

لقد جسد بلير قطيعة مع فلسفة الاشتراكية الديمقراطية الأوروبية التي كان يتبناها حزب العمال، والمتمثلة في « الإكثار من الضرائب ، ومن النفقات في آن واحد » ، وطرح مسألة الانخراط في نظام العولمة الرأسمالية الجديدة . وكان بلير وفريقه يستلهمون أستراليا ونيوزيلاندا والولايات المتحدة الأميركية ، فنقلوا إلى بريطانيا من دون تعديل بعض التقنيات الانتخابية والشعارات الإيديولوجية الرائجة في أميركا ، كمفهوم «أميركا الطبقة الوسطى» الغريب في مناخ بريطاني لا يزال مطبوعاً بقوة بالوعي الطبقي الكلاسيكي .

وفي مايوعام 1997، حملت الموجة الانتخابية العارمة حزب العمال ورئيسه إلى سدة الحكم في بريطانيا ، حين حصد حزب العمال 45 بالمئة من الأصوات و419 مقعداً، وعبرت في الوقت عينه عن رفض شعبي متجذر لحزب المحافظين الفاقد الصدقية، وعن رغبة عميقة في قيام إصلاحات حقيقية. وبعيد الانتصار العمالي قدم صاموئيل برتين وهو أحد شيوخ النيوليبرالية في صحيفة فاينانشال تايمز تاريخ 1997/5/3، النصيحة لأنصاره المرهقين بالخسارة بأن يعتبروا أنفسهم سعداء بوصول بلير إلى رئاسة الوزراء، إذ بدا له أكيداً أن العمال كانوا سينجحون حتى لو تقدموا ببرنامج أكثر راديكالية بكثير .فقد أشار بمرارة إلى أنه رغم جيل كامل من إعادة التربية في ظل حكم تاتشر فإن البريطانيين يبقون أنصارا أشداء للجماعية ».

وبعد مرور ثمانية عشر شهراً على وضع طوني بلير حداً لثمانية عشر عاماً من حكم المحافظين من نوع « اليمين الجديد » بات من الواضح أكثر فأكثر أن « الاتجاه العمالي الجديد » ليس جديداً بالقدر الذي جرى تصويره رئيس الوزراء البريطاني وحلفاؤه. وقد أصبح بلير يعرف على صعيد عالمي بأنه المنظر لـ « الطريق الثالث » الذي يعتمد من الناحية الأيديولوجية على إعادة طرح القضايا والموضوعات التي كان حزب تاتشر الراديكالي يتعرض لها وهي: خفض الضرائب وفرض القانون والنظام، مع الإلحاح على تطبيق القيم الاشتراكية المتمثلة في الحرية وتكافؤ الفرص والتضامن.

ولا شك أن طموح هذا الرهان يتعدى المجال البريطاني ، فبينما يتعلق بتحديات العولمة ، قام كل من طوني بلير، وأنطوني غيدنز عالم الاجتماع وصاحب فكرة «الطريق الثالث» بكيل عبارات الإطراء والمديح إلى عملية التحديث الجذري التي طالت الديمقراطية الاشتراكية الدولية، إذ أنهما يعتبرانها الوسيلة الوحيدة الممكنة لتخليص الديمقراطية الاشتراكية من أجواء الغموض والالتباس الانتخابي، التي هي وحدها أيضاً الكفيلة بدعم ومساندة الطبقة المتوسطة والعاملة عامة. ويرى بلير وغيدنز أن العولمة فرصة وليست خطراً محدقاً ،ومن الممكن الاستفادة من هذه الفرصة باللجوء إلى تأسيس شراكة شبه دائمة بين «رجال الأعمال» وائتلاف الحزبين الليبرالي والاجتماعي التقليديين وبين سياسة العدل والاشتراكية والسعي أيضاً إلى مكافحة التفرقة والتمييز العنصري .

وعلى الرغم من محاولة طوني بلير أن يلعب دوراً رسالياً لجهة تسويق الرؤية السياسية الشاملة للطريق الثالث ،كي تثير اهتماماً عالمياً حقيقياً ،فإن « الطريق الثالث» لا تزال ظاهرة بريطانية محصورة .بالطبع استطاع بلير أن يقوم بالإصلاحات في المملكة المتحدة ، إلا أنها تبقى من دون تأثير أو صفة ريادية في باقي الدول الأوروبية .كما أن تعميم أفكاره حول «رأسمالية الشركاء» وحول التشاركية التي قوامها «لا حقوق بدون مسؤوليات»، إلا أن بلير أقر أيضاً بأنه من الناحية الإيديولوجية ما زالت الورشة القائمة في بدايتها. إذاً فالطريق الثالث، أو«البليرية» لا تمثل في النهاية سوى محاولة توفيقية بين

الاشتراكية الديمقراطية والعولمة الرأسمالية الجديدة أو النظام العالمي النيوليبرالي الذي قاده كل من ريغان وبوش وكلينتون، أي يمكن اعتبارها خطوة إضافية بالمقارنة مع سياسات الحكومات الاشتراكية الفرنسية والأسبانية في عقد الثمانينيات. فراهن بلير على أن مشروع «الطريق الثالث» هو الذي سيؤدي إلى تحقيق نجاح حزب العمال عن طريق دعم ومساندة الطبقة المتوسطة له مع احتفاظه بهويته كحزب شعبي .

2-الجبهة الشعبية و «الطريق الثالث»في تونس

إذا كان المقصود بالطريق الثالث هو الخط الوسط بين الماركسية كأقصى اليسار، والليبرالية الجديدة، التي يتبناها الإسلاميون وحزب نداء تونس، فإنه أقرب إلى الوسط أو يسار اليمين إذا جاز التعبير. وفضلا عن ذلك فإن «الطريق الثالث» تريد أن تكون حركة سياسية نشطة تقوم بالدور الفاعل فيها الأحزاب اليسارية و القومية و الديمقراطية، وهي من ثم ليست حركة فكرية نخبوية أطلقتها مجموعة من المفكرين السياسيين بقدر ما هي إعلان بارز عن تحولات خطيرة في المزاج السياسي الجماهيري المناهض لحركة النهضة، و لسياسات الحكومة المؤقتة.

الطريق الثالثة هي سبيل الجبهة الشعبية لتحقيق التجديد والنجاح في مجال الديمقراطية الاجتماعية المعاصرة، التي لا تعني أبداً مجرد إجراء تسوية بين اليسار واليمين، إنها تسعى للحصول على القيم الجوهرية التي تميز الوسط واليسار وتطبيقها في عالم يتسم بالتغيير العميق في المجالين الاقتصادي و الاجتماعي . لقد تقبل الناس في تونس القيم التقليدية الخاصة باليسار الوسط والمتعلقة بالتكافل والعدالة الاجتماعية ، والمسؤولية وتوفير الفرص ، لكنهم يعرفون أنعلينا أن نتحرك وعلى نحو حاسم الى ما وراء طرق التفكير القديمة ، والى وراء يمين جديد ينادي بسياسة عدم التدخل الحكومي في اقتصاديات البلدان ويؤيد الفردية الضيقة ويعتقد ان الأسواق الحرة هي الحل الوحيد لكل مشكلة.

وهيمن على اليسارالتونسي فريقان اثنان، اليسار المتشدد الذي رأى أن حكم الدولة هو نهاية بحدذاته.واليسار الأكثر اعتدالاً الذي قبل بهذا التوجه الأساسي لكنه فضل التسوية والحلول الوسط وأيّدها، لكن يبقى أن الطريق الثالثة تكمن في إعادة تقييم حاسمة وجدية، فهي تشكل القدرة على الحياة والنماء عبر توحيد فكر التيارين الهامين لليسار الوسط، المتمثل بالاشتراكية الديمقراطية والليبرالية اللتين كان لانفصالهما خلال العقود الماضية دور كبير في إضعاف السياسات التقدمية في تونس.

تمثل «الطريق الثالث» حركة جديدة وحديثة للوسط في تونس. وعلى الرغم من أنها تقبل القيمة الاشتراكية الجوهرية للعدالة الاجتماعية ، فإنها ترفض مفهوم الصراع الطبقي بالمفهوم الماركسي التقليدي، باحثة بذلك عن دعم و تضامن مختلف الطبقات. ومن جهة أخرى إنها ليست نصيرة الحرية المطلقة . فالحرية الشخصية رهن الموارد الجماعية وتنطوي على العدالة الاجتماعية . كما أن الحكومة ليست العدوللحرية كما يقول الليبراليون الجدد، بل على العكس من ذلك ، فإن الحكومة الجيدة جوهرية من أجل تطورها وتفتحها. هذا التعريف لا يختلف معه التونسيون، الذين يريدون حداثة لا تتعارض فيها الفعالية الاقتصادية مع العدالة الاجتماعية، بل تتأسس الواحدة على الأخرى.

الطريق الثالث في تونس ما بعد الثورة، يدافع عن الضمانات الاجتماعية لدعم حقوق العمال ومحاربة البطالة، و يسعى لإرساء أساس مشترك لمعالجة القضايا الإشكالية الضاغطة على الاقتصاد والبنيةالتحتية ،وتحديد إطلاق برنامج مشترك لمعالجة البطالة وإيجاد فرص عمل جديدة ، وجعل المنافسة الاقتصادية أكثر عدلاً وعقلانية والانطلاق نحو برنامج ضريبي أكثر جذرية،وإصلاح النظام النقدي ،ويطمح إلى بناء « جبهة ديمقراطية » وليس يسارا جديدا .

إن «الطريقة الثالثة » بوصفها فكر وتيارالاشتراكية الديمقراطية، هي أقرب إلى الاشتراكية منها إلى الرأسمالية الليبرالية الجديدة. وهي تجسد خطاً سياسياً أيديولوجياًيعبر عن حساسيات مختلفة من اليساريين و القوميين و الديمقراطيين و حتى الليبراليين ، الذين يجمعهم قاسماً مشتركاً، يتمثل في خيار الديمقراطية السياسية ، والتخلي عن أسطورة بناء مجتمع آخر، والاقتناع بأن الرأسمالية، هي نمط إنتاج وليست ديناً، وأن المبادرة الخاصة تخلق الثروة ، لكن السوق لا تلبي كل الحاجات، وأن تدخل الدولة يمكن في أن يكون تحت شكل تنظيم من قبل السوق لا تحت شكل تدخلية الدولة القديمة بالمفهوم السوفياتي.

والحال هذه ، فإن خطاب«الطريقة الثالثة » في تونس في المجال الاقتصادي هو عبارة عن بيان اشتراكي ديمقراطي، يشدد على ضرورة خلق التوازنات بين أساليب التمويل الفاعلة ومطالب العدالة

الاجتماعية ،والمساواة وتقليص الضغط الضريبي .إذاكان هذا الثالوث: تحرير رأس المال، والليبرالية، والخصخصة، قد غدا هوالوسيلة الاستراتيجية في السياسة الاقتصادية الأوروبية و الأميركية ، التي أَغْلَتْ من شأنها الليبرالية الأميركية الجديدة لتغدو أيديولوجية أنجلو ساكسونية متطرفة تتعهد الدولة بفرضها منذ أن نادى بها الرئيس السابق ريغن، ورئيسة الحكومة البريطانية السابقة تاتشر، فإن الأزمة الاقتصادية و المالية العالمية التي تفجرت في سنة 2008، وانهيار ما كان يسمى بـ «المعجزة الاقتصادية التونسية» عقب الأزمة المالية، قد أكدت أن السيادة المطلقة لقوى السوق العمياء هي التي ستحقق الرفاهية الاقتصادية، ليس سوى ادعاء كاذب ومضلل . فالتكيف الأعمى مع الضرورات التي تفرزهاالرأسمالية المعولمة ، تقود إلى هدم البنى الاجتماعية في البلدان الرأسمالية ذاتها، والى عملية السحق والتهميش والخسران والتطرف في عالم الجنوب، حيث أنه لاالأسواق ،ولا الشركات العابرة للقارات ، لديها الحلول لمواجهة هذه المخاطر.

من هنا بدأ الحديث الآن في تونس في عدة أوساط سياسية يسارية و قومية، عن أن فلسفة «الطريق الثالث»، يمكن أن تجد لهاأصداء شعبية واسعة، اذا ما تحولت إلى أداة في ترشيد العولمة، لكي تصبح أحد الحلول الرائدة لحل المشاكل الاقتصادية و الاجتماعية وضمان الاستقرار السياسي في البلاد، وإلى القيام بالتحديث الجذري للاشتراكية، باعتبارها الوسيلة لتخليص القوى اليسارية و الديمقراطية من أجواءالغموض والالتباس الانتخابي، التي هي وحدها أيضاً الكفيلة بدعم ومساندة الطبقة المتوسطة والعاملة عامة .

الفصل الثامن

الجبهة الشعبية والعقد الاجتماعي الغائب لبناء نظام ديمقراطي جديد

في الواقع، يشكل إسقاط الدولة البوليسية التونسية قطيعة معرفية، ومنهجية، وفكرية وسياسية وأخلاقية مع عالم الاستبداد ومنطقه وفكره وسياساته وأخلاقه.لكننافي الوقتعينه لايجوز أن نكتفي بهذا الإسقاط على الرغم من ضرورته، بل إن المطلوب من الجبهة الشعبية أن تقدم تصوراًحديثاً لعملية الانتقال إلى بناء نظام ديمقراطي جديد في تونس، يمنع العودة إلى دوامة التسلط البوليسي من جديد، ولا يسمح بإعادة إنتاجه، حيث أن الخروج من عالم الاستبداد يقتضي تحولا جذرياً في الوعي والممارسة. وكلما كان هذا التصور المنشود إنسانياً وديمقراطياً كان مناوئاً للعنف بجميع صوره وأشكاله ودرجاته.

لإن بناء نظام ديمقراطي في تونس، في ظل هذه المرحلة الانتقالية، يتطلب تصميماً سياسياً، أسلوباً جديداً في التعاطي مع واقع المعارضة التونسية على اختلاف مشاربها الفكرية و السياسية، ومع واقع الحكومة المؤقتة أيضاً، المطالبة بإفرادية الواقع ومعقوليته وإنطواء كليته ووحدته الجدلية على التعدد والاختلاف والتعارض. إن الحلقة المركزية في عملية التحول نحو بناء نظام ديمقراطي حقيقي تتمثل فيما يلي

1-تأسيس عقد اجتماعي جديد

ويقوم هذا العقد الاجتماعي الجديد على منظومة من القيم والقواعد التي تنظم الاجتماع السياسي، وهي ليست الدستور المكتوب المتوافق عليه، ولكن التي يُكتب الدستور في ضوء مبادئها بما هي (مبادئ) مؤسسية للدولة والمجتمع. والعقد الاجتماعي، وهو قام دائماً على الحرية والمواطنة واستقلال المجال السياسي، هو ما يجعل السياسة ممكنة، بما هي تعبير عن المصالح العمومية، وبما هي منافسة سلمية وحضارية على إدارة الشؤون العامة. لا غرابة، إذن، في أن يتمتع النظام الديموقراطي بالاستقرار في المجتمعات التي اهتدت الى الاتفاق والتعاقد؛ فالتعاقد هذا يولّد لديها مشتركات اجتماعية وسياسية (لنقل مجتمعية) غير قابلة للانتهاك من قِبَل مَن يظفر بأغلبية تمثيلية. ولذلك لا تخشى القلة (الأقلية) الغالبية، ولا المعارضة النخبة الحاكمة، لأن الدولة التي تُدار سلطتها لا يتهدّد هويتها أحد.

لا يمكن تصور إمكان قيام نظام ديموقراطي في مجتمع، من دون هذا الاتفاق على هذا المشروع المجتمعي المشترك. وحين يعجز المجتمع عن بلوغ مثل هذه المواطأة على المشروع الجامع، تتحول فيه صناديق الاقتراع الى مجرد وسائل للتغلب والاستيلاء تعوض وسائل القوة الحربية، كما تفعل الآن حركة النهضة، التي تواجه منتقديها بأنها تمتلك الشرعية ! لأن مَن يصل إلى السلطة، بأصوات أكثرية الناس، يملك مشروع دولة خاصاً به، وليس موضع مواطأة أو مواضعة من الجميع، وهو ما يهدّد الاستقرار السياسي والأمن الاجتماعي، ويعيد السياسة الى نقطة الصفر كمنافسة عمياء تتوسل الأدوات كافة، ولا جديد نضيفه حين نقول إن هذا الاتفاق، على المشروع المجتمعي الواحد، وعلى أساسيات الدولة والنظام السياسي، هو ما لم نصل إليه، حتى الآن، في مجتمعاتنا العربية، وهو ما سيظل يفرض أحكامه السلبية على التطور السياسي فيها، وعلى إمكان ولادة النظام الديموقراطي.

وتعتقد الجبهة الشعبية أن السلطة السياسية في النظام الديمقراطي الجديد، تتحدد سلباً وإيجاباً بثلاثة عناصر أساسية:

1-بمستوى تقدم المجتمع أو تأخره، أي بمستوى نمو المجتمع المدني أو ضموره. ولكن في واقع الثورة التونسية، تسعى كل مكونات المجتمع المدني إلى بناء ديمقراطية حقيقية، معتمدة في ذلك على قوة الحركة الشبابية التي تشكل ورقة دفع قوّية تخيف الممسكين الجدد بالسلطة .وبهاجس تفادي حدوث تجاوزاتٍ عنيفة، أو على الأقلّ من أجل الحفاظ على جزءٍ من سلطة الرئيس المخلوع، يمكن للنظام الانتقالي أن يسعى إلى الإبقاء نوعاً ما على الوضع القائم.

2-وتتحدد بالنظام الدولي الجديد، لا سيما في عصرنا الراهن، حيث لا سلطة خارج هذا النظام.

3-وبنسبة القوى الاجتماعية السياسية.

هذه العناصر التي تحدد السلطة هي التي تحدد كذلك المعارضة، وبقدر ما تعي المعارضة هذه المحددات، ترتقي إلى مستوى معارضة حديثة وعقلانية، أي معارضة تضع برنامجها وتحدد مهماتها بدلالة المجتمع المدني ودولة الحق والقانون، وليس بدلالة السلطة فحسب.

وفضلاً عن ذلك فإن السلطة السياسية في النظام الديمقراطي الجديد ، بحصر المعنى، لا تستمد شرعيتها من أي مصدر أقوى وأهم من شرعية المعارضة. فليست السلطة والمعارضة تعبيرين متكاملين عن المجال السياسي المجتمعي فحسب، بل هما قطبان جدليان في وحدة تناقضية، يحمل كل منهما إمكانية أن يصير الآخر. فالمعارضة هي معارضة بالفعل وسلطة بالقوة. والسلطة هي سلطة بالفعل ومعارضة بالقوة. وجدلهما هذا هو جدل الكينونة الاجتماعية ذاتها، جدل تعارضاتها الملازمة، وقد اتخذت شكلاً سياسياً سلمياً مُتمدناً أو متحضرا، يكاد لا يلحظ فيه العنصر الاجتماعي الطبقي المباشر.

وترى الجبهة الشعبية أن العلاقة بين السلطة والمعارضة مفهومة فهماً جدلياً سليماً، تُقِرُ بأن قوة المعارضة هي قوة السلطة الفعلية، كما أنها تتطلب وجود مجال سياسي مفتوح تتطابق حدوده مع حدود المجتمع التونسي المنفتح، الذي عرف أول تجربة برلمانية جنينية في العالم العربي في عام 1861، وخرج مواطنوه في تظاهرات عارمة معرضين صدورهم لرصاص المستعمر في عام 1938، رافعين مطلبا واحداً يتلخص في كلمتين « برلمان تونسي ». وفي مثل هذا المجال السياسي المشترك الذي ينتجه المجتمع، والذي تتجابه وتتقاطع فيه تيارات واتجاهات وأحزاب سياسية مختلفة ومُتخَالِفة، تتحقق الوحدة الجدلية بين السلطة والمعارضة على قاعدة التعدد والاختلاف والتعارض، ويتحقق في الوقت عينه الاستقرار السياسي، والتداول السلمي للسلطة، باعتبارهما من أهم المداخل السياسية إلى بناء ديمقراطية فعلية في تونس.

كما تعتقد الجبهة الشعبية أن الإصلاح الديمقراطي في تونس لا يمكن أن يتقدمإلا بتوافر الشروط الأساسية التالية:

1-وحدة قوى المعارضة، ومِن ثُم الوحدة الجدلية للمعارضة والسلطة، التي أسلفنا الحديث عنهما.

2-بناء دولة وطنية ديمقراطية هي تعبير حقوقي وسياسي عن هوية المجتمع، مع اقتراب الانتخابات التي في ضوئها سيتم بناء مؤسسات الدولة في مرحلة ما بعد الثورة التي قوامها:سيادة القانون والحرية، وفصل السلطات، واستقلال مؤسسات المجتمع المدني، على قاعدة حرية الفرد وحقوق الإنسان والمواطن.

3-نمو الحركة الشعبية في مناخ الحرية الفكرية والسياسية. فلا يمكن التقدم في مجال الإصلاح الديمقراطي من دون القوى الحية في المجتمع المدني، واحترام حقوق المواطنين بوصفها أهم واجبات الدولة، واحترام حقوق المعارضة بوصفها أهم واجبات السلطة.

ولذلك، فإن السياسة - بوصفها نفياً للحرب، والمعنى الذي تنعقد عليه وحدة المجتمع والدولة، ووحدة الحكم والشعب، ووحدة السلطة والمعارضة، والتعبير عن ما هو عام ومشترك بين جميع المواطنين – والفكر، والمنطق، والعقل، والمجتمع المدني، ودولة الحق والقانون، مقولات تتقدم معاً وتتراجع معاً، لأن مقولة السياسة ومقولة المنطق تنتميان إلى جوهر واحد، والى أصل واحد. وعلى الرغم من أن السياسة العربية المعاصرة استخدمت مفاهيم حديثة، إلا أنها ما زالت محكومة بالمحددات الآنفة الذكر.

إن السياسي الراديكالي في بلادنا المتأخرة تاريخياً، يجب أن تتوافر فيه ثلاث مواصفات متلازمة لا غنى عن إحداها: السياسي الراديكالي، والمحلل الاجتماعي، والمفكر العقلاني.

ونعتقد أن هذه الصفات لا تتوافر في الأحزاب المعارضة، ولا في الحكومة الانتقالية في تونس. إننا بحاجة إلى سياسة تمارس بالمعنى اليوناني للكلمة، أي مجموعة من المسؤوليات، والحقوق، والواجبات السياسة كفاعلية اجتماعية ومجتمعة، لا كفاعلية سلطوية ولا كفاعلية حزبية فقط، سياسة بوصفها مرآة المجتمع ، إنها اعتراف بإفرادية الواقع ومعقوليته، وإنطواء كليته ووحدته الجدلية على التعدد والاختلاف والتعارض، وسياسة بما هي مشاركة إيجابية في الشأن العام، هي حق من حقوق الإنسان والمواطن.فلا مشروعية لأي حزب معارض ولا مشروعية للسلطة القائمة حاليا في تونس ،أو لأي سلطة محتملة إلا بتوافر هذه المواصفات في السياسة، وتأسيسها.

وترة الجبهة الشعبية أن المعارضة العقلانية وحدها، هي التي تؤمن بالتداول السلمي للسلطة من داخلها، وذلك أساس ضمان أن تقبل هي تداول السلطة السياسية في المجتمع. فتختار المعارضة خياراً آخر هو خيار العقلانية، وتغيير المجتمع راديكالياً، وصوغ المستقبل. فتعمل أولاً على تأسيس وعي ماهية السلطة، وأساليب عملها، وتناقضاتها الداخلية على أن يكون لدى هذه المعارضة وَعْيٌ برسالتها، وبدورها التاريخي المشتق من اسمها كمعارضة. وتعمل ثانياً على تحقيق وحدة المعارضة – على ما بين أحزابها وتنظيماتها وتياراتها من تباين واختلاف أيديولوجي و سياسي يعبران إلى هذا الحد أو ذاك عن التعارضات الملازمة للمجتمع التونسي - على الأسس التالية:

1-اعتبار المصلحة العامة الوطنية / القومية، مرجعية واقعية مشتركة لكل أطراف المعارضة.

2-الالتزام بمبادئ الحرية والعدالة والمساواة.

3-اعتراف كل أحزاب المعارضة وتنظيماتها بالآخر وبحقوقه وحريته.

وتؤكد الجبهة الشعبية أن وحدة المعارضة على قاعدة الحرية بوصفها وعي الضرورة وموضوعية الإرادة وحرية الاختيار، هي التي تعبر عن وحدة المجال السياسي للمجتمع التونسي، وتطلق جدله الداخلي بإعادة إنتاج تعارضاته في المجال السياسي، والعمل على حلها بالطرق السياسية المتحضرة. فالمعارضة العقلانية وفق رؤية الجبهة الشعبية ، تعني في أحد معانيها الجدل السياسي الاجتماعي، وهو الانشقاق الذي يولد الوحدة، والشر الذي ينتج الخير، والصراع الذي ينتج التقدم، وليس ذلك النوع من « الصراع على البقاء » كصراع الحيوانات في الغابة.إن المعارضة العقلانية من هذه الزاوية هي التي تضمن دورها السياسي والتاريخي، وتوجه جل نضالها السياسي من أجل القيام ببناء النظام الديمقراطي الجديد المنشود في تونس.

وتنطلق الجبهة الشعبية بوصفها معارضة ديمقراطية و عقلانية في رؤيتها وبرنامجها السياسي ، وممارستها، من المثلث الجدلي، أو «الثالوث المقدس: الوطن والقانون والحرية »، والمساواة الحقوقية وليس الأخلاقية بين المواطنين، ومن مفهوم الحقوق وليس الواجبات. فللمواطنين حقوق متساوية بصرف النظر عن الواجبات، فالواجبات تنتمي إلى دائرة الأخلاق، وليس إلى دائرة السياسة، على ما للأخلاق والسياسة من علاقة. فالمواطنون يطالبون باعتماد مزيد من الشفافية والمساءلة، وبناء أطر قانونية، تدعم هذه التوجهات من أجل مساءلة المسؤولين الحكوميين في شأن الفساد وسوء التصرف.

لما كان مصدر قوة ومشروعية ومبرر وجود المعارضة الديمقراطية هو الوطن والقانون والحرية، فلا بد لمشروع بناء النظام الديمقراطي الجديد الذي تطرحه المعارضة من أن يستجيب لتطلعات الأجيال الجديدة إلى التعددية والديمقراطية، ويواكب التطورات الإقليمية والدولية التي جعلت من الديمقراطية المدخل الأسلم للمحافظة على استقرار البلد وتماسكه المجتمعي. إن قوام الديمقراطية هو فصل السلطات، فعندما لا يكون استقلال السلطة القضائية مضموناً، لا يستطيع الناس أن يتمتعوا بحماية قانونية.ويعتبر وجود سلطة تشريعية مستقلة في الديمقراطية الفتية،وتشكل حرية التعبير عن الرأي، وضمان الحقوق المدنية والسياسية، وتأسيس الأحزاب السياسية والجمعيات والانضمام إليها لتمكين الفقراء من المطالبة بحقوقهم الاجتماعية والاقتصادية والثقافية أمراً حيوياً للديمقراطية الشاملة.

ولما كانت القوانين وحدها لا يمكن أن تضمن حقوق الإنسان، فلا بد من بناء مجتمع مدني مفتوح بالتلازم مع دولة الحق والقانون، ووجود وسائل إعلام حرة ومستقلة، يدعمان القانون، وثقافة وأعراف وأخلاقيات اجتماعية ترسي دعائمه، وبيئة اقتصادية تعززه، وتدريب أجهزة الأمن على احترام حقوق الإنسان للحؤول دون ممارسة الوحشية بحق المواطنين. وتشكل حماية حقوق المعارضة، وتحقيق الفصل بين السلطات، واعتماد مبدأ المساءلة العامة ضماناً لحقوق الإنسان، خصوصاً وأن اعتماد مبدأ الانتخابات لا يكفي وحده لتحقيق هذه الغاية.

وترى الجبهة الشعبية أن الدولة الوطنية يجب أن تتأسس على قاعدة احترام الحريات العامة والفردية، ومبادئ العدالة، والحقوق المطلقة للمواطنين التي لا يجوز التصرف بها، فليس للدولة أن تَفرُض أيّاً من الواجبات على مواطنيها، وليس للسلطة أن تَفرُض أيّاً من الواجبات على المعارضة. ذلك لأن قوام الدولة والسلطة الممسكة بزمامها هو القانون ، والسهر على حسن تطبيقه، فهما أي الدولة والسلطة تعبيران مباشران عن الكلية العينية، كلية المجتمع والشعب. والقانون لا يقوم إلا على قاعدة الحقوق، وهذه تنتمي إلى دائرة الموضوعية، أما الواجبات فتنتمي إلى دائرة الذاتية. القانون لا يعنى بالواجبات لأنها جزء من الحياة الأخلاقية الفردية والاجتماعية، ومبدؤه هو الحرية أو الإباحة.

ولكي تفي الدولة الوطنية بالتزاماتها المتعلقة بحقوق الإنسان، لا بد لها من الالتزام بتنفيذ سياسات تضمن تأمين الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للأشد حرماناً ولمشاركتهم في عملية صنع القرار. فالنمو الاقتصادي وحده لا يكفي، بل لا بد من أن يَقترنَ بإصلاحات على صعيد السياسيات تُفضي بتوجيه الأموال للقضاء على الفقر، وتنشيط التنمية الاجتماعية، وبناء المؤسسات، وإصلاح القوانين لتعزيز حقوق الإنسان، واعتماد الشفافية في وضع السياسات. لأن وضع السياسات الاقتصادية، وراء أبواب مغلقة يشكل انتهاكاً للحق في المشاركة السياسية، وغالباً ما يكون عرضة للتأثيرات المفسدة التي تمثلها السلطة السياسية والأموال الضخمة، مما يؤدي إلى بيئة غير قادرة على الإنتاج، ومهيأة لانتهاك حقوق الإنسان. وليس القضاء على الفقر غاية إنمائية فحسب، بل يمثل تحدياً أساسياً لحقوق الإنسان في القرن الحالي. وبما أن حقوق الإنسان في عالم مندمج تتطلب عدلاً عالمياً، لذا يجب توسيع نموذج المساءلة المتمحور حول الدولة لتشمل التزامات العناصر والمنظمات غير الحكومية، والتزامات الدولة التي تتجاوز الحدود الوطنية.

وفيما يتعلق بمضمون مشروع الجبهة الشعبية السياسي، لا بد من عودة جديدة إلى مفهوم الواقع. فللواقع أي واقع على الإطلاق بعدان عالمي أو كوني، وتاريخي، ويضيف بعضهم بعداً ثالثاً مهماً هو البعد العقلاني، وكل ما هو عقلاني هو واقعي حقاً. لذلك لا يمكن أن تضع الجبهة الشعبية برنامجاً مطابقاً، مناسباً أو مقارباً للواقع، إلا إذا فهمت الجبهة الشعبية العالم الذي نعيش فيه، والصراعات، والتناقضات التي تولد حركة تطوره، والقوى التي تؤثر فيه الخ.. لاسيما وأن العالم يتوحد بوتائر سريعة فلم يَعد ثمة مشكلات أو قضايا أساسية محلية خالصة خارج سياق عملية العولمة الرأسمالية الجديدة، أو الهيمنة الإمبريالية الأميركية.

ولذلك كان مفهوم البرنامج الوطني الديمقراطي، المنطلق من خصوصية قطرية محلية، لا تربط بين ما هو خاص وما هو عام عربي، أي بين ما هو محلي وما هو عالمي، ولا ما هو ماض بما هو حاضر ومستقبلي، أي بالبعد التاريخي للواقع، هو مفهوماً قاصراً، وغير واقعي، أي بمعنى أنه يقطع جزء من الواقع عن كونه، ويكرس الوضع الذي أنتجه التأخر التاريخي والأوضاع الإمبريالية الناجمة عنه، أي وضع التجزئة القومية. ولهذا فإن الاتجاه الذي يؤكد مقولة البرنامج الوطني بالمعنى القطري المحض، ينطلق من الانتماء لوطن هو «القطر» وليس العالم العربي، باعتباره أحد عناصر تشكل الأمة العربية. ولذلك كان الحديث عن الأمة العربية عند دعاة هذا الطرح سطحياً وشعاراتياً، أما الممارسة فقطرية ضيقة.

ولعل مقولة أو مفهوم المشروع القومي الديمقراطي النهضوي مفهوماً فَهماً جدلياً صحيحاً يتعلق بعلاقة القطري بالقومي، هو برنامج المعارضة العقلانية الأكثر قرباً من الواقع بالمعنى المذكور آنفاً، لاسيما عندما يضع صراع الأمة العربية مع الإمبريالية الأميركية و الكيان الصهيوني الصهيوني في سياقه الكوني والتاريخي، باعتباره جزءاً من الصراع العالمي. إن مشروعية هذا البرنامج، وهذا المفهوم، تنبع من المهام الملقاة على عاتق المعارضة التونسية على الصعيد القومي، وإسهامها في تحرير فلسطين، وتحقيق الاندماج القومي والاجتماعي، وعقلنة الفكر والسياسة، وتحديث الفكر الديني، وتحرير المرأة ومساواتها بالرجل، وتحقيق الوحدة القومية للأمة، وبناء اقتصاد قومي مستقل. أي تجديد بنيان الأمة ووضعها في العصر الحديث، وتلافي تأخرها التاريخي.

في ضوء هذه التحديدات يمكن القول إن نمو المجتمع المدني الحديث في تونس وانبثاق دولة الحق والقانون عنه انبثاقاً سليماً، انطلاقاً من مبدأ سيادة الشعب ومن كونه مصدر المشروعية السياسية، هو الخطوة الضرورية الأولى بل هي السيرورة المفضية إلى الدولة الوطنية الديمقراطية التي تنشأ بفعل القوى الداخلية، وهذه الدولة الوطنية هي التي تنفي الدولة القطرية وتفتح إمكانات التوحيد القومي، وإلا سيظل مشروع الوحدة مختزلاً في توافق مؤقت وملغوم بين دولتين قطريتين أو أكثر.

والعلاقة بين الوطني والقومي تغدو علاقة ضرورية وموضوعية وفق التحديدات الآتية، ولنأخذ تونس مثالاً:

1-انطلاق أي مشروع سياسي ديمقراطي من واقع أن جميع التونسيين على اختلاف منابتهم ومواقعهم الاجتماعية واتجاهاتهم وميولهم الإيديولوجية والسياسية.. أعضاء كاملو العضوية في المجتمع والدولة، والعضوية تعني المشاركة الإيجابية والمسؤولة في الوقت ذاته.

2-المشـاركة الإيجابيـة والمسـؤولية غيـر ممكنتـين إلا بضـمان الحقـوق المدنيـة والحريـات الدستورية للفرد. والاعتراف الأولي، المبدئي والنهائي بحرية الفرد وحقوق الإنسان، وبكونـه مواطناً لـه حقوق متساوية مع سائر المواطنين في حدود الدستور والقانون. وضمانة ذلك معرفياً وواقعياً وأخلاقياً، الاعتراف المبدئي والنهائي بإفرادية الواقع ومشروعية الاختلاف.

3-الاعتراف بإفرادية الواقع وحق الاختلاف يعني الاعتراف المبدئي والنهائي بحق جميع قوى المجتمع في إنتاج تنظيماتها المدنية الحديثة بحرية تامة، كي تحل هذه البنى محل البنى والتشكيلات ما قبل القومية.

4-إن نمو المجتمع المدني الحديث وأساسه الفرد الحر، وانبثاق دولة الحق والقانون عنه هو في الوقت ذاته إعادة إنتاج الهوية الوطنية / القومية في ضوء حقائق العصر الحديث ومعطيات التقدم، وليس في ضوء الانتماءات الدينية أو المذهبية أو العشائرية أو العرقية ..أو الجهوية. في هذه السيرورة الطويلة والمتعرجة والمعقدة ينمو العنصر القومي الوحدوي طرداً بنمو العناصر الديمقراطية. وتغدو الوحدة العربية حاجة موضوعية لا تمليها التحديات الخارجية فحسب، بل تمليها الحاجة إلى التقدم، فالوحدة العربية شرط لازم للتقدم، ولكنه ليس كافياً.

5-الرهان على إعادة إنتاج الهوية الوطنية القومية معقود على الثقافة والسياسة بصورة أساسية من دون التهوين من دور الاقتصاد والاستثمار العقلاني للموارد والتوزيع العادل للثروة.

6-الوقائع الراهنة التي تنجلي في التنظيمات القومية غير الحكومية كاتحاد العمال العرب والمحامين العرب، والكتاب العرب... تؤكد نمو العنصر القومي من الأطر الوطنية طرداً مع نمو الوعي العلماني الديمقراطي الكوني والتاريخي الحديث.

7-إن لم يكن القومي عنصراً أو عناصر ينمو أو تنمو في الأطر الوطنية، فلا مستقبل لأي مشروع قومي.

8- المثقف والسياسي ينظران إلى الأوضاع المحلية من منظور قومي، ويعملان في سبيل وحدة الأمة انطلاقاً من الوقائع المحلية ومن الأطر الوطنية، إذ يكشفان عما هو قومي في الإطار الوطني، ويعملان على ترسيخه وتعزيزه وإنمائه، وهكذا تكون القومية محصلة غنية لهذا التنوع والاختلاف، وليست فرض عقيدة متعالية واحدية وكليانية على واقع متعدد ومختلف.

9-الأنسية والعقلانية والديمقراطية ثلاثة شروط لازمة لنمو العنصر القومي في الأطر الوطنية. والديمقراطية بشكلها السياسي، والحقوقي بوصفها أفضل وسائل الحكم وأكثرها نضجاً، إذا ما قورنت بما هو سائد من نماذج أخرى في بعض بلدان العالم هي الشرط الحاسم في عملية الاندماج القومي، لأنها السبيل الوحيد لتخطي الأطر الدينية والمذهبية وما في عدادها من أيديولوجيات غير دينية. والديمقراطية اليوم ليست شعاراً لتغيير سياسي إنما هي ممارسة على مستوى المجتمع كله في مجالات العمل والثقافة والأدب والعلاقات الاجتماعية الأسرية.

10-القومي والديمقراطي الممتلك وعياً تاريخياً وكونياً وحديثاً لا يخاف على المشروع القومي ولكنه يأسى للفرص الضائعة، ويأسى أكثر لحقيقة أن تقدم العالم من حولنا يزيد في تأخرنا ويعمقه. وينفر من السياسات العربية التي تفرق، بل تدفع إلى تفجير الأطر الوطنية ذاتها.

ما فائدة الوحدة العربية إن لم تكن في مصلحة الإنسان العربي أولاً، وفي مصلحة أكثرية الشعوب العربية ثانياً ؟ فالعلاقة بين الوطني والقومي يجب أن تنطلق من مبدأ يستمد مشروعيته ومسوغاته وقيمته من ذاته، هذا المبدأ هو الإنسان تحت مقولة التاريخ وفكرة الديمقراطية والتقدم.

2-مضمون هذه الدولة المدنية

طرحت الدولة المدنية في العالم العربي في ظل الثورات التي قامت في وجه أنظمة الاستبداد وبسبب الخوف من استغلال انتماء معظم مواطني البلدان العربية إلى الاسلام كذريعة من اجل إقامة الحكم الإسلامي بما يعنيه من تطبيق الشريعة أو« الحاكمية الإلهية »وهو حكم بعيد عن الديموقراطية التي تطمح اليها الشعوب،على غرار الأنظمة الاسلامية المعروفة من مثل السعودية وايران وافغانستان والسودان و« حماس » في غزة.من هنا برزت الحاجة إلى ضرورة إيجاد دساتير جديدة وآليات لحماية أهداف الثورات والعمل على سيادة القانون، وإيجاد عقد اجتماعي جديد يضمن المساواة والحريات والعدالة الاجتماعية واحترام التعددية والانتقال السلمي للسلطة.

إذن تطرح الدولة المدنية كبديل من الدولة الدينية التي أثبتت فشلها في جميع التجارب المحيطة بنا. وهذا ما تم نقاشه خلال الاعداد لوثيقة الازهر كما ينقل جابر عصفور، حيث أُتي الإتيان على ذكر الدولة المدنية الديموقراطية الحديثة من دون اعتراض في البداية، ثم اكتشف البعض أن الإبقاء على صفة المدنية يحمل معاني سلبية واستشهد البعض بأن لا وجود لما يسمى الدولة المدنية في معاجم النظريات السياسية الغربية رغم وجود ما يسمى مجتمع مدني. ورأى البعض الآخر أن مفهوم الدولة المدنية غامض .ولا بد من الإشارة هنا إلى أن مفهوم الدولة المدنية نشأ فيبلدان الربيعالعربي كي لا يتم الخلط بين الدولة العلمانية الفرنسية المعادية للدين فيما الدولة في البلدان الاخرى وخاصة الانكلوسكسونية تستخدم مفهوم Secular State ويفهم منه الدولة المدنية كنقيض للدولة الدينية وليس كمعادية للدين كما يبدو عليه الأمر في فرنسا. انتهى الامر بالنقاشات في الأزهر إلى اعتماد كلمة الوطنية في الوثيقة المعلنة لتصبح دولة وطنية ديموقراطية حديثة دون أن تكون معادية للأديان.

يعرف مفهوم الدولة المدنية، المتداول حديثاً، بالدولة الديموقراطية التي تحافظ وتحمي جميع أعضاء المجتمع بغض النظر عن القومية والعرق والدين والمعتقد. هناك عدة مبادئ ينبغي توافرها في الدولة المدنية والتي لا يمكن ان تتحقق بغياب أحد الشروط عنها، أهمها :

1-الدولة المدنية هي الدولة التي تؤمن حرية المعتقد والمساواة والمواطنة ، فالفرد لا يُعرّف بمهنته أو بدينه أو بماله أو بسلطته، ولكن يُعرّف تعريفا قانونيا بأنه مواطن، أي أنه عضو في المجتمع له حقوق وعليه واجبات. وهو يتساوى فيها مع جميع المواطنين.

2- الدولة المدنية يجب أن تقوم على دستور ومنظومة من القواعد التشريعية والتنفيذية، فالدستور يبلور جملة القيم والأسس التي ارتضاها أفراد المجتمع لبناء نظامه السياسي والاجتماعي.

3- الدولة المدنية هي أيضا دولة مؤسسات، وتقوم هذه المؤسسات على مبدأ التخصص فهي تمارس أعمالها بشكل مستقل وفق ما يعرف بمبدأ فصل السلطات ،بحيث تقوم كل سلطة بممارسة مهامها ضمن مجالها المحدد ولا تتجاوزه الا في حدود ما تقتضي ضرورات التعاون والتكامل بين هذه السلطات. إذ إن السلطة العليا في الدولة المدنية هي سلطة القانون الذي يلجأ إليه الأفراد من أجل حفظ حقوقهم من الانتقاص والانتهاك. فالدولة هي التي تطبق القانون وتمنع أي طرف من تطبيق أي شكل من أشكال العقاب بأنفسهم. النظام العام هو الذي يحمي المجتمع.

4-الشرط الأساس لقيام الدولة المدنية المطلوبة اعتماد الديموقراطية كنظام سياسي لها، وأهم شروط النظام الديموقراطي تقوم على فصل السلطات والانتقال السلمي للسلطة، والوصول الى الحكم من طريق انتخابات حرة ونزيهة.

5-من المعالم الأساسية للدولة المدنية وجود مجتمع مدني فاعل ومؤسسات مدنية فاعلة للنهوض بمستوى الوعي السياسي لدى أفراد المجتمع والمساعدة في فهم الواقع السياسي والاجتماعي فهماً صحيحاً والمشاركة في بناء مؤسسات ديموقراطية وممارسة الرقابة عليها من خلال التنظيمات المدنية المختلفة والوسائل الإعلامية والرقابية المتاحة.الدولة المدنية هي استعادة حقيقية لبناء الدولة الوطنية و الارتقاء بها إلى دولة ديمقراطية، أي إعادة إنتاج الدولة الوطنية الحديثة، دولة الحق و القانون المعبرة عن الكلية الاجتماعية و القائمة على مبدأ المواطنة.و تشكل سيادة الشعب، العامل الحاسم في سيرورة التحول الديمقراطي في نطاق الدولة الوطنية.

وتكمن المقدمة الأولى للدولة الوطنية و ضمان تحولها إلى دولة ديمقراطية، في تحرر الأفراد من الروابط و العلاقات الطبيعية ما قبل الوطنية كالعشائرية، و العرقية، و المذهبية، والطائفية، و انـدماجهم في فضاء اجتماعي و ثقافي و سياسي مشترك هو الفضاء الوطني. فالدولة المدنية لا يمكن أن تكون إلا دولة ديمقراطية التي تقوم على مايلي : احترام حقوق الإنسان أولاً، و حقوق المواطن ثانياً، و فكرة الأكثرية الانتخابية الحرة التشكيلية،ثالثاً، وضمان التداول السلمي للسلطة على جميع المستويات وفي كافة مؤسسات الدولة، رابعاً.

فالدولة المدنية لا يمكن أن تكون إلا ديموقراطية لأنها تستبعد الاستئثار بالسلطة وتعتمد الرجوع إلى القاعدة بشكل دوري.و الديمقراطية هنا هي الليبرالية مفهومة فهماً جدلياً و تاريخياً صحيحاً +مفهوم الشعب، وهذا الأخير مُؤَسس على مفهوم الوطن و المواطنة، ونفي «الحرب خارج المدينة»، أي نفي العنف بكل صوره و أشكاله، و نفي الحرب خارج حدود الوطن ونطاق الأمة.

إن الدولة المدنية ليست بدولة عسكرية، و ليست أيضاً بدولة دينية، لكنها ليست بالضرورة أن تكون دولة علمانية بالمعني الغربي للكلمة . فالدولة المدنية ترفض الدولة الدينية « الثيوقراطية»، وتستبعد إسناد عملية الحكم إلى فئة من رجال الدين أو الفقهاء لأن السياسة والإدارة والقانون والاقتصاد هي تخصصات يؤهل لها من يمارسها تأهيلاً خاصاً كما يؤهل رجل الدين أو الفقيه أو العالم بالقضايا الشرعية في المعاهد والكليات الشرعية و لا يمكن لأحد أن يحل محله في الإفتاء والاجتهاد في القضايا الشرعية وكما نعترف لرجل الدين بعلمه وكفاءته في الإفتاء في الأمور الدينية فيجب أن نقر لرجل الاقتصاد والقانون والإدارة والسياسة بخبرته وتأهيله للقيام بالعمل الحكومي وبالتالي فإن الدولة المدنية لا تقبل بأسناد عملية الحكم للفقهاء أو رجال الدين لمجرد أنهم علماء بأمور الدين ويرتدون عباءة الفقيه.

فالدولة المدنية لا ترفض الدين ولا تعادي الدين ولكنها ترفض استغلال الدين لأغراض سياسية فهي ترفض إضفاء طابع القداسة على الأطروحات السياسية لأي من الفرقاء في العمل السياسي أو تنزيه أي رأي من الآراء أو اجتهاد من الاجتهادات عن النقد أو النصح والتوجيه. فالإسلام يفرق بين الوحي وبين الاجتهاد في فهم وتفسير الوحي فلا يعطي لهذه الاجتهادات لذاتها قداسة وإنما يقبلها بقدر ما تقدمه من حجج على صحة فهمها وتفسيرها للكتاب والسنة.ومن جانب آخر فإن الدولة المدنية ترفض نزع الإسلام من ميدانه الروحي ومن مجاله المقدس والزج به في المجال المدنس الذي هو مجال الصراعات والمؤامرات والألاعيب السياسية.

الدولة المدنية من هذا المنظور هي دعوة للانفتاح ودعوة لاستيعاب تراث فكرالحداثة الغربية، لا سيما في مجال قضية حقوق الإنسان،باعتبارها القضية المركزية في نسق الحداثة وفي منظومتها القيمية، وفي الثقافة الديمقراطية سواء بسواء.و لا يمكن فصل مقولة الحرية أو مشكلة الحرية، بتعبير الفلاسفة، عن قضية حقوق الإنسان و كرامته.و من المهم أن نلاحظ أن قضية الحرية كانت غائبة عن الثقافة العربية و عن الفكر السياسي خاصة، و لا تزال غائبة، ولذلك من السهل تذويب الفرد في العشيرة و الطائفة و الجماعة الإثنتية.

وثائق الجبهة الشعبية

أولاً :الأرضية السّياسية

رزح شعبنا طيلة عقود من الزمن تحت وطأة نظام لا وطني و لا ديمقراطي ولا شعبي، اتّسم سياسيا بسيطرة حزب الدستور بنسخه المختلفة (الحزب الدستوري الجديد، الحزب الاشتراكي الدستوري، التجمع الدستوري الديمقراطي) على كافة أوجه الحياة السياسية وبانتهاك الحريات وحقوق الإنسان و اقتصاديا بِرَهْنِ اقتصاد البلاد وثرواتها لفائدة الدوائر الاستعمارية والرأسماليين المحلّيين السائرين في ركابها واجتماعيا بتفشّي التهميش والفقر والبطالة والفساد. وقد بلغت هذه الآفات في عهد بن علي أقصى مظاهرها في ظلّ سيطرة عائلته وأعضاده والمافيا السياسية والمالية والاقتصادية المرتبطة به على سائر دواليب الدولة والمجتمع.

إن الشعب التونسي بقواه الثورية الوطنية والديمقراطية والاجتماعية المناضلة لم ينقطع عن النضال ضد الظلم و الاستغلال والاضطهاد منذ قيام النظام ، وقدّم مئات الشهداء وآلاف المساجين وخاض ملاحم كبرى لعل أبرزها: تحركات الفلاحين الفقراء في أواخر ستينات القرن الماضي وحركة فيفري 1972 الطلابية والشبابية ،ونضالات النقابيين والطبقة العاملة التي توجت بالإضراب العام في 26 جانفي 1978 ،وانتفاضة الخبز في جانفي 1984 ،وانتفاضة الحوض المنجمي سنة 2008، علاوة على التحركات والنضالات ذات البعد القومي التي شقت كل هذه المرحلة دعما لفلسطين والعراق ولبنان وسائر الأقطار العربية في المواجهة مع الكيان الصهيوني والقوى الإمبريالية و الكفاح من أجل الوحدة العربية .

وقد أدّى تراكم هذه النضالات إلى انتفاضة عارمة انطلقت شرارتها الأولى في 17 ديسمبر 2010 بسيدي بوزيد لتتمكّن جماهير الشعب من إسقاط بن علي، رأس الاستبداد والعمالة والفساد، يوم 14 جانفي 2010، بعد أن سقط مئات الشهداء وأضعافهم من الجرحى في مختلف جهات البلاد. وقد رفع الشعب الثائر خلال انتفاضته الشعارات المنادية بإسقاط النظام العمالة وبتحقيق الحرية والمساواة والكرامة والتشغيل والعدالة الاجتماعية وهي الأهداف التي ظل يحلم بها في مختلف مراحل تاريخه النضالي.

ولئن تمكن شعبنا من الإطاحة ببن علي وبحكومتي الغنوشي اللتين ورثتا الحكم بعده، وحقّق عديد المكاسب بفضل النضالات الشعبية على إثر اعتصامي القصبة1و2، وأبرزها فرض هامش من الحريات العامة وحلّ التجمع الدستوري قانونيا وحلّ مجلس النواب والمجلس الدستوري الصوريين وإلغاء القوانين اللاديمقراطية (قانون الأحزاب، قانون الجمعيات، مجلة الصحافة...) وتعليق العمل بدستور 1959 والاستجابة لمطلب المجلس التأسيسي لسن دستور جديد، فإن الجزء الأكبر من أهداف الانتفاضة وخاصة على المستوى الاقتصادي والاجتماعي والوطني لم يتحقّق في ظل الحكومات المتعاقبة، بما في ذلك الحكومة الحالية التي أنتجتها انتخابات 23 أكتوبر 2011، وهو ما جعل الشعب التونسي يواصل النضال من أجل التغيير السياسي والاجتماعي الذي يحقق له طموحاته.

لقد أفرزت انتخابات 23 أكتوبر 2011 مجلساً تأسيسياً تهيمن عليه حكومة الترويكا بقيادة "حركة النهضة"، واليوم بعد مرور قرابة عامين من وصول هذا التحالف إلى الحكم بدا واضحا أنه يسير بخطى حثيثة نحو الالتفاف على انتفاضة شعبنا والتمهيد لإعادة إنتاج نظام العمالة والاستبداد والفساد بغلاف ديني.

إن وحدة كفاح الشعب التونسي مهددة بالصراعات العقائدية المفتعلة التي تحركها قوى خارجية بأياد محلية متسترة بالدين، والحريات التي افتكها الشعب بدمه مهدّدة أيضا من الحكومة ومن العصابات الإجرامية المنسوبة إلى بعض التيارات السلفية التي تتحرك دون رادع. كما وقع الالتفاف على الإصلاحات الديمقراطية التي طالب بها الشعب على مستوى الإعلام والقضاء والإدارة والمؤسسات الأمنية التي استندت إليها الرجعية في قمع الشعب والسيطرة على المجتمع. و تماطل السلطة إلى حد الآن في إنصاف الجرحى ومحاسبة قتلة الشهداء ورموز الاستبداد. كما أنها تماطل في وضع أجندة للفترة الانتقالية وما تقتضيه من ضبط تواريخ رسمية لإنهاء كتابة الدستور وبعث هيئة مستقلة للانتخابات وسن قانون انتخابي وتنظيم الانتخابات.

إن "حركة النهضة" التي تقود الائتلاف الحاكم وتوجهه، تسعى إلى وضع يدها على كل مؤسسات الدولة لتستعملها، بتزكية من حليفيها، كما استعملها "التجمع"، لبسط نفوذها وتوظيفها مباشرة في هذه الفترة الانتقالية لضمان نتائج الانتخابات القادمة وإرساء سلطة رجعية جديدة تصفّي مكاسب الثورة كما تصفّي المكاسب التاريخية والحضارية للشعب التونسي في مختلف المجالات الاجتماعية والثقافية والتربوية .

أما على الصعيد الاقتصادي فإن السلطة الحالية لم تتخلّ عن سياسة سلطة بن علي التي أدت إلى تفقير الشعب فثروات البلاد ظلت تحتكرها أقليات محلية وأجنبية، وهي مازالت تخضع لنير المؤسسات المالية الدولية والاتفاقات والمعاهدات اللامتكافئة. كما تواصلت عملية التفويت في الثروات (مناجم، نفط...) وفي المؤسسات العمومية لفائدة الرأسمال الأجنبي بما فيها المؤسسات المصادرة، ولم تسلم من التفويت لشركات غربية وخليجية الأراضي التونسية ممّا يؤشر لاستعمار فلاحي جديد، على حساب الفلاحين الفقراء والصغار والعمال الفلاحيين. يضاف إلى كل هذا العجز عن التسيير والفوضى الإدارية واستفحال البيروقراطية مما يهدد البلاد بكارثة حقيقية.

إن الآثار المدمّرة لهذه السياسة على حياة الطبقات والفئات الكادحة والشعبية ما انفكت تتفاقم في شكل بطالة وتهميش وغلاء معيشة وجباية مجحفة وغير عادلة وتفاوت جهوي وتدهور للخدمات العامة (انقطاع الماء والكهرباء، انتشار الأوساخ والفضلات، تردي الخدمات البلدية والصحية...). ولئن كانت كل هذه المظاهر موروثة عن السلطة السابقة وكانت سببا في انتفاضة الشعب فإنها تفاقمت مع السلطة الحالية لأنها لم تغيّر السياسة الاقتصادية ولم تتخذ الإجراءات المستعجلة الكفيلة بالتخفيف من حدّة هذه المشاكل على حياة المواطنين علاوة على قلة الكفاءة في إدارة شؤون البلاد وتهميش الكفاءات المتوفرة وتغليب منطق الولاء على منطق الكفاءة وهو ما يوفر أرضية لتعزيز منظومة الفساد القائمة .

إنّ السياسة الخارجية للسلطة ظلت تدور في فلك دوائر الهيمنة الرأسمالية العالمية وقد صار من الواضح وجود نزعة إلى الزج بتونس في محور خليجي تركي تحت رعاية أمريكية. و هدف هذا المحور هو تخريب نضالات الجماهير العربية والالتفاف على طموحاتها التحررية وزرع الفتنة بين صفوفها وتمزيق وحدتها بما يضمن استمرار الهيمنة الاستعمارية الأمريكية والاوربية والصهيونية على المنطقة.

إن بلادنا تعيش أزمة حقيقية ولا مخرج لها إلا بمواصلة الشعب التونسي لمسيرته النضالية بأبعادها الوطنية والديمقراطية والاجتماعية والثقافية والبيئيّة حتى تحقيق أهداف اتفاضة 17 ديسمبر 14 جانفى وإرساء سلطة الشعب.

ولن يكون ذلك ممكنا إلا بالقطع مع تشتت القوى الثورية والوطنية والديمقراطية والتقدمية أحزابا وجمعيات ومنظمات وشبابا وشخصيات مستقلة وتحالفها معا صلب جبهة شعبية وطنية تشكل بديل حكم حقيقي وتتجاوز الاستقطاب الثنائي المغشوش الذي يقابل بين "قطبين" والحال أنهما يلتقيان في الحفاظ على نفس التوجهات الاقتصادية الليبرالية المرتهنة للدوائر الأجنبية وإن تغلف أحدهما بغلاف "ديني" والأخر بغلاف "حداثوي" ممّا يدفع باتجاه طمس التناقض الحقيقي بين القوى المتمسكة بتحقيق أهداف الثورة والقوى التي تعمل على الالتفاف عليها.

ويتأسس هذا البديل على أرضية سياسية تشكل الحد الأدنى السياسي والوطني لكل القوى والأطراف الوطنية والشعبية المتمسكة بالنضال من أجل تحقيق أهداف الثورة والعمل على إنجاحها وتقوم على الخيارات والمبادئ والقيم التالية:

1- **المسألة الوطنية والديمقراطية:**

بناء نظام جمهوري مدني ديمقراطي في خدمة الشعب:

- يكرّس الاستقلال الفعلي للبلاد.
- يستند إلى مبدأ سيادة الشعب التي تتجلى في انتخاب كافة مؤسسات الحكم في المستويات الوطنية والجهوية والمحلية مع توفير إمكانية مراقبتها ومحاسبتها وعزلها.
- يقوم على أساس الفصل بين السلطات وضرورة التوازن بينها.
- يضمن استقلالية السلطة القضائية .
- يضمن حياد الإدارة إزاء الأحزاب والقوى السياسية وتسييرها بصورة ديمقراطية.

- يضمن الحريات العامة والحريات الفردية وعلى رأسها حرية الضمير وحرية الرأي والإبداع والتعبير والصحافة والإعلام والنشر وحرية التنظم والتنقل والاحتجاج والتظاهر والإضراب وتوفير الشروط المادية لممارستها.
- يحقق المساواة التامة والفعلية بين المرأة والرجل ويقر تكافؤ الفرص بينهما في كل الميادين والمجالات ويحفظ مكاسب المرأة ويدعم مجلة الأحوال الشخصية ويطورها ويقاوم كل أشكال التمييز والعنف المادي والمعنوي ضدها.
- يفصل بين الشأنين الديني و السياسي ويضمن حرية المعتقد وحريّة ممارسة الشعائر الدينية ويتصدى لكلّ شكل من أشكال التوظيف السياسي للدين ولدور العبادة والمؤسسات الدينية والتعليمية والثقافية ومؤسسات العمل الاجتماعي واستغلالها لأغراض فئوية أو حزبية.
- يتبع سياسة خارجية مستقلة ووطنية قائمة على دعم المقاومة الوطنية في فلسطين والعراق ولبنان وكل حركات التحرر الوطني و الاشتراكية في الوطن العربي والعالم ومساندة الانتفاضات العربية والتصدي للتدخل الامبريالي فيها وتجريم كل أشكال التطبيع مع الكيان الصهيوني والحركات العنصرية والعمل على تحقيق الوحدة العربية على أساس مبادئ الحرية والمساواة والكرامة والديمقراطية والعدالة الاجتماعية.

2- المسألة الاقتصادية والاجتماعية:

بناء اقتصاد وطني مستقل ومتوازن ومندمج في محيطيه المغاربي و العربي يحقق سيادة الشعب على ثروات البلاد ويضمن التنمية الفعلية لكل الجهات ويقوم على التوزيع العادل للثروات بما يكفل تلبية الحاجات الأساسية المادية والمعنوية للشعب وهو ما يقتضي الإجراءات التالية :
- مراجعة الاتفاقيات المضرة بمصالح البلاد والماسة باستقلاليتها.
- تأميم القطاعات الإستراتيجية وضمان إداراتها بصورة ديمقراطية وناجعة.
- تأميم المؤسسات المصادرة وعدم التفريط فيها للرأسمال الأجنبي .
- تطوير صناعة وطنية تستند إلى حاجات البلاد وإلى كفاءاتها وقدراتها.
- إلغاء المديونية بناء على دراسة دقيقة للقروض التي أبرمتها الرجعية
- إرساء نظام جبائي عادل وشفاف.
- إصلاح زراعي لفائدة الفلاحين الفقراء والصغار.
- ضمان الحقوق الأساسية في الشغل الكريم والسكن اللائق والتعليم العمومي المجاني والإجباري والراقي وفي العلاج المجاني.
- ضمان حرية التنظم النقابي والحق في الإضراب.
- ضمان حق كلّ مواطن وحق كل الأجيال القادمة في بيئة متوازنة وسليمة وفي محيط طبيعي ملائم للصحّة وخال من النفايات ومقاومة التلوث والتركيز على الطاقات المتجددة غير المضرة بالأحياء.

3- المسألة الثقافية والتربوية:

- ضمان حرية الإبداع في كل أشكاله الفنية والثقافية والفكرية والعلمية وإيجاد الأطر والأشكال الكفيلة بدعمه وتطويره.
- إرساء ثقافة وطنية منفتحة على الثقافات الأخرى يتساوى في الانتفاع بها جميع المواطنين دونما تفرقة أو تمييز بين الفئات والجهات.
- ضمان الحريات الأكاديمية وتطوير هياكل البحث العلمي وتكريس استقلاليّتها.
- إرساء منظومة تعليمية ديمقراطية شعبية وموحَّدة.
- الاعتماد رئيسيا على اللغة العربية وحمايتها وتطويرها وتنميتها وتكريس استعمالها في التعليم والمعاملات الرسمية والإدارية مع الانفتاح على اللغات الأخرى.
- العمل على تجذير شعبنا في هويته الوطنية التي تشكلت عبر سيرورة تاريخية طويلة ومتنوعة تَثْرى وتتطور باستمرار عبر التفاعل الخلاق بين مقوماتها الحضارية العربية و الإسلامية النيّرة ومكتسبات التقدم الإنساني والوقوف ضد كل محاولة لضرب انتمائه الوطني والقومي والحضاري وكل أشكال الهيمنة الثقافية ومقاومة كل ضروب التعصب والانغلاق.
- العمل على نشر قيم العقل والتنوير والتقدم وقيم المواطنة وحقوق الإنسان.

- العمل على تجاوز النزعات الفردانية والسعي إلى ترسيخ قيم وعلاقات اجتماعية تضامنية بين أفراد الشعب.

هذا ويعتبر الممضون على هذه الوثيقة أنّ الهدف الرئيسي للجبهة هو استكمال المسار الثوري وإرساء سلطة الشعب عبر كل أشكال النضال الممكنة بما في ذلك الانتخابات ويؤكدون على الاستعداد للتفاعل الإيجابي مع كل المبادرات الوطنية والشعبية التي تلتقي مع توجهات الجبهة ومهامها.

أعدّت هذه الورقة و نوقشت قبل ندوة سوسة أيام 1و2 جوان 2013 و حاول الطرف المهيمن داخل الجبهة الشعبية طمسها و عدم تقديمها ضمن الوثائق التي قدمت للمشاركين في الندوة و لكننا أصررنا من جانبنا على طبعها و تقديمها للنقاش. و فعلا حظيت هذه الورقة بقبول واسع من طرف المشاركين في النقاش رغم الحضور المكثف لقيادة الطرف المهيمن .

ثانياً :حول خط الجبهة السياسي والتكتيكي المباشر

1-يمثل ميلاد الجبهة الشعبية نقطة تحول نوعية ومهمة في مسار تشكل القوى السياسية في تونس في فترة ما بعد الثورة وكان من الناحية الموضوعية استجابة لما فرضته مسيرة الفرز السياسي الذي واكب تطور نضال الشعب التونسي، كما كان من الناحية الذاتية علامة على تطور وعي القوى الثورية وإدراكها الجيد لأهمية الاستحقاقات الثورية المطروحة والملقاة على عاتقها.ولكنها لم تتوصل بعد إلى إحداث نقلة نوعية حاسمة في موازين القوى العامة لصالحها بما أن القوى الرجعية مازالت ماسكة ومتحكمة بعناصر القوة المادية والسياسية في المجتمع والدولة. فهذه القوى التي شكلت على الدوام القاعدة الاجتماعية والسند الأساسي لنظام الحكم في تونس ماتزال هي صاحبة المبادرة السياسية. ورغم أنها فقدت إثر 14 جانفي تعبيرتها السياسية القديمة (التجمع الدستوري) فإنها بعد فترة من الارتباك والتذبذب تتجه اليوم نحو حسم خيارها في من يحل محله سواء بالاصطفاف وراء النهضة أو بإعادة تنظيم صفوف التجمعيين او أيضا بعودة الوئام بين النهضة والتجمعيين.فتجانس المصالح وتطابق الرؤى بينهما سيلعب دورا محددا في حسم الخلافات الجارية الآن بينهما والتي اتخذت في وقت من الأوقات طابعا عنيفا وحملات تشهير واسعة من المرجح أن تتواصل بأشكال عدة إلى غاية الانتخابات القادمة .

2-تتفق النهضة وحلفاؤها من جهة ونداء تونس وأغلب مكونات الاتحاد من أجل تونس من جهة ثانية على نمط التنمية وطبيعة العلاقات الإنتاجية والاجتماعية التي يقوم عليها النظام بوجه عام. وعلى هذه القاعدة يتفقان أيضا في نسج علاقات العمالة والتبعية لمراكز النفوذ السياسية والاقتصادية الرأسمالية المؤثرة في العالم .ولكن ذلك لا يمنع وجود صراعات بينهما الآن – ولفترة أخرى من الوقت – مدارها احتكار الحكم السياسي والنفوذ الاقتصادي والاجتماعي من جهة ونوعية النموذج القيمي الاجتماعي للحياة العامة الحضارية والثقافية للشعب التونسي.فكما هو معروف يتبنى نداء تونس ومجمل القوى الليبرالية المتحالفة معه والتي يمكن أن تحذو حذوه نمطا عصرانيا حداثيا للمجتمع يكرس مفهوما خاصا للحريات العامة والفردية على الطريقة الغربية بمضمونها البرجوازي الاستهلاكي والذي يبقى قابلا للتكييف والتطويع ما بين الطابع الديمقراطي الليبرالي والشكل الاستبدادي حسب تقلب موازين القوى. بينما تعمل النهضة وكل القوى المتغلغة بالدين وطائفة من الأحزاب المتحالفة معها والقريبة منها، علاوة على تمسكها بالخيارات الليبرالية المملاة من الدوائر الاستعمارية، على فرض نموذج جديد على المجتمع التونسي يقوم على قيم محافظة ومتخلفة تجاوزها الزمن يريدون إحياءها وتفعيلها في العلاقات الاجتماعية العامة اساسا لاستبداد جديد باسم الدين.

أما من الناحية السياسية فإن الدساترة الذين تمت إزاحتهم من الحكم يعملون اليوم بتسمياتهم المختلفة جاهدين من أجل استعادة الكرسي ويجري اليوم في أوساطهم سعي محموم الى إعادة التشكل والانتظام من أجل العودة للحكم من جديد أو المشاركة فيه. بينما تعمل النهضة من أجل الاحتفاظ بالحكم بعد أن " تسللت " إليه عبر انتخابات 23 أكتوبر 2011لذلك تحاول كتابة دستور يؤسس لنظام استبدادي جديد ولنمط المجتمع الذي تبشر به وتزرع أتباعها في مؤسسات الدولة والإدارة ومختلف الأجهزة الأخرى وتعمل جاهدة من أجل خلق قاعدتها الاجتماعية الخاصة من رجال أعمال جدد وشبكات اقتصادية تحت نفوذها.وسيتواصل هذا الصراع إلى أجل الانتخابات القادمة تارة بطرق سياسية سلمية وطورا بأشكال حادة قد تصل مرة أخرى إلى الاصطدام المباشر. ومما شك فيه أن كلا الطرفين يستغلان المرحلة الانتقالية من أجل تحسين شروط المواجهة الانتخابية القادمة بأوفر حظوظ كسبها. وفي ضوء

النتائج التي ستسفر عنها سيتقرر نوع المعاملة بينهما والذي سيكون على الأرجح تحالفا جديدا لاقتسام الحكم مثلما صرح بذلك الباجي قائد السبسي مؤخراً.

3-إن مصلحة وخلاص الشعب التونسي يكمنان في مواجهة هذين الخيارين اللذين لا يختلفان في استغلاله وقمعه كما يكمنان في شق طريق مستقل عنهما معا. ولقد رسم الشعب التونسي عبر مسيرة نضاله الطويلة وخاصة أثناء ثورة 17 ديسمبر - و14 جانفي طريق خلاصه وانعتاقه ومن خلال الشعارات التي رفعها ولخص فيها بمنتهى الدقة والوضوح مطامحه (الحرية والديمقراطية والعدالة الاجتماعية والكرامة والمساواة ...)، طريق خلاصه وانعتاقه. ومن هذه الشعارات والمطامح تستلهم الجبهة الشعبية برنامجها العام والمباشر الذي تعول أساسا على الشعب لتحقيقه وتسعى إلى تشكيل أكبر وأوسع تكتل من القوى السياسية الوفية لهذه المطامح والأهداف للتعجيل بساعة النصر .

إن الجبهة الشعبية مدركة تمام الإدراك أن الطريق إلى السلطة في ظروف تونس الراهنة وفي الأوضاع الدولية الحالية طريق صعبة ومعقدة وأن القوى الرجعية الظلامية الصاعدة مدعومة بالقوى الرجعية العربية والعالمية عملت وتعمل على حرف الثورة عن مسارها وتمضي اليوم في الالتفاف عليها والارتداد على أهدافها بطرق شتى وكثيرة وقد كسبت في سبيل ذلك شوطا مهما. كما أنها مدركة أن قوى النظام القديم تتربص هي الأخرى بمسار الثورة وتشكل قوة من قوى الثورة المضادة.

لذلك فإن الجبهة بقدر ما تعمل على نشر الوعي الثوري في صفوف الشعب بحقيقة الاستحقاقات اللازمة من اجل التغيير الجذري والعميق فأنها تعمل من أجل استنهاض حركة المقاومة الشعبية على قاعدة المطالب الملحة والاهتمامات الأكثر قابلية لتنشيط حركة الاحتجاج وفي نفس الوقت تعمل قصارى جهدها من أجل تفكيك صفوف القوى المضادة للثورة وعزل أكثرهم شراسة (حركة النهضة والترويكا الحاكمة) التي تستخدم كل أجهزة الدولة ومؤسساتها لتمرير مشروعها المعادي للشعب والوطن. أما القوى الرجعية والليبرالية والإصلاحية الأخرى وإن كانت تمثل احتياطيا للرجعية الحاكمة فإنها تتميز بتقلب مواقفها بحسب تقلب موازين القوى وخاصة زمن الانتفاضات والظروف الثورية وعلى قدر ما تكون حركة نضال الشعب في حالة مد فإنها غالبا ما تضطر للظهور بمظهر المتعاطف معها وتجد حرجا في الاصطفاف وراء النهضة لذلك ينبغي دوما إحراجها أكثر ما أمكن وأطول وقت ممكن حتى لا تعجل بالتقارب مع الترويكا ولكي تنحاز بهذا الشكل أو ذاك ولو جزئيا للشعب وإن تعذر – بحكم طبيعتها وحساباتها الخاصة أن تبقى في أقل الأحوال على الحياد .

من هذا المنطلق ترى الجبهة أن لا مصلحة للحركة الثورية والشعبية في أن تتوحد كل القوى الرجعية ضدها بل عليها أن تقوم بكل ما من شأنه أن يمنع حصول ذلك، وبطبيعة الحال لن يكون بالتهافت على التحالف مع قوة رجعية ضد أخرى كما يدعو له البعض وإنما بجرها أكثر ما أمكن وبأشكال متعددة وعلى مسائل متنوعة ولو كانت جزئية لتشكيل تيار واسع مناهض لحركة النهضة وذلك عبر تقاطعات ظرفية يفرضها مجرى الأحداث لتنظيم أنشطة مشتركة تحتمها مصلحة الشعب في ظرفية محددة سواء بصورة مباشرة مع البعض منها أو بصورة غير مباشرة وعبر صيغ متنوعة تحت يافطات مرنة متنوعة مع البعض الآخر .

لذلك من غير المفيد أن يقع دوما التركيز بصورة خاصة على تذبذب هذه القوى وما تتخذه من مواقف انتهازية بين الفينة والأخرى بالقدر الذي ينبغي التركيز فيه على حركة النهضة والترويكا الحاكمة. وعلى خلاف ذلك ينبغي أن تعطى الأولوية للمواقف المشتركة التي يمكن أن تحصل مع هذه القوى أكثر مما يعطى للتباينات دون أن يعني ذلك الإحجام عن انتقادها عند اللزوم والتباين معها كلما تصرّفت ضد مصالح الشعب وخاصة كلما اقتربت من مواقف حركة النهضة وزكت سلوكها السياسي على غرار هرولة بعض تلك القوى لتمرير مشروع الجبالي وتزكيتها لمبادرة الحوار التي رعاها الرئيس المؤقت .

إن شكل التعاطي مع هذه القوى لا يخضع لقرار مسبق وجامد بل يتطلب تحيينه بصورة دائمة وفق ما تتطلبه مصلحة الحركة وفي ضوء التطورات التي تشهدها الساحة ولكن أيضا في ضوء ما تشهده مواقفها من تحولات وما يطرأ على سلوكها السياسي وتحالفاتها من تطورات .

4- لكن وإذا كانت الجبهة الشعبية واعية بأن تتصرف بيقظة وحكمة مع مكونات المشهد السياسي دون تهور أو مبدئية مجردة أو مهادنة أو تذيل فإنها مدركة تمام الإدراك أيضا أن نجاحها كبديل سياسي ووصولها للحكم مرهون لا فقط بطبيعة البرنامج الذي تقترحه على الشعب وإنما خاصة بمدى

حضورها السياسي والإعلامي والميداني على وجه اخص في المعارك السياسية والاقتصادية والاجتماعية والوطنية والقومية. إن مقاومة مسعى النهضة لإرساء نظام استبدادي جديد والتصدي لعودة الاستبداد التجمعي القديم يتطلب من الجبهة الشعبية افتكاك موقع الريادة وتصدر النضالات الشعبية وقيادتها وتأطيرها سياسيا وبكامل الاقتدار. ولن يتسنى لها ذلك إلا باستقلالها طرحا وخططا ونشاطا عن كل البدائل الأخرى .

5- إن ما بلغته الأوضاع العامة في تونس اليوم من تأزم بات ينبئ بتعطل سياسي تام وانهيار اقتصادي محدق وانفجار اجتماعي واسع وانخرام امني كبير يدعو الجبهة الى التحرك في جميع الاتجاهات وإلى لف أوسع ائتلاف سياسي مدني اجتماعي لمواجهة سياسة الفشل والعجز التي تقودها الحكومة الحالية والتي تعمل على تعفين الأجواء العامة في البلاد وكذلك لمواجهة مساعي المجلس التأسيسي بتركيبته الرجعية الرامية إلى وضع دستور لا يلبي الأدنى مما طالبت به الثورة.فاختيارات الحكومة الاقتصادية التي تكرسها الميزانية العامة للدولة والخطة التنموية الحالية من شأنها أن تزيد في احتدام الأزمة الاقتصادية. ويكاد يجمع كل الخبراء الاقتصاديين أن كل المؤشرات الاقتصادية السلبية ذاهبة باتجاه التراجع وأن الموازنات العامة سائرة باتجاه مزيد من الانخرام ولا غرو أن تؤدي إلى حالة من الإفلاس) ارتفاع المديونية وعجز الميزانية وعجز الميزان التجاري وانكماش الاستثمار المحلي والأجنبي وركود الإنتاج وارتفاع نسب التضخم والبطالة والفقر الخ ...).وتشير كل الدلائل أيضا إلى أن الحكومة غير جادة في وضع أجندة واضحة لإنهاء صياغة الدستور وتشكيل لجنة الانتخابات وتحديد موعد إجرائها لطمأنة الشعب التونسي على توضيح المستقبل السياسي لتونس .

واعتبارا لذلك كله فإن حكومة العريض ستكون مرة أخرى عاجزة عن انتشال البلاد من الأزمة الاقتصادية بل أن تهافتها على مزيد التداين ورهن البلاد للخارج والقبول بإملاءات صندوق النقد الدولي والبنك العالمي ستجعلها بالتالي أكثر عجزا عن تمويل الإجراءات الاجتماعية المطلوبة والملحة للحد من البطالة ومن تدهور المقدرة الشرائية والخدمات العمومية وبالتالي ستفشل في التخفيف من معاناة الشعب التونسي وفي إخماد فتيل الاحتقان الاجتماعي والاحتجاجات الجماهيرية.

كما أن هذه الحكومة ستواصل في منهج الالتفاف على مطالب الشعب وفي التهرب من إجراء الإصلاحات المطلوبة للإعلام والقضاء والأمن والإدارة وبعث الهيئات التعديلية الخاصة بها وبالانتخابات وهي غير جادة في كشف الحقيقة عن المسؤولين عن اغتيال الرفيق الشهيد شكري بلعيد وفي حل الميليشيات وروابط حماية الثورة وفي إلغاء التعيينات الحزبية وفي تجريم التكفير وفي منع استغلال المساجد للدعاية الحزبية والتحريض على العنف والإرهاب وفي التصدي لتهريب الأسلحة وتهديد استقرار البلاد وأمن الشعب .

ذلك ما يسمح بالقول إن كل الظروف مواتية موضوعيا لنهوض جديد للحركة الاجتماعية وسيبقى مآله مرهونا بمدى جاهزية القوى الثورية لتوجيهه و تأطيره سياسيا وتنظيميا وعمليا . ولقد بدا واضحا اليوم أن فترة الهدوء النسبي الذي ميّز الحركة الاجتماعية طوال الشهرين الأخيرين على خلفية الصدمة التي أحدثها اغتيال الشهيد شكري بلعيد والإعلان المفاجئ بحل الحكومة السابقة تشارف على النهاية وبدأت تحل محلها حركية احتجاجية ما انفكت تتسع وتتجذر ومن غير المستبعد أن تكون قريبا أشمل وأشد.

إن مهمة الجبهة الشعبية، علاوة على مواكبة هذا النهوض النضالي الشعبي، هي العمل الدعائي والتحريضي الدؤوب من أجل ترسيخ القناعة بأن المسار الثوري في تونس لم ينته وأن البلاد مرشحة لطور ثوري جديد رغم كل التعقيدات والمخاطر والتهديدات الداخلية والخارجية التي تحف به .

إن الشعار الثوري المناسب للمرحلة اليوم هو إسقاط الحكومة ومحاصرة المجلس التأسيسي لإفشال مخططات برامج التقشف التي تحمّل الشعب تبعات الأزمة العامة وتمرير دستور يتضمن أسس نظام استبدادي جديد وفي المقابل من ذلك يشكل المؤتمر الوطني للإنقاذ الآلية لاستبدال هذه الأدوات الرجعية بأدوات حكم مؤقتة تعمل في صالح الوطن والشعب.

هذا هو الشعار السياسي والتكتيكي الذي يطرح المهمة الأكثر إلحاحا وأهمية، المهمة التي بإنجازها يمكن القطع مع مسار الالتفاف وفتح أفق جديد لتطور المسار الثوري وهو كذلك شعار في متناول الوعي الشعبي العام .وينبني استعداد الشعب لتقبل شعار " إسقاط حكومة العريض " اليوم على الانطباع الحاصل حول الحكومة بعد أن تم تشكيلها وفق منطق المحاصصة الحزبية كما ينبني على ما

ترسخ في أذهان جماهير الشعب حول مسؤولية علي العريض زمن كان وزيرا للداخلية في الحكومة السابقة في الكثير من أعمال العنف.بالإضافة إلى ذلك الاقتناع بان هذه الحكومة عاجزة عن تلبية الأدنى حتى من المطالب المباشرة.

وعلاوة على ذلك يقترن طرح إسقاط حكومة العريض، عنوان الفشل والعجز في الحكومة السابقة، بالبديل الذي تقدمت به الجبهة الشعبية والذي بجهد إضافي من الدعاية والتفسير والتوضيح يمكن أن يتحوّل في أذهان الجميع إلى مخرج حقيقي من لأزمة ونعني بذلك " المؤتمر الوطني للإنقاذ " الذي يمكن أن يتوافق على حلول المرحلة القادمة لا فقط في ما يهم إدارة شؤون الحكم اليومية وإنما أيضا في ما يخص كتابة الدستور ووضع القوانين الخاصة بالعدالة الانتقالية والهيئات التعديلية.

6-ما من شك أن الحكومة والدعاية البرجوازية ستواجه هذا الشعار بشراسة (حملات تشويه، أعمال عنف (... محاولة تقديمه على أنه شعار يسراوي متطرف ودعوة للفتنة وإشاعة الفوضى وما إلى ذلك من التشويهات ولكن ذلك لن يربك الجبهة الشعبية التي ستواجه كما تعودت هذه التشويهات بـ:

أ- حملة دعائية سياسية ضد الحكومة بإبراز العناصر التالية:

-حكومة العريض هي عنوان لتعميق الأزمة الخانقة التي تمر بها البلاد واستمرار للمحاصصة الحزبية داخل الترويكا الفاشلة والعاجزة

- الأزمة خطيرة وتتطلب حوارا وطنيا واسعا حول مظاهرها وأسبابها من أجل صياغة برنامج لإنقاذ البلاد من تبعاتها وتشكيل حكومة على قاعدة هذا البرنامج لها القدرة والجرأة والكفاءة لقيادة البلاد للفترة الانتقالية المتبقية

- تقديم البرنامج المستعجل والقيام بحملة تحسيسية واسعة حوله والذي يتضمن:

إجراءات اقتصادية : تعليق تسديد الديون والكف عن بيع المؤسسات والثروات التونسية واستخلاص ما تخلد بذمة المتهربين من الجباية وسن ضريبة تصاعدية على الثروات الكبرى وتوزيع الأرض على الفلاحين الصغار وإلغاء ديونهم ومساعدتهم على الإنتاج والتوزيع

إجراءات اجتماعية : تجميد الأسعار حماية للمقدرة الشرائية للمواطنين وسن منحة بطالة للذين طالت بطالتهم

أجندة سياسية واضحة : التعجيل بالانتهاء من وضع الدستور وتحديد موعد الانتخابات ووضع القانون الانتخابي وبعث الهيئات التعديلية (لجنة الانتخابات وهيئة القضاء العدلي وهيئة الإعلام المستقلة) ووضع الآليات لمراقبة المال الفاسد والعنف.

إجراءات تمهيدية : لخلق مناخ سياسي سليم لإجراء الانتخابات وأهمها وقف العنف الذي يقتضي تنظيم فوري لمؤتمر وطني ضد العنف يفضي إلى قرارات ملزمة أساسها

-التعجيل بكشف الحقيقة في اغتيال شكري بلعيد

-إلغاء التعيينات الحزبية

-اتخاذ الاجراءات الملموسة لوقف استغلال الجوامع وتجريم التكفير والحث على العنف

-حل رابطات حماية الثورة الخ...

ب -الالتزام بتحركات وفق خطة نضالية ميدانية دعائية وتحريضية حول جملة من الملفات الاجتماعية والاقتصادية أبرزها الأسعار والمقدرة الشرائية والبطالة والتشغيل والمديونية والفساد والعنف

7- إن شعار إسقاط الحكومة ومواجهة المجلس التأسيسي لا بد أن يتم في سلوك هجومي وليس من مواقع دفاعية ولا بد أن يجري بصيغ مرنة وتصاعدية وسيتخذ في مرحلة أولى طابعا دعائيا حيث ستقع مجابهة الحكومة على قاعدة الملفات الاجتماعية والاقتصادية والمسائل ذات الصلة بالأمن (التعيينات وتوظيف الجوامع وملف اغتيال شكري بلعيد والميليشيات وانتشار السلاح الخ ...).

ولكن وعلى قدر تطوّر الحركة الاحتجاجية واتساعها سيتحول هذا الشعار من شعار دعائي إلى شعار تحريضي إلى أن تصبح الدعوة لاستقالة الحكومة فورا مطلبا شعبيا للانجاز دون انتظار سيتخذ الجبهة في شأنه وفي الوقت المناسب القرار والشكل النضالي الملموس .

إن النجاح في الانتقال من الطور الدعائي إلى الطور التحريضي سيكون رهين فاعلية العمل الدعائي وقدرته على التعبئة الجماهيرية والوضوح في الرؤية السياسية مع الحذر من السقوط في

الانفعالات والانزلاق إلى العنف والانجرار وراء الأعمال الاستفزازية التي قد تجنح لها الرجعية لحرف الصراع عن مداره الحقيقي .

إن الجبهة الشعبية على قدر إيمانها بحيوية المسار الثوري وباحتمالات النهوض الجماهيري وبقدر استعدادها لتحمّل مسؤولياتها حياله سياسيا وتنظيميا وعمليا تستعد أيضا لخوض معركة توفير المناخ الملائم لتنظيم انتخابات ديمقراطية نزيهة وشفافة وتكون صلبها هيئة خاصة تعنى بالجوانب القانونية للانتخابات ووضع مقاييس تشكيل قائماتها الانتخابية .

إن إسقاط الحكومة قد لا يأتي عن طريق انتفاضة شعبية, وحتى إن حصل ذلك فلا مناص من الذهاب إلى الانتخابات لذلك ينبغي على الجبهة الشعبية أن تكون دائمة الاستعداد لجميع الاحتمالات إذ قد تسير الأوضاع نحو إجراء انتخابات بعد عدة أشهر , إذا أثمرت الضغوط على "حركة النهضة" إلزامها بإجراء هذه الانتخابات. و في مثل هذه الحالة فإنه من واجب الجبهة الشعبية أن تحول الانتخابات إلى مناسبة للتخلص من حكم الترويكا و التقدم نحو تحقيق أهداف الثورة . و هو ما لن يتحقق إلا ب توفير جملة من الشروط:

-فضح نوايا الترويكا تمطيط بقائها في الحكم لأطول مدة ممكنة رغم ادعائها بأنها تريد الذهاب إلى الانتخابات في أقرب وقت

-فرض مناخ ديمقراطي تتوفر فيه كل الشروط السياسية والمادية لإجراء انتخابات ديمقراطية ونزيهة وشفافة حتى يقول الشعب كلمته ويختار من يحكمه بعيد ا عن كل أساليب الضغط والتلاعب والتضليل .

-الحفاظ على تعبئة شعبية قادرة على التصدي للتزوير و التزييف.

-وثالثها استعداد الجبهة لها الاستعداد الجيد ومن جميع النواحي والقطع مع الانتظارية واللامبالاة بخصوص مسألة الاستعداد للانتخابات .

وتتوجه الجبهة الشعبية لكل القوى الثورية والتقدمية والديمقراطية، أحزابا ومنظمات وجمعيات وفعاليات اجتماعية ومدنية وشخصيات وعموم الجماهير، كل حسب اهتماماته وأولوياته، إلى تشكيل قطب نضالي واسع ضد حكومة العجز والفشل وتقترح تنظيم مؤتمر وطني يضع برنامج المرحلة المتبقية من الفترة الانتقالية ويتوافق على فريق حكومي كفء ونزيه يتولى إدارة الشأن العام على قاعدة ذلك البرنامج .